وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

النظرية التوليدية التحويلية وملامحها في كتاب (المقتضب) للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)

رسالةٌ تقدَّمتْ بها
بشائر علي عبد عباس
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
نصيف جاسم محمد الخفاجي

شوّال ١٤٣٣ هـ
آب ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ
أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ
﴾ الروم : ٢٢

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى عشقي الأبدي .. وغرامي الخالد .. وحبّي الدائم ..

وطني الشامخ

إلى مَنْ زَرَعَ بقلبي حبَّ الخير .. وأنارَ دربي برعايته ..

أَبي العزيز

إلى مَنْ رَوَتْني وغذَّتْني من حنانها .. ورضى ربّي في رضاها ..

أُمي الغالية

إلى مصابيح ظلمتي .. وشموع حياتي .. وثقتي بنفسي ..

أُخوتي الأفاضل

أهدي ثمرةَ جهدي هذا

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهدُ أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (النظرية التوليدية التحويلية وملامحها في كتاب المقتضب للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)) التي تقدّمت بها الطالبة (بشائر علي عبد عباس) بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

المشرف : أ . م . د . نصيف جاسم محمد الخفاجي

التاريخ : / / ٢٠١٢ م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشحُ هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. د . إبراهيم رحمن الأركي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / / ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار الخبير العلمي

أشـــهد أن هــذهِ الرســالة الموســومة بـــ **(** النظريــة التوليديــة التحويلية وملامحها في كتاب المقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) **)** قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية بإشرافي، وقد صارت خالية من الأخطاء العلمية ولأجله وقعت .

التوقـيــــــع :

الخبير العلمي :

الـتــاريـــــخ :   /   / ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (النظرية التوليدية التحويلية وملامحها في كتاب المقتضب للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)) التي تقدّمت بها الطالبة (بشائر علي عبد عباس) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها ، وفي ما لها علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ) .

رئيساً	**عضواً**
التوقيع :	**التوقيع :**
الاسم :	**الاسم :**
التاريخ : / / ٢٠١٢ م	**التاريخ : / / ٢٠١٢ م**
عضواً	**عضواً ومشرفاً**
التوقيع :	**التوقيع :**
الاسم :	**الاسم : أ.م.د. نصيف جاسم محمد الخفاجي**
التاريخ : / / ٢٠١٢ م	**التاريخ : / / ٢٠١٢ م**

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى .

الأستاذ المساعد الدكتور

نصيف جاسم محمد الخفاجي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية _ جامعة ديالى

التاريخ :   /   / ٢٠١٢ م

المحتويات

المُحتَويات

... المحتويات ...

التمهيد

المبرّد والنظرية التوليدية التحويلية

القسم الأول : المبرِّد وسيرته العلمية

القسم الثاني : مدخل نظري إلى جوانب من النظرية التوليدية التحويلية

التمهيد
المبرِّد والنظرية التوليدية التحويلية

القسم الأوّل : المبرِّد وسيرتُهُ العلمية

هذه نبذة من سيرة المبرّد العلمية ، إذ قد سبقني الباحثون والدارسون في الكتابة عن سيرته ومكانته العلمية والثقافية وأبانوها ، لذا سأكتفي بعرضٍ غير مستفيض للتعريف به ، وبما يؤسس تمهيداً لهذه الرسالة وأشير إلى الاساتذة الافاضل الذين سبقوني في إيراد ترجمة وافية للمبرد (١) .

أ – اسمُهُ ونسبُهُ ولقبه :

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير ، الأزدي الثمالي(٢) ، يُكنى بأبي العباس النحوي اللغوي الأديب(٣) ، والمُبرِّد – بفتح الراء وكسرها – لقب أطلقه عليه أستاذه المازني ، إذ أُعجِبَ به ،فقد كان يتصدّر حلقة المازني ، يقرأ عليه (كتاب سيبويه) وهو – المازني – في الحَلَقة كأحد من فيها ، يستمع إلى تلميذه الذكي(٤) .

وقيل : أُطلِق عليه المبرّد ؛ لأنّه " لمّا صنّف المازني كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازني : قُمْ فأنتَ المبرِّد – بكسر الراء – أي : المثبت للحقّ ، فحرَّفه الكوفيون وفتحوا الراء "(٥) .

---

(١) ينظر : مقدمة المقتضب ، ترجمة المحقق د. عبد الخالق عضيمة : ١٠ وما بعدها ، وأبو العباس المبرِّد وأثره في علوم العربية : ٢٠ وما بعدها ، والمبرد سيرته ومؤلفاته ، د. خديجة الحديثي : ١٠ وما بعدها ، والمدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ٩٤ – ١١٠ .

(٢) ينظر : ترجمة حياة المبرّد : طبقات النحويين واللغويين : ١٠٥ ، ونزهة الألباء : ١٦٤ ، وإنباه الرواة : ٢٤١/٣ ، ومعجم الأدباء : ٢٦٧٨/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٦٩/١ ، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ٣٤٢ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٧٨/٦ .

(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٠٥ ، والمبرّد سيرته ومؤلفاته : ١١ .

(٥) معجم الأدباء : ٢٦٧٩/٦ ، وينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٠٥ .

وقيل : أُطلق عليه لقب (المبرّد) بعد أن طلبه صاحب الشرطة للمنادمة والمذاكرة ، وكان في بيت أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) وكَرِهَ أن يذهبَ ، فقال له أبو حاتم : ادخلْ في هذا – وهو غلاف مُزمّلة* فارغ – فدخل وغطّى – السجستاني رأسَهُ ، وقال للرسول : ليس عندي ، فقال الرسول : أُخبرتُ أنّه عندك ، فقال : فادخلِ الدارَ وفتِّشها ، فطاف كلّ موضع من الدار ، ثمّ خرج دون أن يجده ، فجعل السجستاني يُصفّق وينادي على المزمّلة : المبرِّد المبرِّد ! وسَمِعَ الناس ذلك فلَهِجُوا به[١] .

<u>ب – مولدُهُ ونشأتُهُ :</u>

وُلِدَ المبرّد في مدينة البصرة ، يوم الاثنين ليلة الأضحى في ذي الحجة سنة (٢١٠هـ)[٢] ، وقيل : سنة (٢٠٧هـ)[٣] ، وقيل : سنة (٢١٦هـ)[٤] ، وما جاء عن أبي بكر بن السراج أنّ مولده كان سنة (٢١٦هـ)[٥] ، وربّما هي السنة الأرجح ؛ لأنّ ابن السراج كان أحد تلامذته ومن تلقّوا عنه العلم[٦] .

ونشأ في حلقات العلم ، فاخذ العلم عن أبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) ، وأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) ، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم من أهل العربية . ولا زال يتدرج فيها حتى بلغ درجةً من العلم جمع فيها أصناف العلوم : علوم القرآن ، واللغة وعلومها حتى قال عنه العلماء : إنّه كان " من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العِشرة ،

---

* المزملة : التي يبرّد فيها الماء ، ينظر : إنباه الرواة :٢٤٦/٣ (الحاشية) .

(١) ينظر : إنباه الرواة : ٢٤٦/٣ .

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١١٠ ، ومعجم الأدباء : ٢٦٧٩/٦ ، وتاريخ النحو : ٢٧ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان : ٣١٣/٤ .

(٤) ينظر : نزهة الألباء : ١٧٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه .

(٦) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ .

وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجَوْدة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق ، على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخر عنه "[1] .

ت – شيوخُهُ وتلامذتُهُ :

١– **شيوخه** : تتلمذ المبرد على أيدي علماء منهم :

* أبو عمر الجرمي ، فلما توفي وكان قد قرأ عليه ثلث كتاب سيبويه ، ابتدأ قراءته على أبي عثمان المازني ، وختمه عليه[2] ، كما أخذ عن أبي حاتم السجستاني[3] .

قيل : إنّ شابًا من أهل نيسابور أتى أبا حاتم السجستاني فقال : يا أبا حاتم إنّي " قَدِمتُ بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببتُ أن أقرأ عليك (كتاب سيبويه) ، فقال : (الدين النصيحة) إن أردت أن تنتفع بما تقرؤهُ فاقرأ على هذا الغلام ، محمد بن يزيد "[4] .

وكان قبل هؤلاء من العلماء (سيبويه) الذي له وقعٌ كبيرٌ في نفس المبرد ، يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة : " وفي رأيي أنّ أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد ، وثقافته أعمق من كلِّ أثر ، فقد حَذِقَهُ وهو حدث السِّنّ "[5] ، بلغ من حرصه على كتاب سيبويه أنّه كان قد احتفظ لنفسه بنسخة نفيسة منه[6] .

(١) إنباه الرواة : ٣/٢٤٢ ، وينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٠٥ ، وإشارة التعيين : ٣٤٢ .

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١١٠ ، ونزهة الألباء : ١٦٤ ، ومعجم الأدباء : ٦/٢٦٧٩ .

(٣) ينظر : نزهة الألباء : ١٦٤ ، وبغية الوعاة : ١/٢٦٩ .

(٤) إنباه الرواة : ٣/٢٤٢ ، وينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ .

(٥) المقتضب : ١/٢٦ ، ترجمة سيرة المبرد للشيخ عضيمة .

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

ولا أريد أن أطيل في ذكرهم ، إذ فصّلت القولَ بذكرهم الدكتورة (خديجة الحديثي) في كتاب (المبرد سيرته ومؤلفاته) .

٢- تلاميذه : أخذ عن المبرد الكثيرون ، وقد فصّل باحثون ودارسون ممن قد سبقني القولَ في ذكر تلاميذه(١) ، لذا سأكتفي بذكر أشهرهم فقط ، منهم :

١- الدينوري : أبو علي أحمد بن جعفر (ت٢٨٩هـ) .

٢- الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) .

٣- الأخفش الصغير : علي بن سليمان (ت٣١٥هـ) .

٤- نفطويه : أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة (ت٣٢٣هـ) .

٥- الخزّاز : عبد الله بن محمد بن سفيان أبو الحسن (ت٣٢٥هـ) .

٦- المبرمان : أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري (ت٣٢٦هـ) .

٧- الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى (ت٣٣٥هـ) .

أمّا أحدث أصحاب المبرد فهو أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)(٢) .

ث – مصنَّفاتُهُ : ألَّف المبرد عدة مصنفاتٍ ،ذكرها أصحاب التراجم منها :

١- كتاب المقتضب

يعدّ المقتضب " أوّل مؤلَّف أملاه المبرد بعد أن بلغ أشدّه واستوى وأوتي علمًا وحكمةً ، بدأ يمليه وقد استقرّ في بغداد ... وهو في نحو الأربعين من عمره ... وأسلمت إليه زعامة علماء النحو من البصريين "(٣) ، وهو أكبر مصنّفاته وأنفسها في علمي النحو والصرف(٤) ، وقد جعله قائمًا برأسه ، مستغنيًا بنفسه(٥) .

---

(١) قد أشرت في صفحة سابقة بعض الدراسات التي سبقت دراستي .

(٢) ينظر في ترجمة هؤلاء : طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، ونزهة الألباء : ١٠٧ ، وإنباه الرواة : ٢٤٣/٢ ، وغيرها . ويمكن الرجوع إلى كتاب : المبرد سيرته ومؤلفاته .

(٣) المبرّد (أديب النحاة) : ٢٠٠ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ .

(٥) ينظر : مقدمة المقتضب : ٧/١ .

ويعدّ المقتضب " أشهر كتاب ظهر في علمي النحو والصرف وما يتبعهما من دراسة صوتية بعد كتاب سيبويه ، عالج فيه المبرد مسائل هذين العلمين من غير أن يخلطهما ببحوث أدبية أو لغوية "[١] .

وللمبرد مصنّفات أخرى منها : (الكامل) و (الروضة) و (المدخل في كتاب سيبويه) و (الاشتقاق) و (المقصور والممدود) و (المذكر والمؤنث) و (معاني القرآن) وغيرها[٢] .

جـ - وفـــاتـــه

ذهب أغلب العلماء إلى تحديد سنة وفاة المبرد ، فذكر ابو البركات الأنباري والقفطي (ت٦٢٤هـ) ، وياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)[٣] ، والسيوطي (ت٩١١هـ)[٤] أن وفاته كانت سنة (٢٨٥ هـ) ، إلاّ أن الزبيدي يرى أنّ وفاته سنة (٢٨٦هـ)[٥] ، والاول هو الاشهر في الدرس النحوي .

القسم الثاني : مدخل نظري إلى جوانب من النظرية التوليدية التحويلية

ظهر مصطلح التوليد والتحويل (Generative and Transformation) في الخمسينيات من القرن الماضي في مجال الدراسات اللغوية الحديثة .

وعند البحث عن أصله اللغوي في المعجمات العربية نرى أنّ (و ، ل ، د) أصل يدل على التوالد والتكاثر[٦] ، أمّا الأصل اللغوي لـ (ح ، و ، ل) فهو يدلّ على

---

(١) المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ٩٦ .

(٢) تنظر مصنفات المبرد في : إنباه الرواة : ٣/٢٥١ – ٢٥٢ ، ومعجم الأدباء : ٦/٢٦٨٤ وغيرها .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٦/٢٦٨٣ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ١/٢٧١ .

(٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١١٠ .

(٦) ينظر : الصحاح (ولد) : ٢/٥٥٤ ، ولسان العرب (ولد) : ٦/٤٩١٤ .

التغيير والتحويل[١] ، ويمتدّ إلى معنى التحريك[٢] .

فالتوليد هو : " توليد عدد لا نهائي من الجمل الممكنة بصورة آلية ، وذلك انطلاقًا من عدد محدود من الوحدات والآليات البسيطة "[٣] ، فهو إنتاج عدد غير محصور ، أو مجموعة لا متناهية من التراكيب المحتمل وجودها في اللغة ، مع شرط الصحة النحوية فيها[٤] ، وتعدّ القواعد التوليدية (Generative Rule) جزءًا من جهاز توليد التراكيب وتتخذ شكل إعادة الكتابة[٥] .

أمّا التحويل فهو : " التغييرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص ، فينقل البيانات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام "[٦] ، فهو يعني تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى تحمل زيادة في المعنى والمبنى ، فيه تنتقل الجملة من بنية ذهنية إلى بنية منطوقة ؛ولذلك يمكن القول إنّه : " الانتقال من البنى العميقة إلى بنية سطحية منطوقة " [٧] ، أو هو " الخروج من الذهن المجرد إلى المنطوق ، أي خروج الجملة ، فما دامت في الذهن هي توليدية ، وإذا خرجت فإنّها تصبح تحويلية " [٨] .

ويؤدي التحويل إلى كشف العلاقات المكوّنة بين الأركان الأساسية الاسمية والفعلية للجملة ،وملاحظة العلاقات بين الاسم ، والفعل ، والحرف ، والتقديم والتأخير

---

(١) ينظر : مقاييس اللغة (حول) : ١٢١/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ماري بريور ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني : ٥٧ .

(٤) ينظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) ، د. ميشال زكريا : ٢٠٢ – ٢٠٣ ، والألسنية (النظرية الألسنية) ، د. ميشال زكريا : ١٢٧ – ١٣٧ ، وقواعد تحويلية للغة العربية ، د. محمد علي الخولي : ٨ .

(٥) ينظر : الألسنية (الجملة البسيطة) ، د. ميشال زكريا : ١٣ .

(٦) المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة ، محمد الصغير بناي : ٨١ .

(٧) العربية والبحث اللغوي المعاصر ، د. رشيد العبيدي : ٢٤٦ .

(٨) مقدمة في اللسانيات ، د. عاطف فضل محمد : ٩٣ .

، والتغيُّر الموقعي داخل الجملة[١] ، ويكون الغرض منه " إبراز المعاني المتعددة المتباينة التي تؤديها اللغة بتراكيبها المختلفة : التوكيد والنفي والإخبار والتوسيع ، والإيجاز للفصاحة والبلاغة "[٢] .

وتنسب النظرية التوليدية التحويلية (Generative Transformational Theory) إلى العالم اللغوي الأمريكي أفرام نعوم تشومسكي ، وذلك عندما أصدر كتابه (البنى النحوية) عام (١٩٥٧م) الذي يعدّ الدستور الأول – كما ذكر مترجمه – لنظرية تشومسكي ، والذي أحدث ثورة علمية في أوربا وأمريكا . وجاء بمفاهيم لغوية جديدة ، منها قدرة المرء على الاستعمال غير المحدود لوسائل محدودة ، والقدرة العقلية التي تكمن وراء الكلام[٣] .

وُلِدَ تشومسكي في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٨م ، وتتبع دروس أستاذه زيلج هاريس[٤] ، وتعلّم مبادئ الميدان اللساني بعد تعلُّمه من والده الذي كان عالمًا في اللغة العبرية ، وكانت له اهتمامات سياسية ، فقد وجّه انتقادات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية[٥] ، وهذه الاهتمامات السياسية ربّما كان لها الأثر في شهرته العلمية .

ولذلك تحوّلت الدراسات اللغوية في أوربا وأمريكا من الدراسة المقارنة و الوصفية للغة إلى دراسة علمية وعدّها عِلْمًا قائمًا مستقلاً بذاته ، ويكفي في الاستدلال

(١) ينظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ٢٢٢ .

(٢) في التحليل اللغوي ، د. خليل عمايرة : ٤١ (الحاشية) .

(٣) ينظر في ترجمة حياة تشومسكي : الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) : ٩ – ١٠ ، ومبادئ اللسانيات ، احمد محمد قدور : ٣١٣ –٣١٥ ، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. نايف خرما : ١١٣ – ١١٤ ، ومقدمة في اللسانيات : ٨٧ ، وغيرها .

(٤) هاريس : هو ألسني أمريكي يُدرّس الألسنية في جامعة بنسلفانيا منذ عام (١٩٤٢م) ، ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ٩ .

(٥) ينظر : مقدّمة في اللسانيات : ٨٧ .

على أهمية هذه المدرسة " أن نُدرك بأنّ الدراسات اللغوية اليوم إمَّا أن تكون مهتدية بمبادئها، أو إنّها تجعلها النقطة التي تبتدأ منها لتبرر اختلافها عنها إن اختلفت "(١) .

وقد دخل تشومسكي باب الدراسات اللغوية بمفهوم النحو الواسع، ويشمل النحو والصرف معًا عن طريق دراسة النحو الذي يقصد به مجموعة القواعد التي يمكن بمقتضاها استحداث كلّ الجمل الصحيحة في لغةٍ ما(٢) ، كما أنّه بمقتضى هذه القواعد أيضًا : " يمكن بيان الجمل الصحيحة من الجمل الخاطئة فبمجموعة القواعد النحوية في لغةٍ ما تكون هناك القدرة على فرز الجمل الصحيحة بوضوحٍ تام ورفض الجمل الخاطئة "(٣) .

وتُمثّل نظرية تشومسكي مرحلة مستقلة في تاريخ علم اللغة ، سواء أكانت متأثرة بالبنيوية أم لم تتأثر ، فهي في حقيقتها تبدو نقدية ، تُفهم على ضوء موقف تشومسكي من البنيوية في أوربا عامة وأمريكا خاصّة ، فهي مستقلة عن صور البنيوية السابقة لها(٤) .

والحقّ أنّ الكثير من الباحثين يهتمون لأمر هذه النظرية ويشبعون دراستهم من أصولها ، ولا نجد باحثًا أو كاتبًا إلاّ وهو مارٌّ بهذه النظرية ، فقد جاءت بتجارب أدّت إلى الترميم الذاتي للتوزيعية والبنيوية ، ولهذا فإنّ " فضل ن. تشومسكي في السبق إلى هذا الترميم لا يُمارى فيه ولا يُردّ ، إذ كان للنظرية اللسانية التي جاء بها أثرٌ بالغ في إنماء الدراسة التركيبية ، وتوطيد منهجية خاصّة لدراسة الجملة وتحليلها ، واستكشاف بنيتها " (٥) .

---

(١) جوانب من نظرية النحو (مقدمة المترجم) ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : د.مرتضى جواد باقر : ٥ .

(٢) ينظر : العُمُد كتاب في التصريف ، للجرجاني : ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٧ .

(٤) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، د. حلمي خليل : ٨ .

(٥) مباحث في اللسانيات ، د. أحمد حساني : ١١٨ .

وقد انتقد تشومسكي المنهج الوصفي الذي يعتمد على الثبات والسكون في دراسته للغة ووصفها وصفًا سطحيًا بعيدًا عن المؤثرات ، واعتماده على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة ، من غير وضع قواعد يفرضها على المتكلمين ، مما جعله يعتني باللغة المنطوقة عنايةً كبيرة ، وأقام منهجه على أسسٍ ثلاثة هي : الزمان ، والمكان ، ومستوى الأداء(١) .

وأخذت النظرية التوليدية التحويلية شكلين من التحويلات :

أ- التحويلات الإجبارية : كرفع الفاعل ونصب المفعول به وغيرها ، فالحركة الإعرابية قانون أو تحويل إجباري ، أي أنّها أمرٌ لا بدَّ من وجوده ؛ لبيان معنى الجملة(٢) ، فلا بدَّ من الخضوع لقانون الحركة الإعرابية " فإذا كان هناك قانون لوضع الحركات على الأسماء في اللغة العربية فلا شكّ أنّ مثل هذا القانون سيكون إجباريًا ؛ لأنّ وضع الحركات الصحيحة أمر جوهري ... لكلّ جملة "(٣) ، وهي تجري في البنية العميقة وتنتج عنها جملة النواة(٤) .

ب- التحويلات الاختيارية : وهي تحويلات يجوز تطبيقها وعدم تطبيقها في الجملة منها : البناء للمجهول ، وتقديم المفعول على الفاعل ، فهذه تحويلات اختيارية لا شيءَ فيها يجبرنا على ذلك ولا تخضع لقوانين خاصّة(٥) ، فمتى ما تحوّل الفعل المبني للمعلوم إلى فعل مبني للمجهول تغيّرت صورة الفعل بكسر ما قبل آخره وضمّ أوّله ، مثل : ضُرِبَ زيدٌ(٦) ، لم يجبرنا شيء على هذا التحويل .

- أنواع القواعد التحويلية :

---

(١) ينظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د. نعمة رحيم العزاوي : ٩٦ ، وجومسكي (جون لاينز) ترجمة ، بيداء العبيدي ونغم العزاوي : ١٩ .

(٢) ينظر : في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ، د. خليل عمايرة : ٣٤ ، وجوانب من نظرية النحو : ٤١ .

(٣) قواعد تحويلية للغة العربية : ٤٠ – ٤١ .

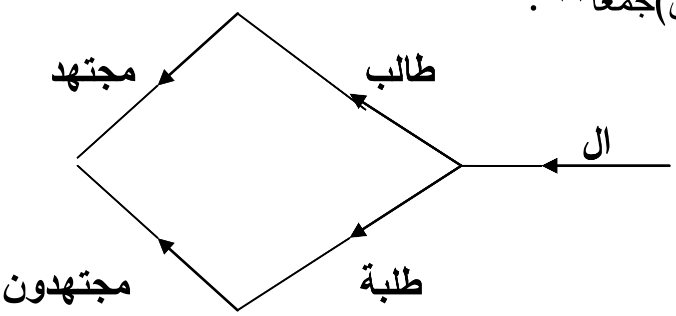
(٤) ينظر : البنى النحوية ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : يوئيل يوسف : ٨٣ .

(٥) ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية : ٢٥ .

(٦) ينظر : جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني : ٤٠ .

اقترح تشومسكي نماذج من القواعد التحويلية تتفاوت فيما بينها ، من حيث القدرة على تقديم تفسير كافٍ للبنى التركيبية ، منها :

- **القواعد ذات الحالات المحدودة :** وتُنعت بالأنموذج الماركوفي ، وهي سلسلة من الاختيارات تتم في السياق الخطي للكلام ، وتتكون من حالات أولية ، وأخرى نهائية[1] ، ويمكن تمثيل هذه الحالة بـ : ١- الطالبُ مجتهدٌ ٢- الطلبة مجتهدون . هنا نجد أنّ العنصر الأول (ال) أعطى حقّ الاختيار للعنصر الذي تلاه وهو (طالب) أو (طلبة) ، أمّا العنصر الثاني (طالب) فقد أوجب إلزامية مجيء (مجتهد) مفردًا ، أمّا العنصر (طلبة) فقد أوجب مجيء (مجتهدون)جمعاً[2] .



وهذه العلاقة التلازمية يقول عنها تشومسكي : " إنّ الأجهزة التي تولّد اللغات بهذه الطريقة تعرف ... بعمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة "[3] .

غيرَ أنّ تشومسكي قد رفض هذه القواعد مبدئيًا ،وأعرض عنها ؛ لأنّها غير قادرة على توليد عدد لا حصرَ له من جمل اللغة غير المتناهية ؛ ولأنّها لا تقدّم تحليلاً إلاّ لعددٍ يسيرٍ محدودٍ من الجمل ،في حين إنّ اللغة تقدّم عددًا غير محدود من الجمل[4] .

---

(١) ينظر : مباحث في اللسانيات : ١٢٠ .

(٢) ينظر : المنهج التوليدي والتحويلي – دراسة وصفية تاريخية ، رفعت كاظم السوداني ، أطروحة دكتوراه : ١٠٧ ، وتقويم الفكر النحوي عند المحدثين (سلمان عباس عبد) : ١١٥ .

(٣) البنى النحوية : ٢٧ .

(٤) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايرة : ٦٢ ، ومباحث في اللسانيات : ١٢١ – ١٢٢ .

- **قواعد بنية التركيب** : وهي قواعد " تسمح لنا بتوليد عدد كبير من الجمل بتطبيق عدد قليل من القواعد "[١] ، ويسمّى – أيضًا – هذا النوع من القواعد بـ (الأنموذج الركني)[٢] ، فهذا الأنموذج يستطيع وصف بعض القضايا اللغوية التي تستطيع طريقة الحالات المحدودة وصفها ، كما بإمكان هذا الأنموذج وصف كلّ القضايا اللغوية التي لا يستطيع الأنموذج الماركوفي وصفها[٣] .

فهو نظام قواعد ظهر بعد تقصير نموذج القواعد ذات الحالات المحدودة ؛ لما لها من القدرة على توليد أكثر عدد ممكن من الجمل غير المتناهية ، إذ تعتمد هذه القواعد على تحليل الجملة إلى مؤلفات مباشرة ، كما كان سائدًا عند التوزيعيين ، إلاّ أنّ تشومسكي اقترح تمثيلاً يلائم هذا النوع بصورة أفضل ، إذ يعرف بـ (المخطّط المشجّر) الذي يحلل الجملة بالعودة إلى مؤلفاتها المباشرة ، مع بيان مختلف العلاقات بين عناصر التركيب[٤] .

ومن قواعد هذه الحالة[٥] :

الجملة ← تركيب اسمي + تركيب فعلي

تركيب اسمي ← أداة تعريف + اسم (صفة) + اسم علم

تركيب فعلي ← فعل + تركيب اسمي (جار ومجرور) (صفة)

تركيب الجار والمجرور ← حرف جرّ + تركيب اسمي

ونُمثل لها بالجملة الآتية[٦] :

الطالبُ قرأ الدرسَ The student was read study lesson

الجملة ← ركن اسمي + ركن فعلي

ركن اسمي ← تعريف + اسم

---

(١) مدخل إلى اللسانيات ، د. محمد محمد يونس علي : ٩٤ .

(٢) ينظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) : ٩٢ .

(٣) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٣٠ .

(٤) ينظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) : ٩٢ – ٩٣ ، ومباحث في اللسانيات : ١٢٢ .

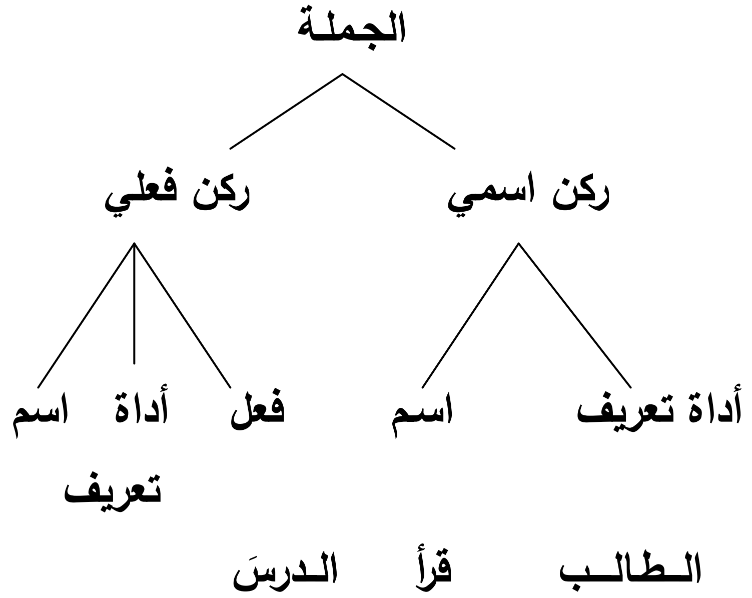
(٥) ينظر : مدخل إلى اللسانيات: ٩٥ ، ومبادئ في اللسانيات ،خولة طالب الإبراهيمي: ١٠٦ .

(٦) ينظر : البنى النحوية : ٣٧ .

ركن فعلي ←——— فعل + تعريف + اسم

- اسم = طالب
- فعل = قرأ
- تعريف = ال

أمّا تمثيل الجملة بطريقة المشجَّر ، فيكون على النحو الآتي :



الغاية منه تحليل التركيب إلى أجزائه الاساسية التي تألفت منها الجملة.

- **الأنموذج التحويلي** : يُعطي هذا الأنموذج العناية القصوى لبيان العمليات التحويلية المسموح بها في نطاق اللغة ، نحو : التقديم والتأخير ، الحذف ، الزيادة ، مع مراعاة القيود المفروضة على اللغة للحصول على تراكيب مقبولة نحويًا ودلاليًا[1]، فلو قلنا : أكل زيدٌ التفاحةَ ، نعلم أنّها جملة مقبولة نحويًا ودلاليًا ، لكن لا يجوز أن نقول : أكلتُ زيدٌ التفاحة ، فقد أضفنا ضميرًا للجملة جعلها تحويلية دون أن يجعلها مقبولة نحويًا ودلاليًا[2] . ويمثل هذا الأنموذج أقوى القواعد التحويلية في توليد التراكيب ؛ لفرضه قيودًا على التراكيب[3] .

(١) ينظر : البنى النحوية: ٦٣-٦٥.

(٢) ينظر : التراكيب التوليدية التحويلية في شعر الراعي النميري ، إسماعيل حميد أمين : ٣٩ .

(٣) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٣٥ .

وقد فرّق تشومسكي بين :

– **الكفايـة اللغويـة والأداء الكلامـي** : جاءت هذه الثنائية عند النظرية التوليدية التحويلية صورة متطورة عن ثنائية دي سوسير وهي اللغة والكلام ،أمّا مفهوم الكفاية فيعني : " القدرة التي تتكوّن لدى الفرد المتكلم، وتمكنه من التعبير عن نفسه، والإتيان بعددٍ لا نهائي من الجمل "(١) .

أمّا مصطلح الأداء الكلامي فهو : " التحقيق العيني لهذا التمكُّن اللغوي أي الكلام المنطوق أو المكتوب الذي قد يختلف أو يتفق وقواعد اللغة بشكل أو بآخر تبعًا لظروف الكلام أو المتكلِّم "(٢) .

إنّ المعرفة الضمنية للمتكلم بقواعد لغته تفتح أمامه القدرة على إنتاج عدد كبير من الجمل ، مقابل عدد محدود من الفونيمات والقواعد ، كما تتيح له القدرة على الحكم بصحة تلك الجمل التي يسمعها من وجهةٍ نحويةٍ ، وقدرته على ربط الفونيمات وتنظيمها في جمل، وربطها بمعنًى لغوي محدود ، وهذه العمليات كلّها تتمّ في بنية ذهنية داخلية(٣) .

ولذلك يمكننا القول : إنّ الكفاية هي فطرة المتكلم ومقدرته على التحكم بها، وبقواعده الكلية في ذهنه ، أمّا الأداء فهو توظيف هذه الفطرة بشكل منطوق أو مكتوب .

ويُعرّف تشومسكي القدرة بأنّها : " مجموعة قواعد (عقلية) يستطيع المرء بها أن ينتج عددًا غير محدود من الجمل "(٤) .

ومن الأسس التي أقام تشومسكي نظريته عليها :

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة ، د. سامي عيّاد حنّا وآخرون : ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : مقدمة في اللسانيات : ٨٨ – ٨٩ ، والنظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي ، د. خليل عمايرة (بحث) : ٣٧ .

(٤) البنى النحوية (مقدمة المترجم) : ٥ .

١- الفطرة اللغوية : وهي " القدرة التي تتكون لدى الفرد المتكلِّم ،وتمكّنه من التعبير عن نفسه ، والإتيان بعدد لا نهائي من الجمل "[١] .

فالإنسان " يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عمّا في نفسه ، وكلّ إنسانٍ يستطيع أن ينطقَ جملاً لم يسبق أن نطقها ، وان يفهم جملاً لم يسبق له أنْ سَمِعَها "[٢] .

ومن سمات هذه الفطرة أنّها تتسم بالشمولية ، أي أنّ في ذهن كلّ إنسان منذ ولادته عددًا من القواعد الكلية ، وتتضح هذه القواعد ،وتتطور من خلال تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها ، مما تؤهله إلى توليد جمل مضبوطةٍ بقواعد ، وهذه القواعد هي قواعد التوليد[٣] .

القواعد التوليدية: هي القواعد القادرة على توليد عددٍ غير محدود من الجمل بوساطة عددٍ محدودٍ من القواعد المتكرر[٤].

وتُعدّ اللغة بحسب النحو التوليدي جهازاً منتجاً لتوليد مالانهاية له من التراكيب فوُصِفتْ هذه السمة الإنتاجية بالإبداعية[٥] .

فالنحو التوليدي يُعالج اللغة"من منطلق أنها مكون من مكونات العقل الإنساني ونتاج عقلي خاص بالانسان، وتعد قواعد اللغة قائمة بشكل أو آخر في عقل الإنسان كتنظيم يخصص الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية لمجموعة غير منتهية من الجمل المحتملة" [٦].

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة : ٦٦ .

(٢) مقدمة في اللسانيات : ٨٨ .

(٣) ينظر : مقدمة في اللسانيات : ٨٨ .

(٤) معجم اللسانيات الحديثة : ٥٥ .

(٥)ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث(د:علي زوين):٤٤.

(٦)علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات: ٥٦-٥٧.

إنّ مفهوم التوليد يرتبط بالإبداعية اللغوية التي يتميز بها كل فرد متكلِّم، وتتمثل الإبداعية في كون التوليد يوسِّع"من دائرة الإنتاج الكلامي ،فليس المنتج محصوراً فيما سمِع فعلاً بل فيما يمكن أن يتلفظ به مستقبلاً" [١].

وأهم وصف للجملة التوليدية أنها "الجملة التي تؤدي معنًى مفيداً ،مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات ،ومع كونها ايضاً خالية من كل ضروب التحويل" [٢].

والقواعد التوليدية تتخذ شكل قواعد إعادة الكتابة، بمعنى" أنه تعيد كتابة الجملة بواسطة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام"[٣].

وهذا ما اقترحه تشومسكي في كتابه(البنى النحوية) وهو شكل التحليل إلى المكونات[٤].

لذلك فإنّ على القواعد التوليدية" أن تكون نظام قوانين يمكن أن يعاد استعمالها باستمرار للحصول على عدد غير محدود من البنى"[٥].

٢- القواعد الكلية : وتُعرّف بأنّها : " مجموعة من القواعد والمفردات والوحدات اللغوية التي تصف مدى قدرة المتكلم Competence في لغته الأُم على المستويات الأربعة للغة : ١- الفونولوجيا ، ٢- المورفولوجيا ، ٣- التراكيب أو نظم الكلام ، ٤- الدلالة "[٦] ، فهي قواعد نظامية تقوم بالحكم على الجمل وضبطها ، المُنْتَجَةُ منها خلال تنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة ، حيث أنّ الجمل التي ينتجها المتكلم ويختار لها قوالب وقواعد من بين الأطر العامة في ذهنه ، تخضع كلّها للقواعد الكلية ، فهي شمولية متساوية بين البشر ، وتكون عند الإنسان منذ ولادته[٧] .

---

(١)اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة:١٤٣.

(٢)اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج:١٧٨.

(٣)اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة:١٤٤.

(٤)البنى النحوية: ٣٧.

(٥)جوانب من نظرية النحو:٣٩.

(٦) معجم اللسانيات الحديثة : ٥٥ .

(٧) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ٥٦ .

وتحتوي على قواعد خاصّة بضمنها ؛ لأنّ تشومسكي يرى أنّ اللغات متشابهة في بعض قواعدها الصرفية والصوتية ، فمثلاً تمييز الاسم من الفعل موجود في اللغات جميعها ، كما أنّ معظمها تُميّز بين التعريف والتنكير[١] .

ويتضح مما تقدّم أنّ القواعد الكلية هي القواعد التي تتشابه بها اللغات البشرية، وهي موجودة في ذهن الإنسان منذ ولادته ، أمّا القواعد الخاصّة فهي القواعد التي توجد في بعض اللغات ، ويفتقر إليها بعضها الآخر .

٣- الحدس : هو " الذي به يستطيع الباحث أن يصل إلى نية المتكلم القادر على إنتاج الجمل من جهة ، وعلى الحكم بصحة أو خطأ ما يسمعه من جمل من جهة أخرى "[٢] ، ويرى تشومسكي أنّ هدف علم اللغة هو " دراسة الملكة أو الفطرة اللغوية، والسبيل إلى هذه الدراسة هو الحدس ، والحدس لا يعدّ وسيلةً من وسائل المعرفة عند أصحاب المنهج التجريبي "[٣] .

وقد فصّل الباحثون القول في هذه النظرية ؛ ولهذا لن أطيلَ الحديث عنها وإنّما أحيل القارئ إلى بعضها[٤] وماذكرته يجعله جزءاً من التمهيد .

وقد انمازت النظرية التوليدية التحويلية بالتطوّر المستمر ، وطرأتْ عليها تغييراتٌ منذ ظهورها ، وحتى الوقت الحاضر ، فقد مرّت بمراحل تطورية عدّة ؛ لتتضح

---

(١) ينظر : في اللسانيات ونحو النص ، د. ابراهيم خليل : ٣٧ .

(٢) مقدمة في اللسانيات : ٩٠ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة ، محمد حسن عبد العزيز : ٥ .

(٤) لمزيد عن هذه النظرية ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ٢٥ وما بعدها ، ومقدمة في اللسانيات : ٨٤ وما بعدها ، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٧١ وما بعدها ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه ، جابر عبد الامير جبار ، رسالة ماجستير : ٢٩ وما بعدها ، وقواعد تحويلية للغة العربية : ٦ – ٣٣ ، ومبادئ اللسانيات : ١٣٣ – ١٤٥ ، وغيرها .

وتصبح على ما هي عليه . وقد قدّم الدارسون والباحثون دراساتٍ تفصيلية لهذه المراحل ؛ لذا سأكتفي بأنْ أحيلَ القارئ لتلك الدراسات[١] .

كما فصّلت تلك الدراسات[٢] ، القول في دراسة مكونات النظرية القواعدية ؛ لذا لا أجدُ مسوّغًا لتكرار الكلام ، فالبحث يبدأ من حيث انتهى الآخرون .

---

(١) ينظر : اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ، نعمان بوقرة : ١٤٠ ، ومقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، د. مرتضى جواد باقر : ١٠ – ١١ ، ومدخل في اللسانيات : ١٢٠ وما بعدها ، والنحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي : ١٢٠ وما بعدها ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، أطروحة دكتوراه ، سلوى يونس خضر : ٤ – ٣٤ ، وغيرها .

(٢) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٣٧ – ١٤٧ ، وجوانب من نظرية النحو : ٣٩ وما بعدها ، ومباحث في اللسانيات : ١٢٧ – ١٣٢ ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : ٦١ – ٧٠ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٨٦ – ١٢٦ ، وغيرها .

الفصل الأول

أسس النظرية وملامحها في المقتضب

المبحث الأول: ملامح السليقة في المقتضب

المبحث الثاني: ملامح الجملة الأصولية في المقتضب

المبحث الثالث: ملامح البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب

المبحث الرابع: العامل، الأصل والفرع، ما يتعلق بأصول النظرية

المبحث الأول
ملامح السليقة في المقتضب

ذكرنا أنّ المدرسة التوليدية قد اختلفت عن غيرها من مدارس علم اللغة الحديث؛ لما جاءت به من مبادئ لم تكن سائدة عند تلك المدارس التي سبقتها ، ولا سيّما المدرسة البنيوية ، التي كانت تُعنى بوصف اللغة من دون النظر فيما تجتمع عليه اللغات ، وإنّ هدفها – المدرسة التوليدية التحويلية – الأساس هو البحث عن التفسير الذي يكمن في الناحية العقلية الذهنية لدى الإنسان ، والذي نتجتْ عنه اللغة(١).

إذ إنَّ اللغةَ الإنسانية تقوم على " تنظيمٍ منفتح وغير مغلق من العناصر ، تتجلى فيه السمة الإبداعية عِبْرَ مقدرة المتكلم على إنتاج وتفهُّم عدد غير متناهٍ من الجمل لم يسبقْ له سماعها قبلاً ، تختص هذه المقدرة بالإنسان وبالذات من حيث هو إنسان ؛ ولذا لا نجدها عند أيِّ كائنٍ آخر "(٢) ، فالإنسان ليس آلةً ، وهو يختلف عن الحيوان بالتفكير والذكاء ، وقدرة الطفل على نطق جملٍ لم ينطق بها من قبلُ ، ويستطيع فهمها، خيرُ دليلٍ على قدرة الإنسان اللغوية ، وهذا ما جاء به تشومسكي(٣) ، الذي يُسمّي هذه القدرة بـ (المعرفة اللغوية) التي يرى أنّ لها علاقةً بالقواعد الصرفية والنحوية ، وتقوم بربط المفردات بعضها ببعض في الجملة ، وتعدّ أهمّ المقومات لهذه القدرة ، وإنّ على الفرد – فضلاً عن تلك القدرة – أن يُلِمَّ بمجموعة أخرى من القواعد أطلق عليها (القواعد التحويليةTransformational Rules)(٤) .

---

(١) ينظر : جوانب من نظرية النحو (مقدمة المترجم) : ٦ .

(٢) الألسنية (النظرية الألسنية) : ٢٩ ، وينظر : النظرية التوليدية التحويلية في الدراسات العربية ، كريم عبيد عليوي ، رسالة ماجستير : ١٠ .

(٣) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١١٢ – ١١٣ .

(٤) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٥ .

* **القواعد التحويلية :** هي القواعد التي تعتمد في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة ، ومثال ذلك : تحويل الجملة المبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول في العربية بحذف الفاعل وتغيّر صيغة الفعل (١).

ويرى تشومسكي أنّ الطفل السّوي يكتسب معرفته باللغة من دون تعرضه لتمارين متخصصة ، فهو يستطيع في سنٍّ معينةٍ (السنة أو السنتين) أن يبدأ بنطق كلمات منفردة ، ثمّ يُركّب جملاً في السنتين ، وما بعدها يمكنه أن يبني – تقريبًا – لغته بمجملها ، وعملُ الطفل هذا – في مراحل اكتساب اللغة – عملٌ ذاتيٌ خلاّق ، فحين يكتسب اللغة ،ويستعملها لا يقف عند ذلك فحسْب ، بل يتعداه إلى اكتشاف محتوى ذلك الكلام ، ومعرفته بالتواصل اللغوي كما يتبيّن له أثر اللغة وعملها في المجتمع ، ثمّ يسلّط جهده لمعرفة وتمييز السليم من غير السليم من تلك الجمل ، بعد ذلك يتعلّم مهارة الكتابة والقراءة عن طريق مدرسته ، وليس لِيتعلَّم كيف يُكوِّن جُمَلاً من لغته(٢) .

وردَّ تشومسكي على السلوكيين الذين كانوا ينادون بأنّ الطفل يولد وذهنه صفحة بيضاء ، وبتعلُّمِهِ اللغة ينقش عليها تلك النماذج اللغوية التي يتعلَّمُها ، ويرى أنّ الطفلَ يولد ولديه قدرة فطرية كاملة على تعلّم أيِّ لغة في العالم(٣) .

ويرى تشومسكي أنّ الطفل الذي يتعلّم لغةً ما يكون قد " طوَّر تمثيلاً داخليًا لنظام القوانين التي تقرر كيف تصاغ الجمل وكيف تُستعمل وتُفهم ... إنّ الطفلَ طوَّر

---

(١) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة : ١٤٣.

(٢) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١١٢ – ١١٣ .

(٣) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ٤٨ – ٤٩ ، وفي نحو اللغة وتراكيبها : ٥٥ ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : ٣٤ .

(٤) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٩ .

ومثّل داخليًا قواعد توليدية ... وقد فعل الطفل ذلك استنادًا إلى ملاحظة ما يمكن أن نطلق عليه المادة اللغوية الأولية "(١) .

وبناءً على ذلك فقد " تدخل ملكة اللغة في كلّ جانب من جوانب حياة الإنسان ، وفكره ، وتفاعله "(٢) ، فدراسة اكتساب اللغة يُبيِّن أنّ الطفل يعرف أكثر مما تزوَّدَهُ منذ المراحل المبكرة من حياته ، فهذا شيءٌ يحدث للطفل ، وليس شيئًا يقوم به الطفل(٣) .

ويرى ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) أنّ اللغة مكتسبة، وهي مرتبطة بالمقدرة الإنسانية الفطرية(٤) ، ويرى أنّ عملية الاكتساب تحصل بالممارسة والتكرار ، فيقول : " وإنّما تحصل هذه الملكة بالممارسة ، والاعتياد والتكرار بكلام العرب "(٥) ، "ثمّ إنّ النظرية اللغوية " يجب أن تنصرف إلى مسألة اكتساب اللغة وكيف يبني الطفل هذا النظام العقلي في ذهنه معتمدًا على المادة اللغوية التي يتلقاها ممن يعيشون حوله ، ثمّ كيف يختار نظامًا واحدًا فقط من الأنظمة الممكنة ، أي بعبارة أخرى : ماهي السمات العامة للاستعداد اللغوي الوراثي ، ثم تجعل تعلّم اللغة ممكنًا خلال الوقت القصير الذي يأخذه ذلك التعلّم "(٦) .

وقد رفض تشومسكي الفكرة السلوكية التي تزعم أنّ " اكتساب الطفل لِلُغة والديه ناتجٌ عن التقليد ، إذ لو كان هذا صحيحًا ، لوجب ألاّ يكتسبَ سوى الأشياء التي يسمعها ، وهذا ضربٌ من الرأي غير صحيح " (٧) ، فتعلّم اللغة لا يتمّ عن طريق

---

(٥) جوانب من نظرية النحو : ٤٨ ، وينظر : النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٣٧ .

(٢) اللغة والعقل اللغة والطبيعة ، تشومسكي ، ترجمة د. رمضان مهلهل سدخان : ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤ .

(٤) ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية ، د. ميشال زكريا : ١٠٩ .

(٥) مقدمة ابن خلدون : ١٠٨٧ .

(٦) جوانب من نظرية النحو : ٧ .

(٧) في اللسانيات ونحو النص : ٣٧ .

المثير والاستجابة التي هي فرعٌ من فروع علم النفس الذي يُعنى بدراسة المعرفة الإنسانية واكتسابها ، وإنّما تولد مع المرء[١] .

وتحتل نظرية اكتساب اللغة " مكانًا بارزًا في اهتمامات تشومسكي ؛ لارتباطها بالمبادئ المجردة التي تتحكم ببنية اللغة ، وكثيرًا ما يتساءل في مؤلفاته عن طبيعة الاكتساب هذه وعن إمكانية وضع نظرية تمكن تسميتها بنظرية الاكتساب "[٢] .

ولذلك فإنّ الطفل يكتسب لغته بصورة طبيعية ، لغة البيئة التي يعيش فيها ، ويكتسب أيَّ لغةٍ إنسانية من دون أن يميّز المظاهر اللغوية الناقصة التي يأخذها من البيئة ؛ لأنّ الطفل يمتلك الأشكال المشتركة بين اللغات الإنسانية عن طريق كفايته الذاتية الفطرية[٣] .

والذي يصل بالطفل إلى اكتساب لغته هي بنية معطاة بصورة مسبقة إلى الطفل، وهذا ما يجعل اكتسابه ليس تدريجيًا – كما يزعم السلوكيون – من خلال لا شيء ، أو من خلال دماغٍ فارغٍ[٤] .

فالسليقة عند تشومسكي مخصوصة بـ " المتكلّم والسامع Speaker-hearer المثاليين المنتميين إلى جماعة بشرية ذات تماثل كلامي تام ، والعارف للغة تلك الجماعة معرفة تامّة "[٥] .

ويرى د. تمّام حسّان أنّ السليقة هي : " اختزان المعاني الوظيفية وما يكون بينها من علاقات وما يدلّ عليها من قرائن ، وهي تبقى خارج الوعي يحسّ صاحبُها بها عند مخالفتها ، ولكنّه لا يحصيها "[٦] .

يظهر أنّ موضوع الدرس اللغوي ومادته هو ابن اللغة نفسُهُ ؛ لأنّه يُزوِّدُنا بما يمتلكه من سليقة عن حقيقة هذه السليقة ، عن طريق الأداء ، مع شرط المثالية التي

---

(١) ينظر : مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، د. مرتضى جواد باقر : ٣٢ – ٣٣ .
(٢) الألسنية (النظرية الألسنية) : ٦٥ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٨ – ٦٩ .
(٤) ينظر : اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة : ١٣٨ .
(٥) جوانب من نظرية النحو : ٢٧ .
(٦) مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان : ٢/٢١٩ .

يتمتع بها ، وكون فصاحته أصيلة[١] . ومن دون شرط الفصاحة والمثالية عند المتكلّم لا نستطيع القول : إنّ الأداء هو الانعكاس المباشر لقابليته[٢] .

نستطيع القول : إنّ تشومسكي وجّه جُلَّ عنايته إلى ربط اللغة بالجانب العقلي ، وإعطاء النحو مجال تركيبي مستمدّ من القواعد العقلية ذات الصحة المثالية[٣] .

ملامح السليقة في المقتضب

إنّ السليقة عند ابن اللغة هي عفوية في تأليف الكلام ، والفهم والردّ ؛ لأنّ اللغة تصبح عنده سليقة طبيعية . والجرجاني يُعطي مثالاً لهذه السليقة عند الأعرابي عندما سَمِعَ المؤذِّنُ يقول : (أشهدُ أنّ محمدًا رسولَ الله) بنصب (رسولَ) فيرى – الأعرابي – أنّ الكلام غير تام ما لم يرفع لفظة (رسول) ؛ لأنّها خبر (إنّ) مع أنّ الأعرابي يجهل المصطلح النحوي (الخبر) فعَلِمَ أنّ (رسول) خبر مرفوع للفظة (محمدًا) من دون أن يتعلّم ذلك[٤] .

وعلّل ابن جني هذه السليقة بقوله : " إنّ العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها "[٥] ، ويعني ذلك أنّ " الباحثين قد أدركوا بحسِّهم وأذواقهم سليقة العرب وعلل كلامهم في أنفسهم فكشفوا عنها ، وأبانوا عمّا تكنَّه أنفسهم من الأغراض والمقاصد "[٦] .

وفي موضعٍ آخر يورد ابن جني ما حكاه الأخفش (ت٢١٥هـ) مع الأعرابي عندما سأله عن تصغير الحُبارى ، فقال : " حُبْرُور ، و[هذا] جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ ؛ إذ لم يُفهم غرض أبي الحسن ، فجاء بالحُبرور ؛ لأنّه فرخُ الحُبارى ، وذلك أنّ هذا الأعرابي تلقّى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافّة في مثله ،

---

(١) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ٢٧ – ٢٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨ .

(٣) ينظر : تقويم الفكر النحوي عند المحدثين ، سلمان عباس عبد ، أطروحة دكتوراه : ١٥٦ .

(٤) ينظر : دلائل الإعجاز : ٤١٩.

(٥) الخصائص : ٢٣٧/١ .

(٦) الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : ١٨ .

ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنّما هي لفظية ، ولقومٍ مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين "[١] . فابن اللغة – الأعرابي – عبَّر عمّا في نفسه من غير عناية باللفظ الذي هو مهمة الباحث .

وهنا يلتقي ابن جني مع تشومسكي في أنّ ابن اللغة له المعرفة بلغته بشكلٍ عام، أمّا المتخصص فمعرفته بلغته تكون بشكل خاص .

ويرى تشومسكي أنّ ابن اللغة ربّما يخطئ في بعض ما يقدّمه من آراء عن سليقته ، فهو يعرف لغته جيدًا ، لكنّه لا يستطيع أن يصفَ تلك المعرفة[٢] .

فالسليقة لغةً هي : " الطبيعة والسجية ، وفلانٌ يقرأ بالسليقة وهي منسوبة ، أي : بالفصاحة ... هو يقرأ بالسليقة ، أي : بطبيعته ليس بتعليم ... وغلبت السليقة ، أي : اللغة التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته ، أي : سجيته وطبيعته من غير تعمُّد إعرابٍ ولا تجنّب لحنٍ ، قال :

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَهُ ولكن سَليقيّ أقولُ فأُعربُ

أي : أجري على طبيعتي ولا ألحنُ "[٣] .

وعليه ، فإنّ السليقة من قول الأعرابي الذي ورد في لسان العرب تدلُّ على معانٍ كثيرة أهمّها : " إنّ السليقة تساوي الطبع والسجية ، والسليقة تَعني الفصاحة ، وتوليد اللغة طبعًا وسجيةً دون تعلّمٍ وتلقين ، والسليقة ترتبط بالبدوي في عصر الاحتجاج لا غير ؛ ولذا فإنّ هذا البدوي يُسمَحُ له أن يسير مع طبعه وسليقته التي لا يمكنه التخلي عنها ، متجاوزًا القراءة التي هي شبه مأثورة "[٤] ، فالشاعر –

---

(١) الخصائص : ٤٦٦/٢ .

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي ، د. نهاد موسى : ٥٢ – ٥٩ ، والألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : ١٩ .

(٣) لسان العرب لابن منظور (سلق) : ٢٠٧١/٢٢ ، وينظر : مقاييس اللغة (سلق) : ٩٦/٣ ، والصحاح (سلق) : ١٤٩٨/٤ .

(٤) النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٤٠ .

الأعرابي– في البيت الذي أورده ابن منظور قد افتخر فيه بأنّه أعرابي يتكلّم بالسليقة التي قد انماز بها من النحوي الذي تعلّم بالصنعة والتكلُّف وإطالة النظر[١] .

وفي ضوء ما مرّ من أنّ السليقة عند العربي هي الطبع والسجية والفصاحة، أي: الطبع الذي جُبِلَ عليه في كلامه من حيث الفصاحة وعدم اللحن في الكلام والقول الذي يُسْمَعُ منه وهو في بيئته الفصيحة؛ ولذلك فإنّ الذي يُسمَعُ منه إنما هو الكلام المسموع الذي مبعثه السليقة وطبعه الفصيح ومن هنا يرى البحث أنّ ثمة مسوغاً في درج الكلام الذي يُقال عن السليقة أن يُراد به(السماع) نفسه اتساقاً مع هذا المنحى الذي مرَّ. بمعنى:إنّ كلام العربي الفصيح الذي يُطلق عليه (السماع) مبعثه من سليقته التي جُبِلَ عليها. فالسليقة إذن منطلق كلامهِ ومن هنا ساغَ إطلاق السليقة على(السماع) بسبب هذه الآصرة التي بينهما وهذا هو الذي أُريد الخلوصَ اليه وأقصدهُ في هذا الشأن.

إذ ذهبوا إلى البوادي لتسجيل ما سَمِعُوا عن العرب ، وميّزوا بين قبائل الفصاحة وقبائل اللحن من المفهوم البيئي ، فالذي يتكلم عن سليقة فصيحة فطرية ترجع إلى انتمائه إلى بيئة فصيحة[٢] ، وهذا ما جعلهم يحددون القبائل التي يأخذون عنها ، والزمن الذي يأخذون منه وأطلقوا عليه (عصر الاحتجاج) ، وهنا يقترب مفهوم السليقة عند تشومسكي والنحاة العرب ، فالذي نطق دون تعلّم ولا تكلُّف إنّما نطق عن سجية ذهنية ، هو الذي ينطق بمقدرة تمكّنه من إنتاج جملٍ لا متناهية من قواعد محدودة كما يرى تشومسكي .

والمبرِّد هو أحد النحاة العرب الذين عَنَوا بالسليقة ، أو الفصاحة ،او السماع ، وقد بحث النحاة للوصل إلى هذه السليقة وكانت شواهدهم تعتمد على القرآن الكريم ، وهو مصدرٌ مهمٌّ من مصادر المبرِّد في المقتضب ، إذ تجاوزت شواهده القرآنية

(١) ينظر :النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب: ٤١ .

(٢) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٢/٢٢٠ – ٢٢١ .

خمسمائة آية ، فالمقتضب أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه الذي بلغت شواهده القرآنية ثلاثمائة وثلاثًا وسبعين آيةً(١) .

ومما لا شكَّ فيه أنّ القرآن الكريم أفصح كلام، وهو نزل بلغة العرب، وهم يقيسون عليه ما سمعوه عن العرب ، فما قِيْسَ عليه كان صحيحًا فصيحًا ، وما لم يصحّ قياسه عليه فهو شاذٌّ أو نادرٌ ، ولا يصحّ قياس الشاذ على القرآن الكريم .

فالشاهد القرآني والشعري دليلُ عناية المبرِّد بالسليقة في تحليل القواعد النحوية.

وكثيرًا ما استدلّ المبرِّد على الأحكام النحوية بتفرُّد الشاهد القرآني من دون اللجوء إلى الاستشهاد بالشعر ، وقد يستدلّ بالشاهد القرآني مع الشاهد الشعري .

ومن شواهد المقتضب كلام العرب المنظوم منه والمنثور ، إذ جاء بها في تثبيت قواعده النحوية ، فكثيرًا ما نجده يقول : ومن ذلك قول العرب(٢) ، ومن كلام العرب(٣) ، فالعرب تختار(٤) ، وغيرها .

وحلّل تلك الشواهد وكشف أسرارها ؛ لفهم التراكيب ومنه ما استدلّ به من قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[الأعراف : ١٩٣] ؛ ليُبيّن أنّ الجملة الاسمية (إذا هم يقنطون) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم : ٣٦] في معنى جملة فعلية (يقنطوا) كما أنّ (أنتم صامتون) في موضع صَمَتُّم(٥) . .

فالمبرِّد يبني أحكامًا نحوية على الشاهد ، سواءٌ أكان قرآنيًا أم شعريًا ، ومنه ما بناهُ على قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات : ٤٧] فقد ذكر أنّه لا يجوز أن

---

(١) ينظر : مقدمة المقتضب : ١١٦/١ ، والتفكير النحوي عند المبرّد ، علي فاضل عبود ، اطروحة دكتوراه : ١٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٧٦/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٧/٢ ، ٢٩٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٧/٢ ، ١٩١ ، ١١٢/٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٨/٣ .

تجعل (لا) نافيةً للجنس ، إن فُصِلَ بينها وبين النكرة بفاصل في نحو : (لا في الدارِ رجلٌ) ، و (لا في بيتِكَ أحدٌ) ؛ لأنّ الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض[١] .

وقد بنى حكمًا نحويًا على قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾ [البقرة : ٢٨٢] برفع (حاضرةٌ)[٢] وذلك في حديثه عن (كان) التامة التي لا تحتاج إلى خبر ، بقوله : " أنا أعرفُهُ مذْ كان زيدٌ ، أي : مُذْ خُلِقَ ، وتقول : قد كان الأمر ، أي : وقع "[٣] .

ومن دليل عنايته بالسليقة شواهده الشعرية فقد بلغت : واحدًا وستين وخمسمائة[٤] ، وقد يعود سبب كثرة الشاهد الشعري وتجاوز عدده على الشاهد القرآني في المقتضب إلى أنّ الشاهد القرآني يكفي الاستدلال به على حكمٍ نحوي ، على العكس من الشاهد الشعري الذي قد يحتاج إلى شاهدٍ آخر يُعَضِّدُهُ[٥] .

وقد يتقدّم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني ، ومنه استشهاده على النصب على نزع الخافض بقول الفرزدق[٦] :

مِنَّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً   وجودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

يريد : من الرجال ، وعضّد ذلك بشاهد قرآني ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] إنّما هو – والله أعلم – من قومِهِ ، فبعد حذف حرف الإضافة – يريد حرف الجرّ – وصلَ الفعل فَعَمِلَ[٧] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦١/٤ ، والتفكير النحوي عند المبرد : ١٤ .

(٢) قرأ عاصم (حاضرةً) بالنصب ، وقرأ الباقون برفعها ، ينظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : ٢٣٧/٢ .

(٣) المقتضب : ٩٥/٤ .

(٤) ينظر : مقدمة المصدر نفسه : ١١٥/١ .

(٥) ينظر : الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد ، علي محمد يوسف المعموري ، رسالة ماجستير : ٨٦ ، والتفكير النحوي عند المبرد : ١٦ .

(٦) ينظر : ديوانه : ٣٦٠ .

(٧) ينظر: المقتضب : ٣٣٠/٤ .

أو يأتي بالشاهد الشعري ثمّ يعطي شاهدًا من كلام العرب (الأمثال) ليُعضّدَ به الحكم النحوي ، فمن ذلك حديثه عن (عسى) ، إذ لا بدَّ لها من فاعل ، ولا يجوز مجيء المصدر بعدها ، كأن تقول : عسيتُ القيامَ ؛ لأنّ (القيام) مصدرٌ ، ولا دليل فيه يخصّ وقتًا من وقت ، لكن إن اختار شاعرٌ أن يضعَ الفعل موضع المصدر ، جاز له ذلك ؛ لأنّه دالٌ عليه[1] . وذلك كقول الشاعر[2] :

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتَ فيه   يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

وعضَّد ذلك بالمثل : (عسى الغُويرُ أبْؤُسًا)[3] ، فإنّما تقديره : عسى الغوير أن يكون أبؤسًا ؛ لأنّ خبر (عسى) المصدر المؤول من (أنْ والفعل) ، أو قد يكون الفعل المجرّد ، فإن وُضِعَ الاسمُ موضعَ الفعل انتصبَ ؛ لأنّ (عسى) فعل ، أمّا اسمها فهو فاعلها ، وخبرها مفعولها ، كما لو أنّك تقول : كان زيدٌ ينطلقُ ، فإنّ موضعه النصب ، فلو قلت: منطلقًا ، لم يكن إلاّ نصبًا[4] .

إذن فالمبرِّد قد اعتنى عنايةً كبيرة بالشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب المنثور ، لكنّ الشعر – كما ذكرنا – أخذ حيّزًا اكبر من استدلالاته ؛ لأنّ الشعر كما وصفه ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : " حجةٌ فيما أُشكل من غريب كتاب الله – جلَّ ثناؤهُ – وغريب حديث رسول الله ﷺ ، وحديث صحابته ، والتابعين "[5] ، ووضّح ابن فارس أهمية الشعر بقوله : " والشعر ديوان العرب ، وبهِ حُفظت الأنساب ، وعُرِفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمَت اللغة "[6] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٦٨ – ٦٩ .

(٢) البيت منسوب إلى (هدبة العذري) ، ينظر : العقد الفريد ، ابن عبد ربه : ٥/٣٧٢ .

(٣) الغُوير : تصغير غارٍ ، والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة ، يُضرب للرجل يقال له : لعلّ الشرَّ جاء من قِبَلِكَ ، ينظر : مجمع الأمثال للميداني : ٢/١٧ ، وخزانة الأدب (للبغدادي) : ٩/٣٢٨ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/٧٠ – ٧٢ ، ٧٧ .

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس : ٢٣ .

(٦) المصدر نفسه .

واستدلال المبرِّد بالأمثال دليل عنايته بالسليقة من كلام العرب وتفسيره للأحكام النحوية ، فمن ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سوارٍ لطمتْني)[(١)] ، يريد : لو لطمتني ذاتُ سوارٍ ، فهذا شاهدٌ على أنّ (لولا) أصلها (لو) و (لا) وقد جُعلتا شيئًا واحدًا ، وأُوقعتا على هذا المعنى ، فإنْ حذفت (لا) من (لولا) انقلب المعنى وصار الشيء في (لو) يجب ؛ لوقوع ما قبله ، وذلك قولك : لو جاءني زيدٌ لأعطيتُكَ ، فلولا في الأصل لا تقع إلاّ على اسم ، و (لو) لا تقع إلاّ على فعل ، فإنْ تقدّم الاسم بعد (لو) فإنّما يُفسّر رفعُهُ بفعلٍ مضمر دلَّ عليه المذكور ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء : ١٠٠] ، فـ (أنتم) رُفع بفعل وفسَّره ما بعده[(٢)] .

ومنه ذكرُهُ لـ (ما) التي تكون لذوات غير الآدميين ، ولنعوت الآدميين ، نحو قوله : ما عندك ؟ قلت : فرسٌ ، أو متاعٌ ، أو نحو ذلك ، ولا تقول : زيدٌ ولا عمرٌ ، أمّا في حال أن تقول : ما زيدٌ ؟ فيكون الجواب : طويلٌ أو عاقلٌ[(٣)] .

وجاء بالشاهد من السليقة على ذلك ، قول العرب : سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمدِهِ ، وسبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا ، فقد وقعت الصفة موضع الموصوف ؛ لهذا جاز أن تقع (ما) على ما يَعقل[(٤)] ، وعضَّد رأيَهُ بقوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشمس : ٥]، فقد يكون معناها : ومَنْ بناها ؟ وقد يكون : والسماءِ وبنائها ، ومثله بلغني ما صنعت ، على تقدير : صنيعُكَ ؛ لأنّ إذا ما وُصِلت (ما) بالفعل ، كانت مصدرًا[(٥)] .

أمّا لغات العرب الفصيحة التي حُدِّدتْ بالزمان والمكان فهي من السليقة أيضًا ، وقد اعتنى المبرِّد بلغتين معروفتين أساسيتين : إحداهما حجازية ، والأخرى تميمية ، فقد حازتا على مكانةٍ كبرى عند المبرِّد ، فمن ذلك حديثه عن (ما) الحجازية ، فذكر أنّ أهل الحجاز أعملوها عمل ليس ، كقولك : (ما زيدٌ قائمًا) و (ما هذا أخاك) ،

---

(١) معناه : لو ظلمني من كان كفؤًا لي لهان عليَّ ، ولكن ظلمني من هو دوني ، ينظر : مجمع الأمثال : ١٧٤/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٧٧/٣ ، والكتاب : ٢٦١/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢٩٥/٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٥/٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه .

فعملها عمل ليس ، ونفيها يكون للحال وما لم يقع[1] ، والشاهد على ذلك قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف : ٣١] فقد أجروها مجرى (ليس) .

أمّا بنو تميم فيقولون : " ما زيدٌ منطلقٌ ، يدعونها حرفًا على حالها بمنزلة (إنّما) إذا قلت : إنّما زيدٌ منطلقٌ "[2] ، فهي حرفٌ عند بني تميم لا عملَ لها .

ومما ذكرنا تتضح عناية المبرِّد بالسليقة ، فقد اعتمد كلام العرب كثيرًا وعوَّل عليه وبنى عليه قواعد نحوية ، وتفرّد بآراء نحوية واحتجَّ بها ، وكان لبصيرته اثرٌ جليٌّ في أقيسته في مواضع كثيرة منها قوله : " واعلم أنّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعةَ عشرَك ، وخمسةَ عشرَك ، فتدعه مفتوحًا على قولك : هذه أربعةَ عشر ، وخمسةَ عشرَ "[3] .

وفي موضع آخر يقول : " أمّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضة : بَيْضَات ، وفي جَوْزَة : جَوْزَات ، وفي لَوْزَة : لَوْزَات "[4] ، وجاء قوله هذا عند حديثه عن الجمع لما كانت الياء والواو منه في موضع العين[5] ، وذكر أنّ في ذلك خلافًا ، وببصيرته اختار الأقيس .

أمّا الحديث النبوي الشريف فكان الأقل ذكرًا في المقتضب بوصفه شاهدًا نحويًا ، وقد يعود السبب عنده إلى " أنّ الحديث لم يُروَ بألفاظه التي نطق بها الرسول ﴿ﷺ﴾ ، وإنّما أُجيزت الرواية بالمعنى ؛ ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد ، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها بأكثر ألفاظه ، إلاّ أنّ الشكّ فيها جعلهم يبعدونها عن مجال الاستشهاد ، وإن جاؤوا بالحديث فإنّما يجيئون به ؛ لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية ، أو شعرية ، أو نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجّون بلغاتها "[6] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٨٨/٤ .
(٢) المصدر نفسه : ١٨٨/٤ .
(٣) المصدر نفسه : ١٧٧/٢ .
(٤) المصدر نفسه : ١٩١/٢ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه .
(٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : ٦١ – ٦٢ .

وقد استشهد بالحديث النبوي في مواضع قليلة[١] ؛ ليستدلّ به على حكم نحوي، وصرّح بالحديث النبوي في موضع واحد[٢] ، وهو قول الرسول (ﷺ) : (ليس في الخَضْروات صدقةٌ)[٣] ، إذ استشهد به على أنّ (أحمر) إن جُعل اسمًا جمعته بالواو والنون ، فتقول : الأحمرون ، وإن جمعته جمعَ مؤنثٍ قلت : حَمْرَوات ، ومثله: صَفْرَوات ، فذهب بـ (خَضْروات) مذهب الاسم[٤] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢١٥/٢ ، ٢٠٥/٣ ، ٢٥٤/٤ .

(٢) ينظر : مقدمة المصدر نفسه : ٩٤/١ .

(٣) ينظر : مصنّف عبد الرزاق الصنعاني (كتاب الزكاة : باب الخُضَر) : رقم (٧١٨٥) : ١١٨/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢١٥/٢ .

ملامحُ الجملة الأصولية في المقتضب

- الجملة الأصولية

استنادًا إلى المعرفة الضمنية بقواعد اللغة فإنّ الإنسان عند استعمالها أو نطقها يستطيع أن يحكم على الجمل التي ينطقها من حيث إنّها توافق القواعد الكامنة في ذهنه أو لا توافقها ، وذلك من خلال معرفته المعجمية ، فالعلاقات بين الجمل من ناحية تجانسها أو تنافرها داخل التركيب ، هي التي تحدد الجملة النظامية من غير النظامية .

فالجملة المقبولة نحويًا هي جملة أصولية عند تشومسكي ، والجملة المرفوضة نحويًا هي جملة غير أصولية يميزها الإنسان استنادًا إلى ما يملكه من نظام معيّن عميق في ذهنه ، الذي به يستطيع أن يُميّز جملةً من أخرى(١) .

فالمتكلم يكون قادرًا على توليد جمل لغته من السليقة التي يمتلكها(٢) ، وذلك من خلال " إعطاء أوصاف بنيوية لتلك الجمل مميّزًا إياها من الجمل غير الصحيحة صياغةً "(٣) . يقول تشومسكي : " لا يمكن تشخيص مفهوم (القواعدية) بأنّه كلّ ما (له معنًى) أو كلّ ما (هو ذو معنًى) [على] وفق أيّ مفهوم دلالي "(٤) ، ولذلك فإنّ تشومسكي يحدد الجملة الأصولية بالجملة الصحيحة ، وغير الأصولية هي الجملة غير الصحيحة(٥) .

فالجملتان الإنجليزيتان :

- Colorless green ideas sleep furiously .

– الأفكار الخضراء التي لا لونَ لها تنام بشدّة .

---

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١١٦ .

(٢) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ٧ .

(٣) جوانب من نظرية النحو : ٧ .

(٤) البنى النحوية : ١٩ .

(٥) ينظر :المصدر نفسه.

- Furiously sleep ideas green colorless .

– بشدّة تنام الخضراء التي لا لونَ لها الأفكار .

تظهر في الجملة الأولى الصفة النحوية لا الدلالية ، أمّا في الجملة الثانية فإنّها تفتقد إلى الصحة الدلالية ، فهي لا معنى لها ، وغير قواعدية(١) .

وتُعدُّ الجملة أصولية في لغةٍ معينة " إذا كانت مركبة على نحوٍ جيّد ، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدِّد الأصولية في هذه اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم، والذي يُطبقها مُتكلّم اللغة بصورة لا شعورية "(٢) .

فقواعد اللغة تولّد الجمل الأصولية فقط ، وتتيح إنتاج جمل اللغة الأصولية وتمنع الجمل غير الأصولية في الوقت نفسه من أن تتكوّن(٣) ، فحديث تشومسكي في إطار مفهوم أصولية الجملة يدور في ابن اللغة ، فهو قادر على إنتاج جمل لا متناهية العدد ، وهو الذي يعرف ما يقع فيها من التباس دلالي ، وهو – ابن اللغة – القادر على أن يَحْكُم على هذا الالتباس إن وقع نحويًا أو دلاليًا(٤) .

وقبول الجملة يختلف عن الصحة القواعدية ، يقول تشومسكي : " ولا يجب أن تختلط فكرة المقبول مع الصحيح قواعديًا grammatical فالقبول مفهوم يعود إلى دراسة الأداء ، بينما ... الصحة القواعدية grammatical ness إلى دراسة القابلية"(٥) .

والصحة القواعدية تكون على درجات ، والمقبول أيضًا يكون على درجات لكنّهما لا يلتقيان ولا يتوافقان(٦) ؛ لأنّ " الصحة القواعدية هي واحدة من عوامل عدّة

---

(١) ينظر : البنى النحوية : ١٩ .

(٢) الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٠٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر :البنى النحوية:١٩.

(٥) جوانب من نظرية النحو : ٣٤ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

تتفاعل لكي تحدد القبول "[١] ، فعدم القبول قد ينتج من قوانين تُطبق لمرةٍ واحدة فقط ، وهي قوانين معينة ، ربّما نستطيع اقتراح عدّة اختبارات للقبول وهي اختبارات إجرائية ، ولكن من غير المحتمل اقتراح معيار كافٍ لفكرة الصحة القواعدية التي تفوق أهميتها أهمية القبول[٢] .

ويورد د. ميشال زكريا مثالاً على عدم أصولية الجملة ، وهو (أبحرَ الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس) فهذه جملة لا يمكن عدّها مفيدة ، أو لا يحسن السكوت عليها كما يقول النحاة ، وذلك أنّ ترتيب الكلمات لا يُعطي معنًى مفيدًا ؛ لأنّ لا علاقة مناسبة بين الفعل (أبحر) و (الإسكندرية) والفاعل (سعد)[٣] .

والجملة التي انطلقت منها النظرية التوليدية التحويلية ، تمرّ بمراحل في ذهن المتكلم ، إذ يمرّ ذهن الإنسان المتكلم عند النطق بالجملة بمرحلتين : مرحلة تحديد المعنى النحوي ، ومرحلة تحديد مناسبة الألفاظ[٤] ؛ لذلك فقد " أصبحت الجملة وحدة تحليل ، وردّ جميع عناصر التركيب إليها ؛ لأنّنا نفكر دائمًا في جمل وهي تمثل (قواعد الحديث) "[٥] .

ولذلك فإنّ الجملة كي تكون أصولية يجب أن توافق قواعد اللغة في مستويات اللغة الثلاثة : الصوتي ، والتركيبي ، والدلالي ، ويجب أن تكون في الجملة صلةٌ بين دلالتها وأصوليتها ، إذ يعدُّ المستوى الدلالي الميزان الذي تستند اليه الجملة في قبولها أو رفضها [٦] .

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤ – ٣٥ .

(٣) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٠٩ .

(٤) ينظر: نظام الجملة العربية ، سناء حميد البياتي ، رسالة ماجستير : ٢ .

(٥) مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني ، حازم طارش الساعدي ، رسالة ماجستير : ١٦ .

(٦) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) ١٠٨ ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : ٤١ .

ملامح الجملة الأصوليةفي المقتضب

خضع النحو العربي لأقيسةٍ انماز بها ؛ ليوافق شرط الصحة النحوية ، ولم يلتفت النحاة العرب إلى شكل الجملة التركيبي فحسب ، بل جعلوا للمعنى اثراً كبيرًا ، إن وافقت الجملة الصحة النحوية في نسق القواعد ، فعليها أن تكون موافقةً للمعنى أيضًا .

فحرص النحاة على الصواب أضاف طابعًا معياريًا أخضعَ النحو للتصويب والتخطئة ، فكلّ ما وافق الاستعمال الشائع جعلوه صائبًا ، وما ندَّ عنه كان خطأً ، وما انصاع له النحاة من مسائل خلافية في الأعم الأغلب أظهر الصواب والخطأ .

فالقاعدة مستنبطة من كلام العرب ، وهي ليست قانونًا يسنُّهُ النحوي ، فقد يصحبها خروج على هذا الضابط المعياري ؛ لتقَلُّب المباني اللغوية ، وقد رضوا بعض هذا الخروج ، وقد يرفضوه ؛ لأغراض أسلوبية أو سياقية ، فما ارتضوه كان مستعملاً ، وما رفضوه عدّوهُ شاذًّا ، أو قليلاً ، أو نادرًا ، أو قد يكون لغة حيٍّ من العرب خاصّ بهم(١) .

وهكذا فقد أكّد النحاة العرب صحة التراكيب النحوية ، فالجملة الأصولية عندهم هي الجملة التي توافق قواعد اللغة ، وغير الأصولية هي التي تخرج على المبادئ التي حدّدوها لأصولية الجملة ، وقد عدّوا الصحة النحوية درجات في قبولها، فمنها ما وافق القاعدة ، ومنها ما انحرف عنها .

وبهذا الصدد يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيم كذب ، ومستقيمٌ قبيح ، وما هو محال كذب ، فأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتُكَ أمسِ ، وسآتيكَ غدًا ، وأمّا المحال فأن تنقضَ أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتُك غدًا ، وسآتيك أمسِ ، وأمّا المحال المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشَرِبتُ ماء البحر ونحوه ، وأمّا المستقيم

---

(١) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ١٩٥ – ١٩٦ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٥٢ .

القبيح فأن تضعَ اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدًا رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباهُ هذا ، وأمّا المحال الكذب فأن تقول : سوف أشربُ ماء البحر أمسِ "[١] .

فقد جعل سيبويه الصحة النحوية درجات منها مقبول ومنها مردود ، فهذا دليل عناية نحاة العرب بالصحة النحوية .

وهذه العناية نجدها عند المبرد أيضًا ، فقد ذكر أنّ المعنى هو الأساس في قبول الجملة ، يقول المبرِّد في باب الحال المؤكّدة لصاحبها : " وهذا باب إنّما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود "[٢] ، وقال في موضع آخر : " فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد "[٣] .

وقد عبّر المبرِّد عن الجملة الأصولية بألفاظ مختلفة منها : كان جيدًا[٤] ، حسنٌ جميل[٥] ، يحسن في الكلام[٦] ، استقام[٧] ، وغيرها . وعبّر بألفاظ مختلفة أيضًا عن الجملة غير الأصولية منها : لم يصلح[٨] ، ولا يجوز[٩] ، خطأ فاحش[١٠] ، استحال[١١] ، محال[١٢] ، لم يستقم[١٣] ، يبطل[١٤] ،

---

(١) الكتاب : ٢٥/١ – ٢٦ .
(٢) المقتضب : ٣١٠/٤ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٧٣/٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٢/٤ ، ٣١٥ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧/٢ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦/٢ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥١/٤ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٥١/٢ ، ٦٧ ، ٣١٤/٤ .
(٩) ينظر : المصدرنفسه: ٢١٣/٣ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٧١/١ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٩/٢ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥/٢ ، ٦٣ .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٤/٢ .
(١٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٢ .

المعنى فاسد[١] ، وغيرها .

ومن ذلك حديثه عن الأفعال التي تقع للأمر ، فهي لا تضارع المتمكن ويسكن آخرها ؛ لأنّها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ بها ، فقال قوم : إنّها معربة مجزومة بسبب معنى الأمر فيها ، فقد حكم المبرِّد ببطلان ذلك من وجوه[٢] منها قولك : " صه، ومه ، وقدْك ، في موضع الأمر ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ونحوهما ، فقد يقع الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه "[٣] ، فقد أشار إلى قول القائل : بأنّ أفعال الأمر معربة مجزومة بـ (يبطل) ، وهذا ميزان لعدم الصحة النحوية .

وقد قدّم المبرِّد دليلاً على فساد ذلك ؛ لشبهها بالأفعال المضارعة في قولك : اضربْ ، فهو بمنزلة : لِيَضْرِبْ ، قوله : " إنّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة ، والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغيّر أبنيتَها ، إنّما تُحدث فيها الإعراب وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتُحدث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها وهي : التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتي في : يَفعل ، وتَفعل ، ونفعل ، وأفعل "[٤] ، فلو قلت : لم يضربْ زيدٌ ، فإنّما بالفعل العامل ، وحرف المضارعة فيه[٥] ، أي : دخل العامل على الفعل وفيه حرف المضارعة .

ومنه قولك : أنا عبد الله منطلقًا ، فهذه جملة غير نظامية ، وحكم المبرِّد عليها بـ (لم يجز)[٦] ؛ لأنّ المنطلق لا يؤكدني ، أي : لا يؤكد المتكلم ، فلو قلت : أنا عبد الله منطلقًا ، فعلّل عدم أصوليتها بقوله : " لكان المعنى فاسدًا ؛ لأنّ هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ، ويفارقني في غيره "[٧] ، ولكن لو قلت : أنا عبد الله

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣١١/٤ ، والأمثلة ليست للحصر .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المقتضب : ٣/٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٠/٤ .

(٧) المصدر نفسه .

آكلاً كما يأكل العبيد مُصغرًا نفسَكَ جاز ذلك ؛ لأنّ (آكلاً) يؤكد ما صدّرتَ به ، أي : الضمير الدال على المتكلم(١) ، ومثله لو قلت مفتخرًا : أنا عبد الله شجاعًا بطلاً .

ولو قلت : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، لفظ الناسي الغالط ، فهذا كلام لا يستقيم لا في قرآنٍ كريم ؛ لأنّه لا يصحّ قياس اللفظ الغلط على القرآن الكريم ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم . فأنت تريد : مررتُ بحمارٍ ، فنسيتَ ثم ذكرت بعد أن أبعدت (الرجل) ، وغلطتَ بإيصال المرور إلى ما قصدت إليه(٢) ، فجملة (مررتُ برجلٍ حمارٍ) جملة غير نظامية وهي مرفوضة .

ومن عناية المبرِّد بالصحة النحوية ما جاء في حكمه على الصفة في مثل قولك : (هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقين) أن تجعل الصفة لأحدهما ، فتقول : (منطلقًا) لم يجزْ(٣) ؛ لأنّك " لا تقول على معنى الحال : هذا عبد الله منطلقٌ ... فالحال يجوز لهما ، والنعتُ لا يصلح من أجل عبد الله "(٤) .

وقد أكَّد المبرِّد أنّ اللفظ يصلح ويفسد بالمعنى ، وذلك في حديثه عن تحقير (شِبْه ، ومثل) ونحوهما ، فالتحقير يقع على (مثل) فتكون (مُثَيْل) وهذا جيّد ؛ لأنّك إذا جعلت التحقير للذي هو مثله ، فقد زعمتَ أنّه هو حقير(٥) ، ومنه قولك : كان جرير كامرئ القيس ، بعد ذكرك للشعر والمرتبة لهما فهذا تشبيه ، فإن قلت : جرير مُثَيْلَ امرئ القيس في الشعر والمرتبة ، فقد جرى التحقير من حيث حقَّرتَ المشبه به(٦) ، فهذا لفظ يصلح ويفسد بالمعنى .

ومن أمثلة تأكيد المعنى عند المبرِّد حكمه على مثل قولك : (زيدٌ في الدار أبوه قائمًا) فـ (قائمًا) حالٌ لأبيه ، فإن جعلت (قائمًا) حالاً لـ (زيد) لم يستقم ؛ لأنّه ليس لـ (زيد) في الظرف ضمير ، ولا يستقيم قولك : (زيدٌ قائمًا في الدار أبوه) ؛ لأنّ الحال

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٧/٤ – ٢٩٨ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٤/٤ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢٧٣/٢ .
(٦) ينظر: المصدر نفسه .

قبل العامل والعامل ليس بفعلٍ(١) ، ومثله قولك : (مررتُ راكبًا بزيدٍ) فإنّ الكلام لم يستقم إن جعلتَ الحال لـ (زيدٍ)(٢) ؛ لأنّ " العامل في زيدٍ الباء "(٣) ، أمّا لو قلت : (ضربتُ قائمًا زيدًا) فجعلت الحال لك أو لـ (زيدٍ) كان الكلام جيدًا(٤) .

ويظهر تأثير المعنى في قولك : (زيدٌ يومَ الجمعة) ، فلا معنى للجملة ؛ لأنّ " الجمعة لايخلو زيد ولا غيره منه ،ولا حي ولا ميت ،فلما لم تكن فيه فائدة،قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث "(٥) .

ومنه قولك : (الذي قمتَ أنا) ، فهذا غير جائز وقبيح ، وقد امتنع ؛ لأنّ ليس في جملة (الذي) ما يرجع إليه ، فامتنع أن تحمل على المعنى(٦) .

ومما يصحّ ويفسد بمعناه قولك : (مررتُ برجلٍ غيرِكَ) ، فلم يجعل النعت إلاّ نكرة ؛ لأنّه جاء مبهمٌ في الناس أجمعين(٧) ، وذكر (غير) ههنا لا تتعرف بالإضافة فجعلها نعتًا للنكرة ، لكنّه في موضعٍ آخر من المقتضب جعل (غير) نعت للمعرفة في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] فقد عدَّ (غير) نعتًا للذين ؛ لأنّ (غير) قد أُضيفت إلى معرفة(٨) .

فهذا ما أكّده المبرِّد في المقتضب ، وجعل المعنى الفيصل في الحكم على الجملة ، فالمعنى هو أحد العوامل المهمة في تحديد قبول الجملة النحوية ، وهناك ما ذكره المبرِّد عن (ما) لغير الآدميين ، فلو قلت : ما تصنعْ أصنعْ ، فقد صلحت الجملة بالمعنى والتركيب ، وإن قلت : ما يأتيني آتِهِ ، تريد : الناس ، لم يصلح ؛ لأنّ المعنى

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٢/٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣)المقتضب:٣٠٢/٤.

(٤) ينظر : المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه : ١٧٢/٤ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٢/٤ .

(٧) ينظر : المصدرنفسه : ٢٨٧/٤ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٣/٤ .

(الناسَ) للآدميين ، و (ما) لا تصلح للآدميين إلاّ لنعوتهم[1] ، و (ما) لغير الآدميين ، و (مَنْ) للآدميين ، أمّا في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور : ٤٥] ، فقد وجّه بجواز مجيء (مَنْ) ؛ لأنّه خلط مع الآدميين غيرهم[2] .

وقد ألمحَ المبرد بوضع العناصر النحوية في سياقها الصحيح ، بحسب ما تؤديه وظيفتها النحوية ؛ لتحقيق الصحة النحوية في الجملة الأصولية ، ومنها (لم) فهي حرف جزم ونفي قلب ، وهي بهذا المعنى تُزيل الأفعال عن مواضعها فهي لِما مضى من الزمن ، فلو قلت : (يذهب زيدٌ) فقد كان المعنى لغير الماضي ، فإن قلت : (لم يذهب زيدٌ) فقد نفيت بـ (لم) لما مضى ، والمعنى يكون (لم يذهب زيدٌ أمسِ) ولو قلت : (لم يذهب زيدٌ غدًا) ؛ لاستحال لِما ذكرنا من علةٍ[3] .

وجَعْلُكَ العناصر بسياقها غير الصحيح تخرج بفساد التركيب النحوي مؤديًا به إلى عدم الصحة النحوية ، ومنه (متى) و (أين) ظرفا الزمان والمكان ، فقولك : (آتيكَ متى أتيتني) أو (أقومُ أين قمتَ) كان المعنى جيدًا إن جعلت (متى) و (أين) ظرفين لما بعدهما ، ولكن إن جعلتهما ظرفين لما قبلهما ؛ لاستحال ذلك المعنى ؛ لأنّ الجزاء لا يعملُ هو فيما قبله ، ولا يعمل فيه ما قبله فلا تقول : زيدًا متى تأتِ تُحْبِبْهُ[4] .

ومن الأمثلة على وضع العناصر في سياقها غير الصحيح حديث المبرِّد عن (إنْ) إذ لا يجوز وضعها في موضع (إذا) في مثل قوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : ١] ، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير : ١] ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] ؛ لأنّ الله ﴿عَجَلَّ﴾ يعلم أنّ هذا واقعٌ لا محالة ، وإنّما (إنْ) مخرجها مخرج الظنّ والتوقع والشكّ ، وعليه فلا يجوز وضعها في موضع (إذا) فقد يؤدي إلى

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥١/٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢/٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٩/٢ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٦٦/٢ .

فساد المعنى[1] ، فمن الاستحالة أن تقول : آتيكَ إنِ احمرَّ البُسْرُ * ؛ لأنّه واقع لا محالة ، ولا شكّ في وقوعه[2] .

أمّا توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] ، فقد جاز مجيء (إنْ) بدلاً عن (إذا) ؛ لأنّ ذلك الأمر راجع إليهم[3] ، فإن انتهى الكفار عن كفرهم وعداوة الرسول ﴿ﷺ﴾ ودخلوا الإسلام غفر الله لهم ، وإن عادوا إلى كفرهم فقد يقع عليهم ما قد وقع على الذين من قبلهم ممن حاق بهم مكرُهم[4] . فالسياق اقتضى جواز مجيء (إنْ) لا (إذا) كما اقتضى ذلك المعنى .

ومنه حرف العطف (ثمّ) في مثل قولك : إنْ تأتِنا ثمَّ تسألْنا نُعْطِكَ ، بجزم (تسألْنا) ؛ لأنّ (ثمّ) من حروف العطف ولا يستقيم إضمارها ، وإن جزمتَ (تسألْنا) وتريد الحال لم يصلح ؛ لأنّ (ثمَّ) لما بَعُدَ من الزمن ، ومنه قوله تعالى :﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ، فمعنى ذلك : إذ طائفةٌ من هذه الحالة ، فلو وضعت (ثمّ) محل (الواو) ههنا لم يستقم الكلام[5] .

ومنه قولك : إنْ تأتِنا تسألْنا نُعطِكَ ، تريد : إن تأتِنا سائلاً ، وإن قلتَ : مَنْ يأتِنا ويسألْنا نُعطِهِ ، كان محالاً ؛ لأنّك لا تقول : جاءني زيدٌ راكبًا ، ولكن إن أضمرت جاز ذلك ، فتقول : إنْ تأتِنا وتسألْنا نُعطِكَ[6] .

فالحكمة ليست في توالي الألفاظ وترتيبها ، وإنّما فيما تؤديه من تناسق المعنى ، يقول الجرجاني : " ليس الغرض بنظم الكَلِم ، أن توالت ألفاظها في النطق ، بل إن

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥/٢ .

* البسر : التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته سُمّي بالبسر ، ينظر : لسان العرب (بسر) : ٢٧٩/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٥٥/٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : التفسير الكبير : ١٦٧/١٥ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٦٤/٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٦٣/٢ .

تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل "(١) . ويفهم من كلام الجرجاني أنّ للنظرية التوليدية التحويلية أصلاً عربيًا إلاّ أنّ لكلِّ زمنٍ علماءَهُ .

ومما أشرنا إليه من ألفاظ مختلفة ، تشير إلى درجات الصحة النحوية عند المبرّد وتفاوتها في كلّ مرةٍ ترد فيها .

ومنه أيضًا ما أشار إليه بأنّه خطأٌ فاحشٌ في حديثه عن التسمية بـ (الباء) من (ضرب) فقد ذكر أنّ بعض النحويين يزيد ألف الوصل ، فيقول : (هذا ابٌ) ، فهذا خطأ فاحش ، وعلّل المبرّد خطأ الجملة بقوله : " وذلك أنّ ألف الوصل لا تدخل على شيءٍ متحرك ولا نصيبَ لها في الكلام إنّما تدخل ليوصلَ بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنّك لا تقدر أن تبتدئ بساكن ، فإن كان قبلها كلام سقطت "(٢) . كلفظك لـ (ضَبٌ) فتحذف موضع العين ، إذ الأصل فيها (ضبيٌ) ، وأورد رأي أبي عثمان المازني : أنّه إذا أردت أن تسمي بالباء ، فلتردَّ الكلام كلَّه ، فتقول : (ضَرَبٌ) ولا تحذف منه شيئًا(٣) .

وبيّن المبرّد أنّ في جواب قوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١ – ٢] أقاويل : أحدها قول قوم : أنّ الجواب هو﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ [الانشقاق : ٧] ؛ لأنّ فيه فاء الجزاء ، والفاء وما بعدها يكون جوابًا للنص القرآني السابق ، كما هو الحال عندما تكون جوابًا في الجزاء ، فـ (إذا) في النص القرآني إنّما معناها الجزاء .

ومثله قولك : إذا جاء زيدٌ فإنْ كلَّمك فكلِّمْهُ(٤) ، وهذا القول حَظِيَ بتأييد المبرّد بقوله : " قولٌ حسنٌ جميلٌ "(٥) ، وما نعته المبرّد بذلك إلاّ لأنّه قد وافق

(١) دلائل الإعجاز : ٤٩ – ٥٠ .
(٢) المقتضب : ١٧١/١ ، ٨٥/٢ .
(٣) ينظر : المقتضب : ١٧٢/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧/٢ .
(٥) المصدر نفسه .

المبادئ التي تحدد أصولية الكلام ونسق دلالته ، وذكر فيه ثلاثة أقاويل أخرى ضعَّف أحدها[1] .

ولو وضعت كلمة في موضعٍ ليس موضعها أدّت إلى فساد المعنى ، ومنه قولهم : الليلةَ الهلالُ ، فلا يجوز القول : الليلةَ زيدٌ ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وإنّما استقام (الليلةَ الهلالُ) ؛ لأنّ فيه معنى الحدوث ، إنّما أرادوا : الليلة يحدث الهلال ؛ لذلك صَلح معنى الجملة[2] .

وللسمة المعجمية أثرٌ في جعل الجملة موافقة لمبادئ الأصولية ، منها ما جاء النعت منه بالتحلية والنسب ، فالنعت لا يكون إلاّ بواحدٍ منهما ، أو بما كان في معناه فلو قلت : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، فقد أخذته من الفعل ، ولو قلت : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ ، فإنّما معناه : يكفيك ، فإنّ أحسبني بمعنى : كفاني[3] ، ومثله قوله تعالى : عَطَاءً حِسَابًا [النبأ : ٣٦] ، أي : كافيًا[4] . فقد جاء بالنعت (حسابًا) ؛ لأنّه من معنى الفعل (يكفي) ، وما جاء من النعت بالنسب ، فمنه قولك : مررتُ برجلٍ تميميٍّ[5] .

وتظهر مراعاة المبرّد للصحة النحوية في المقتضب ، في حكمه على جملة (ما جاءني من عبد الله) بأنّه كلامٌ محالٌ ، فقد وضعت المعرفة بدل النكرة في مثل قولك : (ما جاءني من رجلٍ) ؛ لأنّ (عبد الله) معرفة بعينه ، فلا يشيع في الجنس[6] ، ومن حديثه عن (أنْ) المخففة من (أنَّ) الثقيلة قولك : علمتُ أن يقومَ زيدٌ ، لا يصلح ؛ لأنّ (أنْ) الخفيفة لا تكون إلاّ لما لم يثبت ، أو يستقر وذلك في مثل قولك : أرجو أنْ

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥١/٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٥/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٨٥/٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل ، بهجت عبد الواحد صالح : ٣٢٠/١٢ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٤٢٠/٤ .

تذهب إلى زيد ، فهذا شيءٌ لم يستقر ، فكلّ ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه[١] .

وما جاء في حديثه عن تقديم المستثنى على المستثنى منه ، فلا يصلح البدل في المستثنى من المستثنى منه إنْ تقدّم عليه ؛ لأنّه ليس قبل المستثنى ما تُبدِل منه ، وذلك نحو قولك : ما جاءني إلاّ زيدًا أحدٌ ، ومثله : ما مررت إلاّ زيدًا بأحدٍ ، إذ كان جواز القول : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدًا ، وإلاّ زيدٌ ، لكن جواز البدل قد امتنع ؛ لأنّك قدّمت المستثنى[٢] .

وفي مثل قولك : جاءني أخوتُك إلاّ زيدًا ، لا يجوز الكلام ؛ لأنّك إن حذفت المستثنى منه (الأخوة) لفسد الكلام ، ولا يجوز البدل فيه ، ولو قلت : جاءني إلاّ زيدًا ، لكان الكلام محالاً ؛ لأنّك أسقطتَ المستثنى منه ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ إلاّ بزيدٍ ، فهذا محالٌ أيضًا[٣] .

ومما تقدّم ذكرُهُ تظهر عناية المبرّد بالصحة النحوية ، وتبيّن توضيحه لدرجات الجملة الأصولية فمنها : الجيد ، والجائز ، والممكن ، والمستقيم ، ومنها غير المستقيم ، وغير الجائز ، والذي لم يصلح في الكلام ، وما كان خارجًا عن المبادئ النحوية التي تحدّد الأصولية ، وما عبّر عنه بـ (الخطأ الفاحش) وغيرها من ألفاظ تشير إلى أنّ المبرّد أحد النحاة الذين لم يغفلوا عن استقامة اللفظ باستقامة المعنى ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ النحاة العرب لم يفصلوا بين التركيب والدلالة ، فما وافق تركيبه معناه كان موافقًا للكلام العربي الصحيح ، وما فسد معناه فمردود .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٧/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩٧/٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠١/٤ .

المبحث الثالث

ملامح البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب

عند الحديث عن البنيتين العميقة والسطحية يتبادر إلى أذهاننا ارتباطهما بالسليقة اللغوية والأداء الكلامي ، فضلاً عن ارتباط هذا المصطلح بـ " قواعد النحو التوليدية [و] التحويلية التي ترى للغة مستويين ، أو بنيتين من التراكيب : البنية العميقة ، والبنية السطحية "[١] ، وقد تُمثّل البنية العميقة المكون الدلالي الذي أضافه صاحب النظرية نفسه ، بعد إجراء تعديلات على النظرية ؛ ليعوّض فيها النقص الدلالي ، والذي ظهر أثره في سنة (١٩٦٥م) في كتابه (جوانب من نظرية النحو) مما جعل النظرية أكثر قبولاً[٢] .

فالبنية العميقة هي : " التي تُعبر عن الفكر ، وهو المعنى الكامن في نفس المتكلم "[٣] ، وتعدّ البنية العميقة محتوى الذهن، وأساسه المجرّد لمعنًى معينٍ فيه ، يرتبط هذا الأساس بتركيب أصولي جُملي ، ويُمثل هذا التركيب لذلك المعنى المعين رمزًا وتجسيدًا له ، كما تعدّ هذه البنية النواة التي لا بدّ من توافرها لفهم الجملة ، وتحديد معناها ، ودلالتها وإن كانت غير ظاهرة فيها[٤] .

أمّا البنية السطحية فهي : " التركيب النحوي للجملة المنطوقة المسموعة ، أو المكتوبة المقروءة "[٥] ، فتشومسكي يركز في الإعتماد على مستويين في دراسته للغة ، فهو يُميّز بين البنية الظاهرة التي تنتج من خلالَ تتابع الكلمات المنطوقة ،

وبين البنية الذهنية العميقة وقواعدها التي أوجدت ذلك التتابع في الكلمات ، والتي يمكن تحويلها إلى جُملٍ تمثّلُ اللغة[٦] .

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة : ٣٤ .

(٢) ينظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : ٢٠ .

(٣) مقدّمة في اللسانيات : ٨٩ .

(٤) ينظر : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي : ٣٨ (بحث)، واللسانيات الاجتماعية عند العرب ، د. هادي نهر : ١٩٦ .

(٥) معجم اللسانيات الحديثة : ٣٤ .

(٦) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : ١٦٣ .

إنّ البنية العميقة هي بنية أساسية في إعطاء التفسير الدلالي للمتكلم – السامع ؛ ولتُفَهِّمَهُ معنى الكلام وإن لم تكن ظاهرة ، فهي حقيقة عقلية تنعكس عن طريق تتابع الكلمات الذي يكوِّن البنية السطحية ، وهذا يُظهر لنا مدى ارتباط البنيتين فيما بينهما عن طريق الدلالات اللغوية ، فالبنية العميقة هي التفسير الدلالي ، والبنية السطحية هي الأصوات اللغوية لهذا التفسير [(١)] .

يقول تشومسكي : " وتقوم القوانين التحويلية برسم صلة البنى العميقة إلى البنى السطحية ، وربّما تعيد ترتيب العناصر بطرق عديدة خلال هذه العملية "[(٢)] ، ويرى تشومسكي أنّ المكوّن الصنفي* له الأثر الأساس في التحديد الضمني للعلاقات القواعدية الأساسية للبنى العميقة للغة ، وله الأثر الكبير في توضيح اللغة البشرية ، فوظيفة المكوّن الصنفي ستكون : " تعويض نظام العلاقات القواعدية وتحديد نسق العناصر في البنى العميقة "[(٣)] .

فاللغة هي عمل العقل ، وهذا ما جعل لها عوامل تكمن فيها ليست سطحية ، فللغة شكلٌ خارجي وآخر داخلي (عضوي) والشكل الداخلي يعدّ هو الأهم ؛ لأنّه الأساس في كلّ شيء ، وهو البنية العميقة لما يحدث على السطح ، وهذه مزية جعلت اللغة نظامًا عضويًا كلّ جزءٍ فيها يؤدي وظيفتهُ وفقًا للعمليات التوليدية العميقة[(٤)] ، وهذا ما يعطي للغة طابع النسق الصحيح .

ولمّا كانت البنية العميقة هي المعنى في اللغات كلّها ، فهي الانعكاس للفكر الإنساني[(٥)] ، والأساس الذي قام عليه المنهج التوليدي ، فقد كان ملخص هذا المنهج "

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢) جوانب من نظرية النحو : ١٥٠ .

* المكون الصنفي : هونظام قوانين إعادة الكتابة في الأساس ، أي : نظام قوانين الأساس بدون معجم ، ينظر : جوانب من نظرية النحو : ١٤٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٩ .

(٥) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٢٢ – ١٢٣ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٦٠ .

أنّ هناك تركيباتٍ أساسية تشترك فيها اللغات جميعًا ، وإنّ وظيفة القواعد التحويلية هي تحويل تلك التراكيب الأساسية إلى تراكيب سطحية ، وهي التراكيب المنطوقة فعلاً ويسمعها السامع "[١] ، والجمل التي تولدها الكفاية أو السليقة ليست إلاّ مظهرًا أو تركيبًا سطحيًا للمعنى الباطني[٢] .

فالبنية العميقة تمثل المعنى، والبنية السطحية تمثل اللفظ ، وهذا ما جاء به الجرجاني في حديثه عن المعنى واللفظ بقوله : " وقد علمنا أنّ أصل الفساد وسبب الآفة هو ذهابهم عن أنْ من شان المعاني أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواصّ ومزايا من بعد ألاَّ تكون ... وذلك أنّهم لمّا جَهِلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساسًا ، وبَنَوا على قاعدة فقالوا : إنّه ليس إلاّ المعنى واللفظ ، ولا ثالث ... ثمّ كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه ... "[٣] ، وقال في موضع آخر : " إنّ (النظم) يكون في معاني الكلم دون ألفاظها ، وإنّ نظمها هو توخي معاني النحو فيها "[٤] .

فقد كان همُّ تشومسكي " موجهًا إلى ربط اللغة بالجانب العقلي في محاولة توفيقية لحلِّ الإشكال نفسه الذي سبق وإن واجه عبد القاهر ، وقد تبلور جهد كلّ منهما في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده العقلية "[٥] ، فالجرجاني قد ركّز في المعاني النحوية ، وهو ما اعتنى به تشومسكي، وحاول أنْ يظهرَهُ بعنايته بالبنيتين : العميقة والسطحية .

وما جاء به الجرجاني هو ما عبّر عنه تشومسكي بالبنية العميقة والبنية والسطحية ، فارتباط المعنى باللفظ هو ارتباطٌ وثيقٌ أكَّده النحاة العرب ، وقد أكّد

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث : ١٢٤ .

(٢) ينظر : في علم اللغة التقابلي ، د. أحمد سليمان ياقوت : ٣٧ ، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ١٩١ .

(٣) دلائل الإعجاز : ٤٨١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١٥ .

(٥) البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيدر محمد جبر، أطروحة دكتوراه : ١٨٥ .

تشومسكي" ارتباط البنية العميقة للجملة بالسليقة "[١] ، فإذا أراد المتكلم أن يُعبِّر عن المعنى باللفظ نَطَقَ كلماتٍ متتابعة ، فتحولت بذلك البنية العميقة إلى البنية السطحية[٢] ، وهنا يُلاحظ تقارب ما جاء به الجرجاني وتشومسكي ، وأنّ علاقة البنية العميقة هي : " علاقة جذرية بترتيب المعنى في الذهن ، وهذا هو الذي عبّر عنه قبل ما يقرب من ألف عامٍ عبدُ القاهر "[٣] الذي يقول : " إنّه يُرتِّب المعاني في نفسه ويُنزِّلها ، ويبني بعضها على بعض "[٤] .

فالمعنى يترتب في ذهن المتكلم ، ولا يجوز أن تخلو الألفاظ من المعنى ، وهذا ما وضّحه الجرجاني بقوله : " وإنّك تُرتِّب المعاني أولاً في نفسِكَ ، ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقها ، وأنَّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني ، لم يُتصوَّر أن يجب فيها نظمٌ وترتيب "[٥] .

أدى مفهوم اللفظ والمعنى إلى نقد البنيوية التي جاءت بتفسير ظاهر اللفظ دون الرجوع إلى باطنه وهو المعنى ، فقد غاب عنهم أن يُفسّروا جُملاً ذات تركيب خارجي واحد مع اختلاف معانيها ، وجُمَلاً ذات تراكيب خارجية مختلفة ، لكنّها تحمل معنًى واحدًا[٦] .

فالتوافق بين الشكل والدلالة حقيقة لا بدَّ من توافرها ، وهذا ما نصّ عليه تشومسكي بقوله : " إنّ وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها ، وينبغي أن تُدرس نقاط التطابق هذه ضمن نظرية أكثر شمولاً للغة ، تضمّ نظرية الشكل اللغوي ، ونظرية استخدام اللغة بوصفها من الأجزاء الفرعية لهذه النظرية "[٧] .

---

(١) في اللسانيات ونحو النص : ٩١ .

(٢) ينظر : مقدمة في اللسانيات : ٨٩ – ٩٠ .

(٣) الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : ١٤ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٥٤ .

(٦) ينظر : نظرية النحو العربي : ٤٦ .

(٧) البنى النحوية : ١٣٢.

ويرى تشومسكي أنّ التحويلات تقوم بوظيفةٍ أساسية وهو أن تقلب بنية عميقة مجردة تكوّن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ظاهرة تُبيّن شكل الجملة ، وتكون ذات طابع مادي[١] .

ولعل ما دعا تشومسكي إلى افتراض بنية عميقة وأخرى سطحية أنّ هناك جُملاً تتشابه من حيث المظهر ، أو التركيب الخارجي ، إلاّ أنّها تختلف من حيث المعنى ، فقد يكون ظاهر اللغة خدَّاعًا لو نظرنا إلى المعنى الذي يؤدّيه ، فلو قلنا : (صراخ المجرم لم يؤثِّر في الناس) ،و (عقاب المجرم لم يؤثِّر في الناس) لوجدنا أنّ شكل الجملتين متشابه، وإعرابهما كذلك ، وارتباط المفردات وعلاقتها ببعضها ، مع ذلك فالمعنيان مختلفان ، ففي الجملة الأولى (المجرم) هو الفاعل الحقيقي لفعل (الصراخ) ، وأمّا في الثانية فإنّ (المجرم) هو المفعول الحقيقي لفعل (العقاب) ؛ لأنّه نزل به[٢] .

فالمعنى العميق هو : " المعنى الذي يرمي إليه المتكلم، ويهدف الى الوصول إليه ، أو يهدف الى توصيله إلى السامع بعبارات يحاول أن يرتّب كلماتها من جديد ، أو أن يحذف منها ، أو أن يزيد عليها ، أو أن يُغيِّر في الحركات الأصل التي كانت لها "[٣] ، والمعنى السطحي هو : المعنى المحوَّل من المعنى اليسير إلى المعنى المركّب[٤] ، فالبنية العميقة والبنية السطحية مصطلحان تحويليان يقابلان (اللفظ) و (المعنى) العربيين .

---

(١) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ١٧٣ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ٦٣ .

(٢) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٧ – ١١٨ .

(٣) في التحليل اللغوي : ٣٦ .

(٤) ينظر : في التحليل اللغوي : ٣٥ .

ملامح البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب

سأكتفي بعرض تطبيقي موجز عن البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب ولا سيّما في هذا المبحث ؛ لأنّ مادة البحث في الفصل الثاني تستوجب توضيح البنية العميقة والسطحية مع عناصر التحويل ولتفادي التكرار ، سأتناول بعض الأمثلة التطبيقية لتوضيح مادة النظرية .

لم يكن النحاة العرب على مسافة بعيدة من البنية العميقة ، فقد تناولوها في مؤلفاتهم وأكثروا من الحديث عنها وإن لم يكن المصطلح نفسه ، إلاّ أنّهم أشاروا إليها بمصطلحات أخرى منها قولهم : الأصل ، أو التقدير ، أو المعنى ، أو الأول ، أو التأويل ، أو قياسه كذا ... إلخ ، فنراهم كثيرًا ما يذهبون في تفسيراتهم وتعليلاتهم إلى التقدير والتأويل ، وما نظرية العامل عند النحاة العرب إلاّ نظرية قد نتجت عن تصوراتٍ عقلية وتقديراتٍ باطنية عن العمق المقدّر الذي يحاول الكلام الحيّ إخراجه إلى حيّز الوجود .

وما يعنينا هنا هو أنّ البنية العميقة كانت حاضرة في درسهم النحوي فقد " استُغلّ مفهوم (البنية العميقة) في التفريق بين معاني العبارات التي يكون ظاهرها مُلبسًا ، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذي يؤدي إلى إزالة هذا اللبس ، أو الغموض الذي يوجد في العبارات أو الجمل ذات المعاني المتعددة ambiguous sentences "(١) .

فالبنية العميقة لها الأثر الأساس في التفريق بين كثير من عناصر الجملة المُلْبسة في الظاهر ، أو المتشابهة في السطح ، فمثلاً هي وراء التفريق بين الحال والمفعول الثاني ، والإضافة اللفظية والإضافة المعنوية ، وهي وراء كلّ تقديم وتأخير ، أو حذف ، وأسلوبي التحذير والإغراء ، والتعجب بصيغتيه القياسيتين ، وغيرها من أساليب العربية(٢) .

(١) من الأنماط التحويلية في النحو العربي : ٢٣ .

(٢) ينظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي : ٢٤ .

فإن اختلف المصطلح بين النحاة العرب والتحويليين فالمعنى واحد ، ولو بدأنا بـ(سيبويه) نجد أنّه لم يستعمل هذا المصطلح لكنّه استعمل مصطلحات أخرى تشير إلى هذا المفهوم[١] ، فنجده في باب التعجب يقول : " هذا باب ما يَعمل عملَ الفعل ، ولم يجرِ مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكُّنَهُ وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ اللهِ ، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به "[٢] ، فقد ذهب سيبويه إلى تقدير البنية العميقة لصيغة التعجب ، وهذا ما زعمه الخليل .

وعندما عرّف ابن جني اللغة بأنّها : " أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم "[٣] فقد قصد بـ (أغراضهم) المعاني أو الدلالات التي يُراد نقلها " من المتكلم إلى المستمع ، تستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة صورةً لها ، فهنا إذن جانبان : أحدهما : مادي مسموع أو مرئي ، والآخر : إدراكي معنوي ، وكلا الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به "[٤] .

وقد استعمل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لفظة الأصل في حديثه عن الفاعل بقوله :

" والأصلُ في الفاعل أنْ يَتَّصِلا والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلا

وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ وقد يَجيءُ المفعولُ قبل الفعلِ "[٥]

وذلك إشارة منه إلى الترتيب الأساس للجملة العربية ، أو نظام الجملة في العربية ، وهو (فعل وفاعل ومفعول به) أو قد يتحوّل هذا الترتيب بتقديم أو تأخير ، أي : ترتيب مخالف للأصل ، فيصبح على النحو الآتي : (مفعول به وفعل وفاعل)[٦] .

أمّا لفظة (الأوّل) فقد جمع ابن جني بينها وبين لفظة (الأصل) بقوله : " وذلك أنّ التذكير هو الأوَّل والأصل "[١] في حديثه عن المذكر الذي يعدُّ أصلاً لا فرعًا .

---

(١) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : ٤٧ .

(٢) الكتاب : ٧٢/١.

(٣) الخصائص : ٣٣/١ .

(٤) النحو والدلالة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : ٣٩ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٩٦/٢.

(٦) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : ٥٢ .

ويعدُّ الحذف أحد الأساليب الذي يدعو إلى التقدير ، وأنّ الحذف : هو عدولٌ عن أصل التركيب ، والتقدير : هو ردٌّ إلى ذلك الأصل[٢] ، فقد كان النحاة على وعي بأنّ اللغة : " ليست ظاهرًا سطحيًا متوحِّدًا ، وأنّها قد يتوحد فيها الظاهر على تعدّد المعنى ، وقد يختلف الظاهر منها على معنى مُتّفِق "[٣] ، فالتقدير : " ردٌّ إلى الأصل المتروك ، غايته الإبقاء على اطّراد القواعد النحوية ، وعلى ثبات العلاقات بين عناصر التركيب "[٤] .

فالتقدير آلية للوصول الى البنية العميقة ، ويمثّل التقدير جانبًا من منهج النحاة في تفسيراتهم النحوية إلى جانب التأويل ، وهو (التقدير) مرتبطٌ – في الغالب – بظاهرة الحذف ، وله أصولٌ وقواعد يرتبط بعضها بالجانب النحوي ، ويرتبط بعضها الآخر بجوانب مختلفة ، يعتمد على الدلالة أو السياق ، أو المعنى العام ، أو الظروف الخارجية له[٥] .

فإضمار الفعل ، أو الاسم ، أو الإضمار بعد النواسخ ، أو إضمار الحروف يؤدي كلّه إلى تقدير بنية عميقة للبنية السطحية[٦] ؛ ولذلك فقد عدَّد. علي أبو المكارم الحذف من مظاهر التأويل ، وعدّه كغيره من مظاهر التأويل التي نبعت من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي تفرض عليهم قبولها[٧] .

والمبرِّد كغيره من النحاة ، لجأ إلى التقدير والتأويل ولا سيّما مع ظاهرة الحذف ، وسيكون لنا عرضٌ مُفصَّلٌ في الفصل الثاني لمبحث الحذف أحد عناصر تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية ؛ لذا سنوجز الحديث عنه في هذا المبحث .

---

(١) الخصائص : ٢٤٢/٣ .

(٢) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، د. لطيفة النجار : ٢٠٢ .

(٣) نظرية النحو العربي : ٧٦ .

(٤) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ٢٠٥ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣ .

(٦) ينظر : التقدير النحوي عند سيبويه ، سعد ضاروب ، رسالة ماجستير : ٦٢ – ٦٨ .

(٧) ينظر : أصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم : ٢٤٧ .

ومن تقديرات المبرِّد في المقتضب حديثه عن (أمّا) التي في معنى المجازاة كقولك : أمّا زيدٌ فله درهمٌ ، فقد قدّر البنية العميقة بقوله : مهما يكن من شيء ، أمّا الفاء فقد لزمته في الجواب ؛ لأنّ فيه معنى الجزاء[١] .

ومنه تقديره فعلاً للمصادر التي تقع حالاً ، فهناك مصادر نكرات قد وقعت موقع الحال وسدَّت مسدّهُ ؛ لأنّها نابت عن اسم الفاعل ، وأغنت غناءَهُ ، ومنه قولك : قتلته صبرًا ، وتقديره : صابرًا أو مُصْبَرًا ، ومنه : جئتُهُ مشيًا ، والمعنى : ماشيًا ، والتقدير : أمشي مشيًا[٢] .

وقد أجاز المبرد هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال إذا جاءت من لفظ الفعل ودلّ عليه ، ومنه قولك : جئته سعيًا ؛ لأنّ المجيء يكون سعيًا ، ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجزْ ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء[٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

ويتضح أثر البنية العميقة في باب التعجب ، ففي صيغة (ما أفعله) قولك : ما أحسنَ زيدًا ، جملة ذات بنية سطحية ، ولجأ المبرِّد إلى تقدير بنيتها العميقة ، فالتقدير : شيء أحسنَ زيدًا[٤] ، ومنه قولك في تقدير البنية العميقة لجملة (أكرهُ ألاَّ تُكلِّمَ زيدًا) فالتقدير : (أكرهُ تركَكَ كلامَ زيدٍ) ، وجاء ذلك في حديثه عن (أنْ) المفتوحة الهمزة إذا وقعت بعدها أفعال مستقبلة ، يبقى عملها على حاله حتى وإن فُصل بينها وبين الفعل بـ (لا)[٥] .

ومنه تقدير بنية عميقة في قوله : " وإذا قلتَ : أَفْرَهُ عبد في الناس ، فإنّما معناه : أنتَ أفرهُ من كلِّ عبد إذا أُفردوا عبدًا عبدًا "[٦] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢٧/٣ ، والتفكير النحوي عند المبرّد : ١٠٦ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢٣٤/٣ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٧٣/٤ .
(٥) ينظر : المصدرنفسه: ٥/٣ .
(٦) المصدر نفسه : ٣٤/٣ .

ومنه ما جاء في تقديره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾ [التوبة : ٥٤] فـ (أنّهم) وصلتها في موضع الفاعل ، والتقدير – والله أعلم – وما منعهم إلاّ كفرُهُم(١) .

ومنه استعمال لفظ الأصل إشارة منه إلى البنية العميقة بقوله : " هذا أتقى من هذا ، والأصل : أوقى ؛ لأنّه من وقيتُ ، وكذلك تراث إنّما هو وُراث ؛ لأنّه من ورثتُ "(٢) .

وقد لجأ المبرِّد إلى التقدير في توجيه قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ [الذاريات : ٢٥] فإنّ في المنصوب (سلامًا) على رأي المفسرين قولين : الرفع والنصب . أمّا الرفع ، فيرى أنّه لا اختلاف في أنّ معناه – والله أعلم – قَولي سلامٌ وأمري سلامٌ ، ومثله قوله ﷻ : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمد : ٢١] ، أمّا المنصوب فيكون بإضمار فعل ، والتقدير : سلَّمنا سلامًا لفظًا ، أمّا المعنى فيكون بمنزلة قلتُ : حقًّا(٣) .

ومما ورد تقديره عند المبرد حديثه عن الفاعل ، فإنّه وإن كان مجرورًا بحرف الجر (مِنْ) فإنّه يبقى فاعلاً ، وذلك نحو قولك : ما من أحدٍ ، فـ (أحد) فاعل وإن كان مجرورًا بـ (مِنْ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٥] والتقدير : إنّما هو خيرٌ من ربّكم ، فـ (مِنْ) لم تُغيّر المعنى وإن غيّرت اللفظ(٤)، وكلام المبرد دليل على أنّ المعنى يبقى ، أي : البنية العميقة نفسها وإن تغيرت البنية السطحية ، أي : اللفظ .

ومن أمثلة التقدير – أيضًا – في المقتضب ، قولك : سرَّني قيام أخيكَ ، فالتقدير : سرَّني أنْ قام أخوكَ ، فـ (أخوكَ) فاعلٌ في المعنى ، وللإضافة أصبح في

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٥/٢ .
(٢) المقتضب: ٣١٩/٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١/٤ .
(٤) ينظر : المصدرنفسه : ٥٢/٤ .

الجملة : أخيك ، فـ (أخيك) فاعل وإن كان مجرورًا بسبب الإضافة[١] ، ومنه قولك : مررتُ بزيدٍ ، فالتقدير : فعلتُ هذا به[٢] .

وتقول : أشهدُ أنّ محمدًا رسولُ اللهِ ، فالتقدير : أشهدُ على أنّ محمدًا رسولُ الله، أي : أشهدُ على ذلك ، أو على تقدير قولك : أشهدُ بأنّ محمدًا رسولُ الله ، أي : أشهدُ بذلك[٣] .

ومما ورد تقديره عند المبرد على الأصل أو الرجوع إلى البنية العميقة ، قولك : ما أعجبَ شيءٌ شيئًا إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمر ، فالتقدير : ما أعجبَ شيءٌ شيئًا ، كما أعجبَ زيدًا أنْ رَكِبَ الفرسَ عمرُ ؛ لأنّ عمرًا رَكِبَ الفرس ، وأضفت الركوب إلى الفرس ، فـ (الفرس) مفعول ، و (زيدٌ) مفعول ؛ لأنّ الركوب أعجبه[٤] .

ولذلك نرى أنّ المبرّد عُنِيَ بالمعنى واللفظ معًا ، وجعل أحدهما مكمِّلاً للآخر ويمدّه بما يوضحه ، فلم تكن النظرية التوليدية التحويلية أوّل من اعتنى بالمعنى واللفظ ، وإنّما كان النحاة العرب على بصيرة فذّة ، للعناية بهما ، وإن اختلف المصطلح بين العرب والغرب .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٥١ – ١٥٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٤٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٣٤١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٥٤ .

المبحث الرابع
العامل ، والأصل والفرع ، ما يتعلق بأصول النظرية

كَثُرَ الحديث عن النحو العربي والنحو التحويلي ، لـ كون النحو العربي مصدر الأصالة والتراث ، والنحو التحويلي درا سة حدي ثة. فمن الباحثين من أخذ النحو العربي دراسةً وتفصيلاً ، ومنهم من أخذ تفصيل القول في النحو التوليدي ، وفريق ثالث درس أوجه التشابه والاختلاف بين النَحْوَين .

أمّا من درس النحو العربي فلا يخفى على القارئ نتاجاتهم ، وأمّا من درس النحو التوليدي فقد تقدّم ذكرهم في المبحثين السابقين .

كذلك أوجه التشابه والاختلاف التي سأُحيل القارئ الـ ى عدد منها[1] ؛ لذا لن أطيلَ الحديث عن هذه الجوانب وأكتفي بعرضٍ مختصرٍ لها ، ومن هذه الجوانب :

١- نظرية العامل .

٢- قضية الأصلية والفرعية .

٣- قواعد الترتيب .

٤- قواعد الزيادة (الإقحام) .

٥- قواعد الحذف (الاختصار) .

وسأعرض الحديث عن (نظرية العامل) و (الأصلية والفرعية) ، أمّا القواعد الثلاث الأُخر فسنفصّل الحديث عنها في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى وذلك بما يوافق دراستي .

---

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٣- ١٥٨ ، وفي علم اللغة التقابلي : ٣٧ – ١٧١ ، ونظرية النحو العربي : ٥٦ – ٦٣ ، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي : ١٠ وما بعدها ، وغيرها .

العامل عند تشومسكي والمبرِّد : Government theory

ذكرنا فيما سبق أنّ نظرية العامل في رأي بعض الدارسين تصدر من تصوّر عقلي ؛ لهذا فقد انتقدها الوصفيون ورفضوها ، وهذا ما جعل تشومسكي يعدُّ رفضهم هذا نقصًا في نظريتهم .

وما يعنينا هو : " أنّ التحويليين يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ (بنية السطح) والبنية العميقة تمثل العملية ، أو الناحية الإدراكية في اللغة ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة "(١) ، فارتباط البنية العميقة والعامل بالعملية العقلية الذهنية جعل منطلقهما واحدًا ، وهو منطلق التأثر والتأثير .

ويرى د. عبده الراجحي أنّ قضية العامل في أساسها صحيحة للتحليل اللغوي ، فهي في المنهج التحويلي لا تبتعد كثيرًا عن صورتها في النحو العربي(٢) .

ولأنّ اللغة الإنجليزية التي انطلق منها تشومسكي لتأسيس نظريته خالية من الإعراب والحركات الإعرابية ، فهو ينظر إلى قضية العامل من الناحية الذهنية ؛ لارتباط البنية العميقة عنده بالذهن .

أمّا الوظيفة النحوية للعامل فهي : " موضع مخصوص يتعيّن به دور كلّ مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب ، وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادةً ، إلاّ في اللغات المُعْرَبة ، فهو متعيّن على المرونة والتغيُّر "(٣) .

يقول د. مرتضى جواد باقر : " إنّ مصطلح العمل مأخوذ من التراث اللساني، فقد استُخدم هذا المفهوم في أكثر من دراسة لسانية عالمية للحديث عن تأثير بعض العناصر في عناصر أخرى في الجملة "(٤) ، فالعامل في النحو التحويلي شأنه شأن العامل في النحو العربي من حيث أهمية هذه المسألة ومركزيتها واعتماد أغلب

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨ .

(٣) نظرية النحو العربي : ٤٣ .

(٤) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية د. مرتضى جواد باقر : ١٤٨ .

الظواهر عليه ، كتعيين الحالة الإعرابية ، والربط بين الضمير وما يعود عليه ، فهو لا يقتصر على الأسماء[١] .

فعناصر البنية اللغوية في النحو العربي تعتمد على علاقة تحكم هذه العناصر بعضها ببعض ،وأطلق عليه في علم اللغة الحديث التبعية (dependency) ، أو التحكم (governance) ، ورأي علم اللغة الحديث هو أنّ كلّ عنصر يعمل في الآخر داخل البنية عدا عنصر واحد يكون مستقلاً ، إذ لا يمكن أن يكون العنصر معمولاً لأكثر من عامل واحد[٢] .

فالعامل والمعمول وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها وإن لم يكن العنصر المعمول عليه ضميرًا ظاهرًا فإنّه يجب أن يكون ضميرًا مستترًا ، وهذا ما افترضه النحويون العرب القدامى ، فهو افتراض من وجهة نظر علائقية لطبيعة العامل والمعمول[٣] ، وهذه النظرية مناسبة " لبنية اللغات التي تستخدم الحالات الإعرابية عن طريق تغيير أواخر الكلمات ، كالعربية واللاتينية ، ولكنّها لا تلائم كثيرًا اللغات التي قلَّما تتغيّر أواخر الكلمات فيها كالإنجليزية، وعدد من اللغات الأوربية الحديثة "[٤] .

وقضية العامل لاقتْ نقدًا عنيفًا من الوصفيين ؛ لما تؤدي إلى قضية (التقدير) لكن النحو التحويلي عاد ليُقررها في منهجه ، بل ان التحويليين يرون أنّ : " هناك قواعد نظمية كلية Universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ، ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب "[٥] .

اما النحاة العرب في درس هذه النظريةف قد ب ذل وا جهدًا غير قليل متأثرين بمنطق العصر الذي يعيشون فيه ، إذ كان كلّ أثرٍ لا بدَّ له من مؤثر ، وكلّ عملٍ لا

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢) ينظر : البنى النحوية : ٦ .

(٣) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، د. ميشال زكريا : ٤٢ – ٤٣ .

(٤) البنى النحوية : ٧ .

(٥) النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٩ .

بدَّ له من عامل ، من أوليات هذا المنطق ، وأنّ الحركات الإعرابية ظواهر ليست من أصل الكلام ، ولا جزءًا منه ، فلا بدَّ من البحث عمّا يسببها ويُحدثها[١] .

ونظرية العامل باتت أكثر تداولاً بين الدارسين ، فكتب (التيسير النحوي) – كما يطلقون عليه – أطالت الحديث عنها ، بين مؤيدٍ لهذه النظرية ومعارضٍ لها وعرض آراء النحاة فيها ، فدراسات بعض الباحثين اختّصت بالعامل عند نحاة العربـ ية[٢] ، ومنهم من درس النظرية من وجهة نظرٍ غربية – تشومسكية إن صحّ التعبير – تحديدًا[٣] .

أمّا دراستي لهذه النظرية فإنّها ستكون موازنة تأصيلية بين رؤية (المبرّد) للعامل ، والنحو التوليدي التحويلي (تشومسكي) .

فمن المعلوم أنّ النحو العربي قام على أساس هذه النظرية (العامل) منذ عهوده الأولى ، فالمتأمِّل فـ ي كتاب سيبويه – بعَدِّهِ أول وأقدم كتاب نحوي وصل إلينا – يـ ظهر لـ ه أثر هذه النظرية فيه ، وأخذت النظرية بـ ـالتوجّه أكثر فأكثر حتى أصبح (العامل) مـ شكـ لة حقيقية في كتب النحاة .

أمّا ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) فقد كان ردُّه على كلام النحاة جريئًا بتأليفه كتاب (الردّ على النحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء النظرية برمّتها ، من دون الرجوع إلى التقدير ، أو التأويل ، أو الرجوع إلى من يُحدث هذا الأثر الإعرابي[٤] ، ويبدو أنّ لـ لمذهب الظاهري الذي كان يتمسك به أثراً في كلامه ذاك .

---

(١) ينظر : نحو التيسير ، د. أحمد عبد الستار الجواري : ٣٩ ، والتفكير النحوي عند المبرد : ٦٠ .

(٢) من هذه الدراسات : العامل النحوي عند ابن مالك ، رسالة ماجستير، زينب عيدان حليحل : ٥ – ٣٧ ، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د. سناء البياتي : ٤٠ وما بعدها .

(٣) ينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د. خليل أحمد عمايرة : ٥٠ وما بعدها .

(٤) ينظر : الردّ على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا : ٦٩ – ١٢٦ .

ومهما كان الخلاف في هذه المسألة، وأيًّا كان السبب، فالنحاة أدركوا ومنهم المبرّد أنّ لبعض الألفاظ تأثيرًا في غيرها من حيث الإعراب ، وعني بهذه المسألة سواء أكانت لفظية أم معنوية ، على الرغم من أنّه سبق القول بالعامل إلاّ أنّه توسّع في تطبيقها[١] ، وهذا ما سنوضحه فيما بعد ، ونُبيّن أهمية هذه النظرية عند المبرّد، وكيف تناولها، بعد أن ذكرنا أهميتها في النحو التحويلي دون الاسترسال لما ذكرتُ .

والعوامل عند المبرّد نوعان :

١- العوامل المعنوية .

٢- العوامل اللفظية .

١- العوامل المعنوية : فالمبرّد كغيره من النحاة رأى بأنّ بعض الظواهر الإعرابية لا تخضع لقرائن لفظية ، وقد تكلّم كثيرًا على هذه العوامل ، ومن جملة كلامه :

أ- رافع المبتدأ : معروف أنّ في اللغة العربية مسند ومسند إليه ، وأنّ المسند إليه مرفوع سواء أكان مبتدأ أم كان فاعلاً ، فلو بحثنا عن علة رفعه ، فسيرجعنا البحث إلى هذه النظرية ، ومعلومٌ أنّ الضمّة هي علامة للرفع ، فهل هي علامة الرفع أم الإسناد ؟ يقول د. إبراهيم مصطفى : إنّ الضمة هي علم الإسناد[٢] .

واختُلف في رافع المبتدأ فذهب البصريون ومنهم سيبويه إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوعٌ بهما[٣] ، وهذا ما نصّ عليه المبرّد بقوله : " فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره [يريد : التعرية عن عوامل غير الابتداء ، أي : اللفظية] وهو أول الكلام وإنّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر "[٤] .

---

(١) ينظر : التفكير النحوي عند المبرد : ٦٠ .

(٢) ينظر : إحياء النحو ، د. ابراهيم مصطفى : ٥٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٧٨/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦) : ٤٠/١ – ٤٧ ، وأسرار العربية : ٧٦.

(٤) المقتضب : ١٢٦/٤ ، وينظر : الكتاب : ٢٣/١ – ٢٤ .

وقال في موضعٍ آخر : " وأمّا حيث كان خبرًا فإنّه وقع مرفوعًا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعًا بالابتداء "[1] ، وهذا نصٌّ صريحٌ على تعامله بالعوامل المعنوية وهو أول من قال بهذا وتابعه ابن جني[2] ، أمّا مذهب الكوفيين فهو : إنّ المبتدأ والخبر يترافعان[3] .

إلاّ أنّ قطربًا (ت٢١٠هـ)[4] يرى أنْ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم ، ووجود هذه الحركات يعود إلى أثر صوتي ، يقول : " وإنّما أعربت العرب كلامها ؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عن الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ؛ ليعتدلَ الكلامُ "[5] ، فهو يرى أنّ الحركات الإعرابية غير دوال على المعاني .

ب- رافع الفعل المضارع : اختُلف في رافع الفعل المضارع شأن رافع المبتدأ ، فالبصريون ذهبوا إلى أنّه مرفوع ؛ لقيامه مقام الاسم ، أمّا الكوفيون فلهم فيه مذهبان :

الأول : إنّه ارتفع ؛ لتعرّيه من الناصب والجازم ، وهذا مذهب أغلبهم .

الثاني : إنّه ارتفع للزيادة في أوّله ، أي حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي[6] .

أمّا المبرِّد فقد ذهب مذهب البصريين بأنّ هذه الأفعال مرفوعة ؛ لوقوعها مواقع الأسماء بقوله : " فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حالٍ ، وإن كانت الأسماء في موضع خفض ، فلها الرفع ؛ لأنّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل "[7] ، فهي

---

(١) المصدر نفسه : ١٢/٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣٨٥/٢ ، والتفكير النحوي عند المبرّد : ٦١ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٥) : ٤٠/١ – ٤٧ ، وأسرار العربية : ٧٥ .

(٤) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، ينظر ترجمته : طبقات الزبيدي : ١٠٦ ، وإنباه الرواة : ٣١٩/٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٤/١ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسالة (٧٧) : ٤٣٧/٣ – ٤٣٨ .

(٧) المقتضب : ٥/٢ ، ٨٠/٤ .

مرفوعة سواء أكانت الأسماء مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة ، وهذا عاملٌ معنوي ؛ لأنّ قيام الفعل مقام الاسم معنى ، وبه ارتفع الفعل المضارع فهو بذلك من العوامل المعنوية[1] .

ج- **العامل في الحال** : قد يكون العامل في الحال معنويًا ، وذلك بعد وقوعه بعد الجار والمجرور في نحو : هذا لك كافيًا ، قال المبرّد : " فتنتصب الحال ؛ لما في الكلام من معنى الفعل ؛ لأنّ معنى (لك) معنى تكمله "[2] .

لذا وجّه قراءة الآية الكريمة على وجهين : ﴿ **قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ [الأعراف : ٣٢] ، وخالصةٌ[3] ف قرأها نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب [4]. أمّا (ليتَ ، وكأنّ ، ولعلَّ) فقد اتّفق البصريون على إعمالها في الحال دون إعمال (إنَّ) و (لكنَّ) باعتبار لفظه ومعناه ؛ لأنّ لفظهم يرفع وينصب ومعناهم ينصب الحال ، أمّا (إنّ) و (لكنّ) فإنّهما لا يُغيّران من معنى الكلام بل يؤكّدانهُ[5] .

٢- **العوامل اللفظية** : تعدُّ العوامل اللفظية قرائن لحركات الإعراب في الكلم ، إذ يرى النحاة أنّ الإعراب في الأسماء ذو وظيفة دلالية (معنوية) ، أمّا في الأفعال فإنّه تأثير لفظي – صوتي يغير من حركات أواخرها ، فهم يعدّون العوامل اللفظية عوامل أساسية في اللغة العربية أفعالاً وحروفًا[6] .

أ- **الأفعال** : يدرك النحاة أنّ الفعل أقوى المؤثرات اللفظية ، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعولات جميعًا ، وينصب الحال وغيرها متقدّمًا كان أم متأخرًا .

---

(١) ينظر : التفكير النحوي عند المبرد : ٦٢ .

(٢) المقتضب : ٣٠٧/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٠٧/٤ .

(٤) ينظر :النشر في القراءآت العشر:٢٦٩/٢.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠١/٤ الحاشية الثانية ، والخصائص : ٢٧٥/٢ – ٢٩٧ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي : ٢٣٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٢) : ١٥١/١ .

ويقول المبرّد : إنّ الفعل ينصب المفعول به ، وهو الذي ينصب المفعول المطلق كقولنا : أنا أدعُك تركًا شديدًا وقد تطوَّيت انطواءً ؛ لأنّ تطوَّيت في معنى انطويت ، قال الله ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٨] وهو ينصبه ظاهرًا ومحذوفًا ، إذ إنّ تبتّل وبتّل بمعنًى واحد(١) .

ب- الأسماء : الأسماء عوامل لفظية لكنّها أضعف من الأفعال ؛ لأنّها تعمل في مواضع ولا تعمل في مواضع أخرى ، كما أنّ منها المشتق ومنها الجامد ، ففي رأي النحاة أنّ الأفعال أقوى عملاً من الأسماء(٢) .

وهنا نأخذ بعض ما نصّ عليه المبرّد ، فهو يرى أنّ بعض الأسماء تعمل عمل الأفعال ، ومنها : المصدر المنوّن ، إذ أجازه تبعًا لمذهب سيبويه(٣) ، وجمهور البصريين يعملونه عمل فعله ، فذهب في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ – ١٥] إلى أنّ (يتيمًا) منصوب بـ (إطعامٌ) المصدر المنون ، كما تقول : أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا ، ولا فرق عنده بين إعماله منوّنًا أو معرفًا بالألف واللام ، فكلاهما جارٍ على أصله(٤) .

أمّا مذهب الكوفيين فعندهم (يتيمًا) انتصب بمشتق من هذا ، والتقدير : أو إطعامٌ يُطعمُ يتيمًا(٥) ، وسأكتفي بهذا القدر ؛ لأنّ الحديث عنها طويلٌ فضلاً عن أنّ كثيرًا من الدارسين قد سبقوني إليه .

ج- الحروف : أمّا الحروف فهي أضعف من الأفعال ، وهي تعمل أحيانًا ولا عمل لها أحيانًا أخرى(٦) .

ومنها حروف الجرّ فهي عاملة ؛ لدخولها على الأسماء و (مِنْ) من معانيها ابتداء الغاية ، نحو : سرتُ من مكة إلى المدينة ، ولها معنى التبعيض ، فالمبرّد يقول

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢١١/١ – ٢١٢ ، ٢٦٧/٣ .
(٢) ينظر : التحليل اللغوي : ٥٧ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٩/١ – ١٩٠ .
(٤) ينظر : المقتضب : ١٤/١ .
(٥) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن (لابن خالويه) : ٩١ .
(٦) ينظر : العامل النحوي : ٥٨ .

" ... أخذتُ مالَ زيدٍ ، فإذا أردت البعض قلت : أخذتُ من ماله ، فإنّما رجعت إلى ابتداء الغاية " [١] .فحروف الجر هي عوامل لفظية عند المبرّد.

الأصلية والفرعية عند تشومسكي والمبرد

كَثُرَ الحديث عن هذه المسألة في كتب الدرس النحوي العربي ، أمّا في الدرس الحديث فقد عرض التحويليون لهذه المسألة في مواضع مختلفة منها " بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked وقرروا أنّ الألفاظ (غير المُعْلمة) هي الأصل وهي أكثر دورانًا في الاستعمال ، وأكثر (تجردًا) ومِنْ ثَمَّ أقرب إلى (البنية العميقة) "[٢] .

وقد صرّح بهذا المبدأ اللغويون الأوربيون كأحد الأصول التي تضمنتها البنيوية ، إذ تضمّ تحتها العلوم التي تدرس الرموز أو العلامات[٣] ، ومنها قضية القلب المكاني فهو عندهم ظاهرة تفيد معرفة أصل الكلمة ، كما عرض التحويليون لها ، ومنها بحثهم للألفاظ (المُعْلَم وغير المُعْلَم) وهو " مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَم ، كالفرد – وَلَد ، وعنصر مُعْلَم كالمثنى – وَلَدان "[٤] .

ومن أمثلة ذلك الفعل في الزمن الحاضر (jump) غير مُعْلَم ، وفي الماضي تلحقه علامة (ed) = jumped ، فهو مُعْلَم ، كذلك المفرد (book) غير مُعْلَم ، أمّا في الجمع فتلحقه علامة الجمع (s) = books ، وبناءً على ذلك فإنّ الزمن الحاضر – عندهم – الأصل ، والماضي فرعٌ عليه ، والمفرد أصل والجمع فرعٌ عليه[٥] .

اما عند النحاة العرب فلا تقلُّ الدراسات حولها ، بل أخذ الدارسون التعمّق فيها ، وما يعنينا هنا هو مدى تقارب ما ذكره النحاة العرب وما جاء به التحويليون .

---

(١) المقتضب : ١/٤٤ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٤ .

(٣) ينظر : نظرية النحو العربي : ٤١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٤ .

فالأصلية والفرعية عند النحاة العرب تتجليان في موضوعات كثيرة، منها :

أ- المذكر والمؤنث : فالمذكر أصل والمؤنث فرعٌ عليه .

ب- النكرة والمعرفة : فالنكرة أصلٌ والمعرفة فرعٌ عليها .

ت- المفرد والمثنى والجمع : فالمفرد أصل والمثنى والجمع فرع عليه .

ث- القلب المكاني وما يتصل به من إبدال وإعلال .

وسنكتفي بعرض مسألة الأصل والفرع لهذه الموضوعات بإيجاز ؛ لأنّ هناك من فصّل القول فيه(١) .

أ- المذكر والمؤنث : أجمع النحاة على أنّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه(٢) وأنّ التذكير أشدّ تمكنًا من التأنيث كما أنّ النكرة أشدّ تمكنًا من المعرفة(٣) ، وما جاء به تشومسكي ،صرح به المبرّد عن الألفاظ ذات العلامة، والتي بلا علامة. فالألفاظ التي بلا علامة هي الاصل في النحو العربي ،فلو جئنا الى المذكر والمؤنث ،لوجدنا أن المذكر الاصل فهو بلا علامة، والمؤنث فرع عليه فهو ذا علامة. وهو ماذهب اليه المبرد(٤)، وهي رؤية صرفية بحتة إلاّ أنّ (د. أحمد سليمان ياقوت) له رأي آخر ، إذ يقول : " وعندنا أنّ المذكر أصل والمؤنث أصل أيضًا ، وليس واحد منهما فرع على الآخر ، إنّ الأمر لو كان كذلك لكان كلّ مذكرٍ في اللغة العربية مذكرًا في باقي اللغات حيث إنّ الأصول الأولى لا تتغير "(٥) .

(١) من هذه الدراسات : النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٣ – ١٤٦ ، وفي علم اللغة التقابلي : ١٠٠ وما بعدها ، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د. حسن الملخ : ٨٥ وما بعدها ، فضلاً عن كتب النحو جميعًا التي عرضت التفاصيل حول هذه المسألة .

(٢) ينظر: الكتاب : ٢٤١/٣ ، والمقتضب : ٣٥٠/٣ ، والخصائص : ٤١٥/٢ ، وشرح المفصل : ٣٥٢/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١٢ ، وأوضح المسالك : ٢٨٦/٤ .

(٤)ينظر :المقتضب :٣٥٠/٣.

(٥) في علم اللغة التقابلي : ١٠٢ .

وزاد ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنّ المذكر لم يحتج إلى علامة ؛ لأنّه يُفهم عند إطلاقه فهو الأصل[١] ، وقال : إنّ الدليل على أنّ المذكر أصلٌ أمران : " أحدهما : مجيئهم باسم مذكر يعمّ المذكر والمؤنث ، وهو شيءٌ ، الثاني : أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة ، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة "[٢] .

ود. حسن خميس الملخ لا يوافق على ما رآهُ د. أحمد سليمان ياقوت ، فهو يؤيد ما جاء به النحاة وما اتّفقوا عليه[٣] ، ونحن نؤيد هذا الرأي ، إذ إنّ مثل هذه المسالة لا يشترط ارتباطها بالوضع التاريخي أو الديني .

ب-**التعريف والتنكير** : يرى جمهور النحاة أنّ التنكير أصلٌ والتعريف فرع عليه[٤] ، وهذا ما نصَّ عليه المبرد بقوله : " وأصل الأسماء النكرة وذلك ؛ لأنّ الاسم المنكّر هو الواقع على كلّ شيء من أُمّتِهِ لا يخصّ أحدًا من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ... "[٥] .

فالتنكير أصل والتعريف فرع عليه ،وقد عرض له التحويليون في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة وهو التعريف ،والألفاظ غير ذات العلامة وهو التنكير ،والألفاظ غير المُعْلَمة هي الاكثر دوراناً في الاستعمال وأكثر قرباً الى البنية العميقة[٦].

وسوّغ السيوطي (ت٩١١هـ) أنّ الأصول لا تحتاج إلى علامة كأن تقول : شاهدتُ رجلاً ، فهو لا يحتاج إلى علامة ، أمّا الفروع فإنّها تحتاج إلى العلامات ، إنْ

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣٥٢/٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : نظرية الأصل والفرع : ٨٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٥/٢ ، والمقتضب : ٢٧٦/٤ ، والخصائص : ٤١٥/٢ ، واللمع في العربية: ٧٤ ، وشرح المفصل : ٣٥١/٣ ، وهمع الهوامع : ١٨٦/١ ، ونظرية الأصل والفرع : ٨٨ .

(٥) المقتضب : ٢٧٦/٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ١٥٥/٢ .

(٦)ينظر: النحو العربي والدرس الحديث:١٤٤.

أردتَ التعريف ، فقلت : شاهدتُ الرجلَ[1] ، فلم ندخل العلامة في التنكير (الأصل) وأدخلناها في التعريف (الفرع) .

وعلى هذا تكون النكرة ما لم تخصّ واحدًا من جنسه ، أمّا المعرفة فهي ما خصّت الواحد من جنسه[2] . كما يتضح في باب (لا النافية للجنس) لكن الحكم معها يجري عكس باب النداء ، ويوضح المبرِّد هذه العلاقة بين النكرة والمعرفة وبين جملة (لا) النافية للجنس بقوله : " اعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين وإنّما كان ذلك ... إذا قلت : لا رجلَ في الدار – لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنّما نفيتَ عن الدار صغيرَ هذا الجنس وكبيره "[3] .

ويضيف المبرّد أنّ في الإعراب تخصيص وتعيين ؛ لذا لم تحتج إليه أمّا إن كان معرفةً – اسم لا – فهي لا تدخل على الجنس [أي المعرفة] ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع ، فأُعربت لتفيد التخصيص والتعيين[4] .

ج– المفرد والمثنى والجمع : هي الأخرى من موضوعات الأصلية والفرعية في النحو العربي ، إذ لا خلاف بين النحاة في أنّ المفرد أصلٌ والمثنى والجمع فرع عليه وهو رأي المبرّد أيضًا[5] .

فالمفرد لا يحتاج إلى ما يجعله دالاً على المفرد من علامة ، في حين أنّ المثنى والجمع يحتاج كلٌ منهما على العلامة التي تجعله دالاً على نوعه ، ففي المثنى تُلْصَق الألف أو الياء مع النون بالمفرد إنْ عُدمت الإضافة فيه ، والجمعُ تُلصق فيه الواو أو الياء بالمفرد متبوعًا بالنون مع عدم الإضافة أيضًا[6] . وهذا ما يجعل المفرد

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٥٦/٢ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٣٤١ .

(٣) المقتضب : ٢٥٧/٤ ، وينظر : الأصول في النحو : ٣٧٩/١ – ٣٨٠ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٥٧/٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٣/٢ ، وشرح المفصل : ٢٢٩/١ ، وأسرار العربية : ٤٨ ، ٤٩ .

(٦) ينظر : نظرية الأصل والفرع : ٨٩ .

أصلاً والمثنى والجمع فرعًا .اما عند التحويليين فجاء في بحثهم للألفاظ المُعلمة وغير المُعلمة،فغير المُعلمة كالفرد–وَلد،والمُعلمة كالمثنى –ولدان [١].

د– القلب المكاني : ومن موضوعات الأصلية والفرعية (القلب المكاني) فقد عرض لها النحاة كثيرًا ، وبيّنوا أسبابَها ومعرفة أصل (القلب) الذي صدر عنه .

يقول المبرّد في باب [ما كان لفظه مقلوبًا] : " ومن المقلوب قولهم : (أَيْنُق) في جمع ناقة ، وكان أصل هذه أَنْوُق "[٢] .اما التحويليون فيرون أن القلب المكاني ظاهرة تفيد معرفة اصل الكلمة فهم يطلقون عليه مصطلح (metathesis)فالانجليزية القديمة – bridd- قلبت في الحديثة الى(bird)طائر،ومنها (aks) قلبت (ask) سأل [٣] .

وتناول هذه المسألة ابن جني ودافع عن افتراضات الصرفيين وانتقالهم من مرحلة إلى أخرى ، يقول : " هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته وذلك كقولنا : الأصل في قام قَوَمَ ، وفي باعَ بَيَعَ ... وإنّما معنى قولنا : إنّه كان أصله كذا : أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلَل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا"[٤]، وينفي أن يكون هذا الأصل مستعملاً أو كان مستعملاً لوقتٍ من الزمان ثمّ تُرِكَ ، ويرى أنّه من الخطأ أن يُعتَقَد هكذا[٥] .

---

(١)ينظر :نظرية النحو العربي:٤١.

(٢) المقتضب : ١٦٨/١ .

(٣) ينظر :النحو العربي والدرس الحديث:١٤٤ .

(٤) الخصائص : ٢٥٦/١ – ٢٥٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٧/١ .

الفَصْلُ الثَّانِي

عناصر التحويل بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول : التحويل بإعادة الترتيب (التقديم والتأخير)

المبحث الثاني : التحويل بالزيادة

المبحث الثالث : التحويل بالحذف

المبحث الأوّل
التحويل بإعادة الترتيب (التقديم والتأخير)

قبل الولوج بتوضيح عناصر التحويل وتطبيقها في كتاب المقتضب علينا توضيح معنى الجملة عند العرب ، ولا سيّما المبرد ، ومعناها عند تشومسكي ؛ لأنّه انطلق من الجملة لتوضيح نظريته .

الجملة لغةً : جاء في لسان العرب : " والجملة : واحدة الجُمَل ، والجملة : جماعة الشيء ، وأجمَلَ الشيءَ : جمعه عن تفرقه ، وأجمل له الحساب كذلك ، قال تعالى : ﴿ **لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآَنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً** ﴾ [الفرقان : ٣٢] "(١) ، فالجملة بمعنى : الجمع ، أي : القرآن كلّه مجموعًا(٢) .

الجملة اصطلاحًا : لم تنلِ الجملة حظًا وافرًا وعنايةً من النحاة كعنايتهم بموضوعات أخرى ، كالمبتدأ والخبر ، والفاعل ، وغيرها ، إلاّ قليلاً مع ما لها من أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم ، إذ لم يعرضوا لها إلاّ حينما كانوا يبحثون في موضوع آخر تستلزم الحاجة إلى بعض أنواعها مما يتصل بحاجاتهم ، كالجملة الواقعة خبرًا ، أو نعتًا ، أو صلةً ، أو حالاً ، أو غير ذلك(٣) .

ويرجع سبب عدم عناية النحاة بالجملة إلى " أنّهم عَنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها ، وفكرة العمل والعامل ، ولا يظهر في الجملة أثر العامل ، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة "(٤) ، وقد عرّفها المبرّد بأنّها : " يحسن عليها السكوت وتجب

---

(١) لسان العرب (جمل) : ٦٨٥/١ – ٦٨٦ ، وينظر : مقاييس اللغة (جمل) : ٤٨١/١ ، والصحاح (جمل) : ١٦٦٢/٤ .

(٢) ينظر: التفسير الكبير : ٧٨/١٤ – ٧٩ .

(٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : ٣٧ ، والجملة العربية في دراسات المحدثين ، حسين علي فرحان ، أطروحة دكتوراه : ١ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٧ .

بها الفائدة للمخاطب "[١] ، وقد ورد هذا المصطلح – الجملة – بمعناه الاصطلاحي في كتاب المقتضب مراتٍ عديدة[٢] .

وذكر د. محمد حماسة عبد اللطيف أنّ المبرد أول من استعمل هذا المصطلح الذي شاع به بعد سيبويه ، وذكر أنّ كتاب سيبويه يخلو منه إلاّ أنّ رأيه يضطرب بعد ذكره في الحاشية أنّه قد استعمل هذا المصطلح مرةً واحدة بمعناه اللغوي[٣] . بيد أنّ هذا الأمر غير صحيح ؛ لأنّ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) هو أول من استعمل مصطلح الجملة ، إذ ذكر تعليقاً على قوله تعالى " ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[الاعراف : ١٩٣] ، قوله : " فيه شيء يرفع (سواء عليكم) ، لا يظهر مع الاستفهام . ولو قلت : سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيَّن الرَّفعَ الذي في الجملة "[٤] ، وقال في موضع آخر : " وتقول : قد تبيَّن لي أ قام زيدٌ أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنّكَ قلتَ : تبيَّن لي ذلك "[٥]

أمّا د. مهدي المخزومي فقد عرّفها بقوله : " الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يُبيِّن المتكلِّم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع "[٦]، ويصطبغ تعريفه للجملة بالصبغة التحويلية كما يبدو .

وتتكون الجملة عند النحاة العرب من مسند ومسند إليه ، وهذا ما نصّ عليه بقوله : " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كلٌّ واحدٍ من صاحبه فمن ذلك : قام زيدٌ ، والابتداء وخبره ... "[٧] ، والإسناد هو : " ضمّ إحدى الكلمتين

---

(١) المقتضب : ١٤٦/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٧/١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٣٣٧/٤ ، وغيرها .

(٣) ينظر : في بناء الجملة العربية : ٢٦ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء : ١٩٥/٢ ، وينظر : الجملة العربية في دراسات المحدثين : ٦

(٥) معاني القرآن : ٣٣٣/٢ .

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٥ .

(٧) المقتضب : ١٢٦/٤ ، وينظر : الكتاب : ٢٣/١ .

إلى الأخرى على وجه الإفادة " [١] ، أمّا أقسام الكلام عند المبرّد فيتمثل بقوله : " فالكلم كلّه : اسم وفعل وحرف جاء لمعنًى لا يخلو الكلام – عربيًا أو أعجميًا – من هذه الثلاثة "[٢] ، وهذا ما جاء به ابن السراج في الأصول[٣] ، وذهب إلى مثل ذلك أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٤] .

أمّا تشومسكي فقد ذكر الجملة موضّحًا بأنّها " تحتوي في مضمونها على سلسلة من الأدلة النظمية "[٥] ، وهذه الأدلة النظمية الأساسية هي وحدات أولية تتألف منها البنية العميقة [٦] ، وهي تعني – أيضًا – " الصيغة الظاهرة في الإشارة إلى المعنى ومنها نستنبط القواعد التي تساعد الناطق بلغةٍ ما على توليد الصيغ السليمة "[٧] . وذكرنا – سابقًا – أنّ الجملة تتكون من بنية عميقة ذهنية ، وبنية سطحية ظاهرة .

وذكر تشومسكي طرائق لتحليل الجُمل منها : طريقة (الحالات المحدودة) وهي طريقة ضيقة تعجز عن وصف بعض القضايا اللغوية ، ويطلق عليها " مخطط الخانات" [٨] ، ونأخذ الجملة التالية ونُحللها بهذه الطريقة :

قرأ الطالبُ القصةَ الجميلةَ

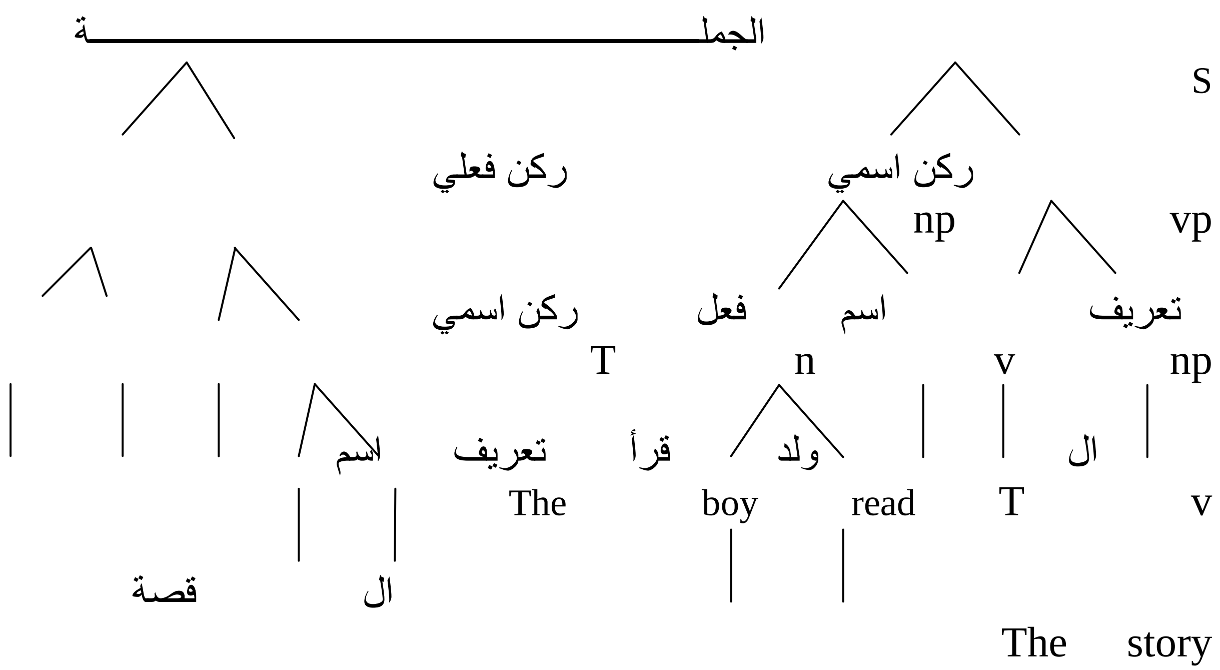
قرأ	ال	طالب	ال	قصة	ال	جميلة
فعل	تعريف	اسم	تعريف	اسم	تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		تعريف	اسم	تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		ركن اسمي		تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		ركن اسمي		ركن اسمي	
ركن فعلي					ركن اسمي	
الجملة						

كما ذكرنا أنّ تشومسكي عدَّل هذه الطريقة إلى طريقة (إعادة الرموز) ويمكن تسميتها بالمُشَجّر ، فلنأخذ الجملة التالية ونُحللها بهذه الطريقة :

---

(١) التعريفات : ١٧ .
(٢) المقتضب : ١٤٣/١ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٦/١ .
(٤) ينظر : المسائل العسكريات : ٦٣ .
(٥) جوانب من نظرية النحو : ٤٠ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) المنهج التوليدي والتحويلي : ١٣٠ .
(٨) جذور النظرية التوليدية التحويلية : ٧٨ .

الولدُ قرأ القصةَ



فـ (The boy) مبتدأ و (read the story) خبر للمبتدأ و (The story) مفعول به للفعل (read)(١) .

أمّا أصل الرتبة في اللغة العربية فالمشهور عند النحاة هي نمط (فعل + فاعل + مفعول به) ، وذكر د. عبد القادر الفهري دليلاً يؤكد صحة هذه الرتبة – فضلاً عن أدلة كلام العرب – بقوله : " ومن المؤشرات ... على أنّ الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل ، فالفعل يطابق الفاعل جنسًا وعددًا إذا تقدّم الفاعل عليه ، أمّا إذا لم يتقدّم فلا يطابقه في العدد : جاء الأولاد ، الأولاد جاؤوا "(٢) .

---

(١) ينظر : المنهج التوليدي والتحويلي : ١١١ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ، د. عبد القادر الفهري : ١/١٠٧ ، وينظر : ١/١٠٨ – ١٠٩ .

أمّا النحاة العرب فقد اختلفوا هم أنفسهم في ترتيب الجملة ، والحديث عن هذا الخلاف خارج إطار دراستي ؛ لذا سأُحيل القارئ الكريم إلى دراسةٍ فصّلت القول فيه[١] .

وإنّ ذلك الترتيب قد يتحول إلى نمطٍ آخر ؛ لتأدية غرض من الأغراض أو معنى من المعاني بوساطة ما أسماه التحويليون بـ (قواعد التحويل) ، تؤدي إلى تحويل الترتيب لحذف أو لزيادة يقتضيها السياق لم تكن في المعنى قبل هذا التحوّل ، وهذه القواعد متمثلة بالزيادة ، والحذف ، والتقديم والتأخير[٢] . وهذا ما سنبيِّنُهُ فيما بعد – إن شاء الله – .

بعد أن أشرنا إلى رتبة الجملة في اللغة العربية والخلاف فيها ، لا بدَّ أن نشير إلى رتبة الجملة في اللغة الإنجليزية ، إذ إنّها محور دراسة تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية .

فقد أعطى د. محمد علي الخولي مقتطفًا عن قوانين نظرية تشومسكي ، وكان قانونه الأول للغة الإنجليزية بالصيغة الآتية[٣] :

جملة ←—— عبارة اسمية + عبارة خبرية

ويفهم من ذلك أنّه خصّص رتبة الجملة الإنجليزية بهذا القانون قائلاً : " ... القانون الأول يختص باللغة الإنجليزية التي سبق الاسم فيها الفعل في معظم الأحوال ، ولهذا لا يمكن اعتبار القانون الأول قانونًا ذا صبغة عالمية "[٤] ، وزاد قائلاً : " ... إنّ القوانين التشومسكية تركز على المبتدأ (subject) والخبر (predicate) ... إنّ مفهومي المبتدأ والخبر يتصلان بالتركيب السطحي (s.s) أكثر من اتصالهما بالتركيب الباطني (D.S) ؛ لأنّ مفهومي المبتدأ والخبر يتعلقان بأمور الترتيب

---

(١) ينظر : الخلاف النحوي في ترتيب الجملة ، د. شيماء رشيد زنكنة .

(٢) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية : ٨٨ .

(٣) ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية : ٥٠ ، وفي علم اللغة التقابلي : ٥٣ – ٥٦ .

(٤) قواعد تحويلية للغة العربية : ٥١ .

النهائي لعناصر الجملة ، ولا يكشفان الكثير عن العلاقات المعنوية (semantic relatione) "[١] .

ويبدو أنّه يقصد بارتباطهما بالتركيب السطحي أكثر من ارتباطهما بالتركيب الباطني هو من ناحية الدلالة ؛ لأنّ تشومسكي لم يعطِ الدلالة حيّزًا من نظريته في بدايتها ، وإنّما ألحق موضوع الدلالة بنظريته بعد تعرضها للنقد ، إذ لا يمكن فصل الدلالة عن التركيب .

والترتيب " الذي يُعدُّ عنصرًا تحويليًا هو ذلك الذي يتمّ فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير "[٢] ، فالتحويل بالترتيب يؤدي إلى تحويل مقولة لغوية من صورة إلى أخرى[٣] .

عناصر التحويل

أوّلاً : إعادة الترتيب(التقديم والتأخير)

تعدُّ مسألة الرتبة من الخصائص المهمة للغات الإنسانية ، وذلك أنّ لكلّ لغةٍ ترتيبها الخاص ، كما تعدُّ من أبرز عناصر التحويل ؛ " لأنّ المتكلم يعمدُ إلى مورفيم حقّه التأخير فيما جاء عن العرب فيُقدِّمُهُ ، أو إلى ما حقّه التقديم فيُؤخره طلبًا ؛ لإظهار تريب المعاني في النفس "[٤] ، وهي طريقة تحويل موضعي قد شاعت في العربية وأخذت – هذه المسالة – سبيلها إلى المؤلفات العربية وحَظِيت بعناية النحاة .

فالرتبة لغةً هي : " رَتَبَ الشيء ... ثَبَتَ فلم يتحرك ، يقال : رَتَبَ رُتُوبَ الكَعْبِ ، أي انتصبَ انتصابَهُ ، ورتّبهُ ترتيبًا : أثبتَهُ "[٥] .

الرتبة اصطلاحًا : " الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية : ٥١ .

(٢) التحويل في النحو العربي ، رابح بو معزة : ٧٣ .

(٣) ينظر : اللسانيات التوليدية والتحويلية ، عادل فاخوري : ٢٥ .

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها : ٨٨ .

(٥) لسان العرب (رتب) : ١٥٧٤/٣ .

بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية " [1] .

ويُعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) أول من ذكر هذا الأسلوب ، إذ نقل عنه سيبويه في باب الابتداء فقال : " وزعم الخليل (رَحِمَهُ الله) أنّه يستقبح أنْ يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضربَ زيدًا عمروٌ ، وعمرو على ضرب مرتفعٌ . وكان الحدّ أنْ يكون مقدّمًا ويكون زيد مؤخرًا ، وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء مقدّمًا وهذا [التقديم] عربيٌّ جيد ، وذلك قولك : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤكَ "[2] .

ويُفهم من قول الخليل أمران : الأول : إنّه أجاز التقديم والتأخير ، والآخر : إنّه استقبح جعل (قائمًا) مرفوعًا بالفعل ، وإنّما جعله مرفوعًا بالمبتدأ خبرًا مقدّمًا ، وقد وصف الجرجاني هذه المسألة وصفًا لطيفًا بقوله : " هو بابٌ كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرّف ، بعيد الغاية ، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعه ، ويُفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرًا يروقُكَ مسمعُهُ ، ويَلطُفُ لديك موقعُهُ ، ثمّ تنظر فتجد سببَ أنْ راقك ولَطُفَ عندك أنْ قُدِّم فيه شيءٌ ، وحُوِّلَ اللفظ من مكانه إلى مكان " [3] .

وهذه مسألة تعدُّ من أهمّ عناصر إبراز المعنى في جزء من أجزاء الجملة ، أو أنّ المقدّم مخصوص بالأهمية والعناية ، كما قال سيبويه : " كأنّهم [إنّما] يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعنيانهم "[4] .

أمّا ابن جني فقد عدّ التقديم والتأخير من شجاعة العربية ، فأفرد له بابًا مستقلاً في كتابه (الخصائص) وسمّاه [باب في شجاعة العربية] قال فيه : " اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ... "[5] .

---

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ١٩٦ .

(٢) الكتاب : ١٢٧/٢ ، وينظر : التراكيب التوليدية التحويلية في شعر الراعي النميري : ٤٩ .

(٣) دلائل الإعجاز : ١٠٦ ، وينظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية ، د. عبد الفتاح لاشين : ١٣٩ – ١٤٠ .

(٤) الكتاب : ٣٤/١ .

(٥) الخصائص : ٣٦٠/٢ .

إذ يُقال : إنّ رتبة الخبر تلي المبتدأ ، والفاعل يلي الفعل ، والمفعول يليهما ، وقد تتحول هذه الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ ، أو الفاعل على فعله ، أو المفعول عليهما ، ونفهم من حدّ الرتبة أنّه يكون للتركيب النحوي موقع أصلي وموقع ثانوي : الأصلي هو البنية العميقة ، والثانوي هو البنية السطحية .

ملامح إعادة الترتيب في المقتضب

المبرِّد شأنه شأن نحاة العرب الذين قالوا بالتقديم والتأخير وعُني بهذه المسألة أيَّما عناية ، فقد ورد هذا المصطلح في مواضع كثيرة في كتابه (المقتضب) بألفاظ مختلفة ودلالة واحدة[1] ، واشترط وضوح المعنى بالتقديم والتأخير بقوله : " إنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضِّحًا عن المعنى "[2] .

ويَحسُنُ التقديم عنده إنْ عُلِمَ بالإعراب مَنِ الفاعل أو المفعول – مثلاً – نحو : ضربَ زيدًا عمرو[3] ، وذهب إلى مثل هذا تلميذه ابن السراج[4] .

أمّا الترتيب عند التحويليين فهو عنصر من عناصر تحويل الجملة بإحلال عنصر مكان عنصرٍ آخر ، ويمثله الشكل الآتي[5] :

أ + ب ⟵ ب + أ

فالتغييرات التي تطرأ على ترتيب الكلمات داخل التركيب ليست اعتباطية ، وإنّما تكون محكومة بقيود ، " فالرتبة الموجودة في البنية العميقة مثلاً تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسيطة أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية ، علمًا بأنّ الرتبة التي يمكن فعلاً ملاحظتها هي الرتبة السطحية "[6] ، فالتقديم والتأخير –

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣٦/٣ ، ٩٥ – ٩٦ ، ٢٠٢ ، ٨٧/٤ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، وغيرها .

(٢) المصدر نفسه : ٩٥/٣ – ٩٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٦/٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ .

(٥) ينظر : الاتجاهات النحوية لدى القدماء ، د. حليمة عمايرة : ٢٢٠ ، والأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية ، د. سمير شريف ستيتية (بحث) : ٥٠ – ٥١ .

(٦) اللسانيات واللغة العربية : ١٠٤/١ ، وينظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية ، د. دليلة مزوز : ٣٧٦ – ٣٧٧ .

عندهم – هو أن تقومَ بتغيير مواقع بعض التراكيب إمّا بتقديم أو تأخير لغرض معنوي بحيث لا يُخل هذا التقديم أو التأخير بتركيب الجملة ومعناها ، ولا يبعدها عن كونها جملة نحوية دلالية صحيحة ويكون في مواضع قليلة ؛ لأنّ اللغة الإنجليزية لغة مقيدة لا تتمتع بحرية الحركة ؛ لخلوّها من الحركات الإعرابية في أواخر كلماتها ، فهي عكس نظام اللغة العربية التي تتمتع بحرية الحركة بشكل كبير جدًّا(١) ، وقد بيّنا عناية الدرس اللغوي العربي بهذه الظاهرة .

ويرى تشومسكي : " أنّ هذا العنصر [الترتيب] شأنه شأن العناصر الأُخر ... لا يكون إلاّ للربط بين أجزاء الجملة في بنيتها السطحية S.S ، ولا علاقة له بالبنية العميقة أو التحتية D.S "(٢) .

وهذا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس ، فهو يرى أنّ الترتيب مرتبط بالشكل كأن يكون مراعاة الفواصل (القرآنية) ، أو الموسيقى الكلامية(٣) ، متّبعاً بذلك رأي الفرّاء إلى أنّ الترتيب قد يُراعى فيه احياناً الفواصل القرآنية، ولاسيّما في تحليل النص القرآني ، ومنه ماقالوه في تفسير قوله تعالى {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}(الكافرون:٦) حذفت الياء من(دين) ؛ لأن الآيات في هذه السورة منتهية بالنون ولم يقل : ديني(٤).

وقد عاب الجرجاني ذلك التذبذب وخطَّأَهُ بقوله : " واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيُجعل مفيدًا في بعض الكلام ، وغير مفيدٍ في بعض ، وأنْ يعلل تارةً بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه ؛ وذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ

---

(١) ينظر : المنهج التوليدي والتحويلي : ١١٨ ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية : ١٣٣ .

(٢) النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي (بحث) : ٤٣ .

(٣) ينظر : من أسرار اللغة ، د. ابراهيم انيس : ٣٣٣ ، وفي ص (٣١١) يناقض رأيه هذا تمامًا .

(٤) ينظر :معاني القرآن للفرّاء:٣/٢٩٧.

تارةً ولا يدلّ أخرى ، فمتى ثَبَتَ في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخّر ... "(١) .

وقول الجرجاني جاء موضحاً أنّ التقديم والتأخير له دلالة مفيدة في كلِّ موضع يتقدّم فيه الشيء أو يتأخر ، ولا تختص إفادة الترتيب بموضعٍ دون آخر .

ملامح التحويل بالترتيب في المقتضب

١- تقديم الخبر على المبتدأ

يُعدُّ تقديم الخبر على المبتدأ لونًا من الظواهر التحويلية ، وقد أجازه النحويون واللغويون كما ذكرنا .

وقد وُجِدَتْ هذه الظاهرة التحويلية عند المبرِّد كما نصَّ قائلاً : " وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ؛ لأنّ (زيد) هو المبتدأ . وتقول على هذا : غلامٌ لك عبدُ الله ، وظريفان أخواك ، وحِسانٌ قومُكَ "(٢) ، ووضح أنّ الخبر لا يكون إلاّ هو مبتدأ في المعنى بقوله : " واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئًا هو الابتداء في المعنى نحو : زيدٌ أخوك ، وزيدٌ قائمٌ "(٣) ، وعضَّد ذلك ابن جني بقوله : " ومما يصحّ ، ويجوز تقديمه خبر المبتدأ ، نحو : قائمٌ أخوك ، وفي الدار صاحبُك "(٤) .

وعدَّ الجرجاني التقديم نوعين : الأول : تقديم على نية التأخير قائلاً : " واعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين : تقديمٌ يقال : إنّه على نية التأخير ، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حُكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ ... كقولك : (منطلقٌ زيدٌ) "(٥) بعدِّ (منطلق) شيئًا لم يخرج عن المبتدأ (زيد) وكان مرفوعًا بالمبتدأ كما لو كان متأخرًا عنه ، والآخر : تقديم لا على نية التأخير وذلك بتحويل الشيء من حكم إلى آخر ، أي : مجيء الاسمين وكلّ واحدٍ منهما يحتمل أن يكون مبتدأ والآخر خبره ، فتارةً نقول : (المنطلق زيدٌ)

---

(١) دلائل الإعجاز : ٧٦ – ٧٧ .

(٢) المقتضب : ١٢٧/٤ ، وينظر : الكتاب : ١٢٧/٢ ، والأصول في النحو : ٢٢٢/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الخصائص : ٣٨٢/٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٣٣٣/١ .

(٥) دلائل الإعجاز : ١٠٦ .

وأخرى نقول : (زيدٌ المنطلقُ) بجعل (المنطلق) متحولاً من كونه خبرًا إلى مبتدأ ، ويجري الحال على زيد[1] .

فالجملة التي جاء بها المبرّد نأخذها ونرى ما جرى عليها من عمليات تحويل وتمثيلها بطريقة المشجَّر ، فجملة (منطلقٌ زيدٌ) تقدّم فيها الخبر على المبتدأ ، فما الذي طرأ عليها من قواعد تحويلية حتى أصبحت على ما هي عليه ؟

نقول : التركيب الأساس لهذه الجملة هو :

منطلقٌ زيدٌ هو أو **منطلقٌ هو زيدٌ**

اسم ضمير اسم

ثمّ مرّت هذه الجملة بالقواعد التحويلية الآتية :

١- الحذف : Deletion

منطلق هو زيدٌ ←—— منطلق + ∅[2] + زيد ←[3]—— منطلق زيد .

فحصل حذف اختياري وليس إجباريًا ، وهذا تفسيرٌ لقول العرب : محذوفٌ جوازًا .

٢- إعادة الترتيب : Permutation

إذ الأصل هو : زيدٌ منطلقٌ ←—— منطلقٌ زيدٌ .

٣- الإحلال : Replacement

وهو إحلال عنصر محل عنصر آخر بالتحويل ، إذ حلَّ العنصر (منطلق) محلّ (زيد) ، كما حلَّ العنصر (زيدٌ) محلّ العنصر (منطلقٌ) فأصبحت الجملة على ما هي عليه :

زيدٌ منطلقٌ ←—— منطلقٌ زيدٌ

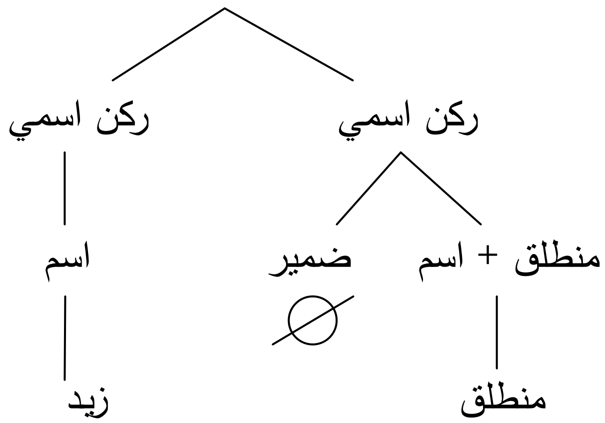
ويمكن تمثيلها بالمشجّر الآتي : الجملة

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٠٧ .

(٢) رمز يدل على الحذف .

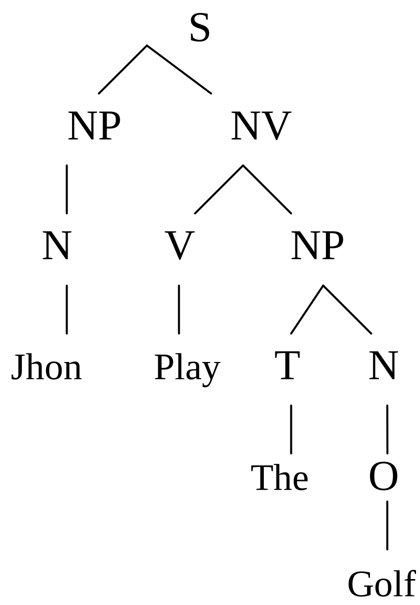
(٣) رمز يدل على عبارة : (يؤدي إلى) أو (بالنتيجة) .



فهذه جملة اسمية : الأولى ذهنية عميقة ، والأخرى سطحية ظاهرة ، وقد وصف د. حسن عبد الغني الجملة الاسمية بأنّها : جملة عميقة ؛ لأنّها تفتقد إلى القدرة على التوليد ، والمسند والمسند إليه فيهما مبنيان على التلازم الدلالي ، ومختلف عن التلازم بين الفعل والفاعل والمفعول (مفعوليه) الذي وصفه بالتلازم الفعّال[(١)] .

ولو عدنا إلى رتبة الجملة في الإنجليزية نجدها من نمط (فاعل + فعل + مفعول به (التكملة)) ، ولذلك فالاسم هو المتقدّم دائمًا ، وهو فاعل في ترتيبهم[(٢)] . فإن حصل تغيير فهو تغيير بالرتبة . ونأخذ الجملة التالية مثالاً على ذلك :

– جون يلعب الغولف Jhon play the golf



---

(١) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ٢٦٤ .

(٢) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١/١٠٥ ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية : ٨٢ .

وما ذكرنا من مسألة التقديم والتأخير مثّله مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فإنّهم يرفضون تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكان الخبر مفردًا أم جملةً ، فالمفرد نحو : (قائمٌ زيدٌ) ، والجملة نحو : (أبوه قائمٌ زيدٌ) وحجتهم في ذلك أنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، فـ (قائمٌ) فيها ضمير يعود على (زيد) ، كذلك (الهاء) في (أبوه) إذ لا خلاف في أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره(١) ، وهذا سبب منعهم .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى القول بفساد رأيهم ، إذ قال : " ... وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ؛ وذلك لأنّ اسم الفاعل [قائم] أضعف من الفعل في العمل ؛ لأنّه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد ههنا ، فوجب ألاَّ يعملَ "(٢) .

فالجملة بَقِيَت على معناها كما هي حتى بعد إجراء عمليات التحويل عليها ، ورأينا يتفق مع رأي د. خليل عمايرة القائل : " وتبقى الجملة في معناها كما هي ، تستوي قبل دخول عناصر التحويل عليها وبعد أنْ دخلتها ؛ لأنّها في الحالتين تُعبّر عن بنية عميقة واحدة قائمة على الترابط بين المعاني الذهنية في الجمل النواة "(٣) .

٢- تقديم الفاعل على فعله

سبق أنْ ذكرنا أن نمط الرتبة في اللغة العربية هو (فعل و فاعل و مفعول به) للجملة الفعلية ، فإن حصل تغيير في هذه الرتبة فهو إجراء تحويلي يؤدي إلى اختلاف ترتيب الجملة . ومعلومٌ أنّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة في الجملة ، فمثلاً نقول : قرأ الطالبُ الكتابَ ، فإنّ (الطالب) مَنْ قام بالفعل (القراءة) ، ولو قلنا : الطالبُ قرأ الكتابَ ، أصبحت جملة تحويلية اسمية يتقدمها المبتدأ (الطالب) بالتحويل ؛ لذا فقد منع البصريون تقديم الفاعل على فعله ؛ لئلا تصبح جملة اسمية ، وليست فعلية(٤) ، وهذا ما ذهب إليه المبرّد بقوله : " فإذا قلت : عبدُ الله قام ، فـ (عبد الله) رُفع بالابتداء

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ١/ ١٩٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٩) : ٦١/١ ، وأسرار العربية : ٦٩ .

(٢) أسرار العربية : ٧٠ .

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها : ٦٦ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٧٣/١ .

، و (قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل "[١] ، ودليله في عدم جواز هذا الضرب من التقديم قوله : " ومن فساد قولهم أنّك تقول : رأيتُ عبدَ الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يزيله ، ويبقى الضمير على حاله ، ومن ذلك أنّك تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله "[٢] .

وقول المبرّد هو ردٌّ على ما زعمه الكوفيون من جواز تقديم الفاعل على فعله مع بقاء فاعليته نحو : (الزيدان قام) ، أو (زيدٌ قام) على أن يكون (الزيدان ، زيدٌ) فاعلاً في كلتا الجملتين مُقدَّمًا على فعله[٣] .

وقد أشار المستشرق الألماني (برجستراسر) إلى الفرق بين (زيدٌ جاء) و (جاء زيدٌ) بقوله : " وإنّما الفرق بينهما أنّي إذا قلت : (جاء زيدٌ) أخبرت عن مجيئه إخبارًا محضًا ، ولا يخالطه شيءٌ غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلتُ : (زيدٌ جاء) كان مرادي أن أنبه به السامع إلى أنّ الذي جاء هو زيد ... فتقديم الفاعل عبارة عن أنّ الأهمّ كون زيد هو الفاعل لا كونه فَعَل الفعل ، وما يُنبّه به السامع على هذا المعنى الخاصّ شيئان : الأول : تغيير الترتيب العادي ، فكلّ شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيرًا في الفَهم من المألوف ، والثاني : إنّ أوّل كلمة في الجملة ، هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية "[٤] ، وربّما يقصد بالمضغوطة ، أي التي يكمن فيها معنى الكلام والمغزى منه ، فتكون لها الأهمية والعناية .

ويمكننا القول : إنّ هذا النمط الذي أجازه الكوفيون ومنعه البصريون لا يختلف عن نمط الجملة في اللغة الإنجليزية التي هي (فاعل + فعل + مفعول به) = (o + v + s) ، فلو أخذنا الجملة التي ساقها المبرّد نرى أنّ بنيتها التوليدية هي :

---

(١) المقتضب : ١٢٨/٤ ، وينظر : الأصول في النحو : ٢٢٨/٢ .

(٢) المقتضب : ١٢٨/٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٥/٢ ، وهمع الهوامع : ٥١١/١ ، والخلاف النحوي في ترتيب الجملة : ١٠٥ – ١٠٦ .

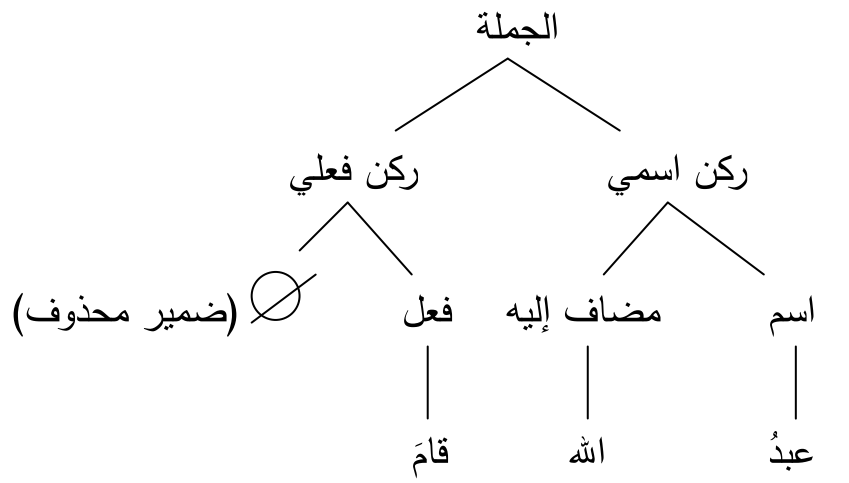
(٤) التطور النحوي للغة العربية ، للألماني (برجستراسر) ترجمة : د. رمضان عبد التواب : ١٣٣ .

(قام عبدُ الله هو) فطرأ عليها عنصر تحويل ، الأول بالحذف (وهو حذف الضمير المنفصل (هو)) ، والآخر : تحويل موضعي بتقديم الفاعل (المبتدأ عند البصريين) على فعله ، أمّا القواعد التحويلية التي مرّت بها هذه الجملة فهي :

١- **الحذف** : إذ تمّ تحويل البنية العميقة للجملة إلى بنية سطحية بحذف الضمير المنفصل فيها نحو : قام + عبدُ الله + هو   قامَ + عبدُ الله + قام عبدُ الله .

٢- **إعادة الترتيب** : فالجملة (قام عبد الله) هو الترتيب الأول للجملة الفعلية ، ثمّ أُعيد ترتيبها بتقديم الفاعل على فعله مما جعله مبتدأً فصارت الجملة على النحو الآتي : قام عبد الله   عبد الله قام .

٣- **الإحلال** : فالعنصر الإسنادي (عبد الله) قد حلَّ محلّ (قام) فأصبحت الجملة على النحو الآتي : قامَ عبدُ الله ←—— عبدُ الله قامَ ، ويمكن تحليل الجملة بطريقة المشجّر :



٣- تقديم المفعـــول به

من المعلوم أنّ ركني الإسناد هما تركيبان أساسيان ، وقد يحتاجان إلى متعلقات من المفعولات وغيرها ؛ ليؤدي التركيب النحوي دلالة أوسع للسامع تُملي عليه طبيعة التركيب النحوي ، والأصل أن يكون لدينا (اسم + اسم) أو (فعل + اسم) – كما ذكرنا

– هو أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل ثمّ المفعول به[1] ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل عند أمْنِ اللَّبس[2] ، وذلك نحو : ضرب عمرًا زيدٌ ، فنُصِبَ (عمرًا) ؛ لأنّه مفعول به[3] ، وهو مذهب سيبويه ونصّ على ذلك بقوله : " فإنْ قدّمتَ المفعول وأخّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضربَ زيدًا عبدُ الله ؛ لأنّك إنّما أردتَ به مؤخرًا ما أردتَ به مقدّمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ ... وهو عربي جيّد كثير "[4] .

يتضح أنّ تقديم المفعول وتأخير الفاعل لا يؤثر في الموقع الوظيفي لهما ؛ لأنّه تقديم على نية التأخير . قال ابن جني : " ألا تعلم أنّ الفاعل رتبته التقدّم ، والمفعول رتبته التأخّر ، فقد وقع كلٌّ منهما الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدّمًا أنّ موضعَهُ التأخير "[5] ، ويفيد هذا النوع من التقديم التخصيص على نحو ما بُحِثَ في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥] أي : نخصُّك بالعبادة فلا نعبدُ غيرَكَ[6] ، فوجب تقديم الاسم وتأخير الفعل إرادة للاختصاص بأنْ يخصَّ الموحِّد معنى اختصاص اسم الله ﴿وَجَلَّ﴾ بالابتداء[7] .

أمّا إذا كان في التقديم لبسٌ على السامع فلا يجوز نحو : (ضرب عيسى موسى) بسبب فقدان القرينة ، إذ إنّ كلاً منهما (عيسى وموسى) يصلح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ؛ لأنّه لا يُبيِّن فيه إعراب ، ومثل هذه المسألة لا يجوز فيها التقديم والتأخير[8] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٤٦/١ ، والألسنية (الجملة البسيطة) : ٢٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٥٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ٤٣/٢ – ٤٤ ، وهمع الهوامع : ٧/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٥١/٤ ، ٥٣ .

(٤) الكتاب : ٣٤/١ .

(٥) الخصائص : ٢٩٤/١ – ٢٩٥ .

(٦) ينظر : جامع البيان : ١٥٩/١ ، وهمع الهوامع : ٨/٢ ، ومعاني النحو : ٨٧/٢ ، ومن أسرار البيان القرآني ، د. فاضل السامرائي : ١١٥ .

(٧) ينظر : الكشاف : ١٠٢/١ .

(٨) ينظر : الأصول في النحو : ٢٤٥/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤/٢ .

إذن فقد أجاز النحاة هذا الضرب من التقديم ، فالجملة النواة (التوليدية) لـ (ضَرَبَ عمرًا زيدٌ) هي : ضرب زيدٌ عمرًا ، إذ إنّ لكلِّ عنصرٍ من هذه العناصر في السلسلة الكلامية وظيفة قواعدية يقوم بأدائها داخل التركيب اللغوي ، أمّا وسيلة تعرّف هذه الوظائف فيكون عن طريق قوانين إعادة الكتابة في المكون الأساس(١) وهي :

ت (التركيب) ⟵ ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي

رك/ف ⟵ فعل + ضمير مستتر

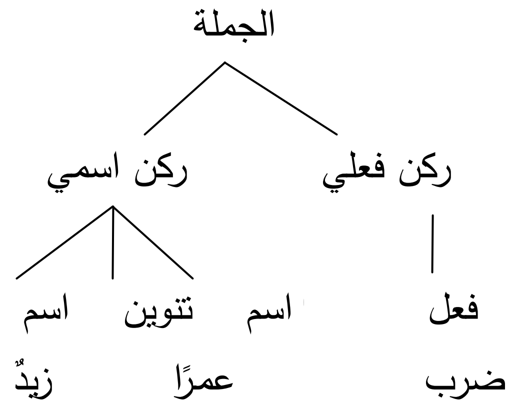
رك/اس ⟵ اسم (زيدٌ)

رك/اس ⟵ اسم (عمرًا) + التنوين

وهذا التركيب قد مرَّ بمراحل تحويلية حتى وصل إلى البنية السطحية التي تُعدُّ الدليل النظمي المرئي بوصفها نتاجًا للعمليات المتمثلة في الدليل التحويلي(٢) ، وهنا تظهر الوظيفة الرئيسة للتحويلات النحوية التي هي قلب البنية العميقة المجرّدة المعبّرة عن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ذات طابع مادي متمثل بشكل الجملة النهائي(٣) .

وقد ذكر التحويليون مواضع لتقديم المفعول به فيصبح الترتيب (o + s + v) (مفعول به وفاعل و فعل)، وأنّ تقديمه في بعض المواضع لعناية المتكلم به(٤) .

ونأخذ الجملة (ضرب عمرًا زيدٌ) بوصفها أُنموذجًا تحليليًا بطريقة المشجّر على النحو الآتي :



---

(١) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ٩٨ – ٩٩ .

(٢) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ١٦٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٣ .

(٤) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية : ١٣٤ – ١٣٥ .

كما مرّت هذه الجملة بالقواعد التحويلية الآتية :

أ- **إعادة الترتيب** : فقد تحولت البنية العميقة للجملة إلى بنية سطحية بإعادة ترتيبها وذلك بتقديم المفعول به على الفاعل :

ضرب زيدٌ عمرًا ⟵ ضرب عمرًا زيدٌ

ب- **الإحلال** : إذ حلَّ العنصر (عمرًا) محلّ العنصر (زيدٌ) بتقدُّمه عليه :

ضرب زيدٌ عمرًا ⟵ ضرب عمرًا زيدٌ

٤- تقديم الحال على صاحبها

من المعروف أنّ النمط الطبيعي لجملة الحال أن يتقدمها الفعل ، ثمّ صاحب الحال ويعقبه الحال ؛ لأنّ الحال هو " وصف فضلة منصوب يُبيِّن هيئة صاحبه عند وقوع الفعل "[١] ، نحو قولك : (جاء زيدٌ راكبًا) فإن كان يعني السامع هيئة مجيء زيد قدَّمتَ ما هو أهمّ له فنقول مثلاً : (جاء راكبًا زيدٌ) فتقدّم الحال على صاحبها لغرض بلاغي يُراد به معرفة هيئة صاحبها لإزالة الشكّ في ذهن السامع[٢] .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم الحال على صاحبها ، فذهب البصريون إلى جواز هذا الضرب من التقديم ،ومنهم المبرِّد الذي نصَّ على جواز ذلك بقوله : " واعلم أنّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحًا جاز فيها كلّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير ... وإنّما جاز ذلك فيها ؛ لأنّها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل ، تقول : جاء راكبًا زيدٌ ، كما تقول : ضرب زيدًا عمروٌ ، وراكبًا جاء زيدٌ "[٣] .

---

(١) دليل السالك : ٤٥١/١ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٢/٢ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ٢٩٤/٢ .

(٣) المقتضب : ١٦٨/٤ ، ٣٠٠ ، وينظر : الأصول في النحو : ٢٤٥/٢ – ٢٤٧،والخصائص : ٣٨٢/٢ ، وأسرار العربية : ١٩١ – ١٩٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٣٢) : ٢١٠/١ – ٢١١ ، وشرح قطر الندى : ٢٣٦ .

أمّا الكوفيون فإنّهم منعوا ذلك إن كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا ، ويجيزونه مع المضمر نحو : (راكبًا جئتُ)[1] .

ويمكن عدّ هذا التقديم تحويلاً موضعيًا آخر يجري في رتبة الجملة – الرتبة الأصلية – ولو أخضعنا الجملة التي وردت في نصّ المبرِّد للقوانين التحويلية نجد أنّ بنيتها العميقة هي : (حالُهُ راكبًا جاء زيدٌ) فحذف (حاله) ؛ لوجود دليل عليه وهو (راكبًا) ؛ لبيان هيئة مجيء (زيد) وبه تحوّلت البنية العميقة إلى بنية سطحية . والتحويل الآخر الذي طرأ عليها هو تقديم الحال على صاحبها فأصبحت الجملة (جاء راكبًا زيدٌ ، أو راكبًا جاء زيدٌ) ، والقواعد التحويلية التي مرّت بها الجملة ؛ لتصبح على ما هي عليه ، هي :

١- **الحذف** : فقد حُذِف المركب الاسمي (حاله) ؛ لتكون الجملة (راكبًا جاء زيدٌ) فكان الحذف ضروريًا لوجود الحال (راكبًا) ، فالجملة :

حالُهُ راكبًا جاء زيدٌ ←(بالحذف) راكبًا جاء زيدٌ

٢- **إعادة الترتيب** : فالجملة (جاء زيدٌ راكبًا) قد تحوّلت إلى (راكبًا جاء زيدٌ) بإعادة الترتيب وهو تقديم الحال على صاحبها : جاء زيدٌ راكبًا   راكبًا جاء زيدٌ .

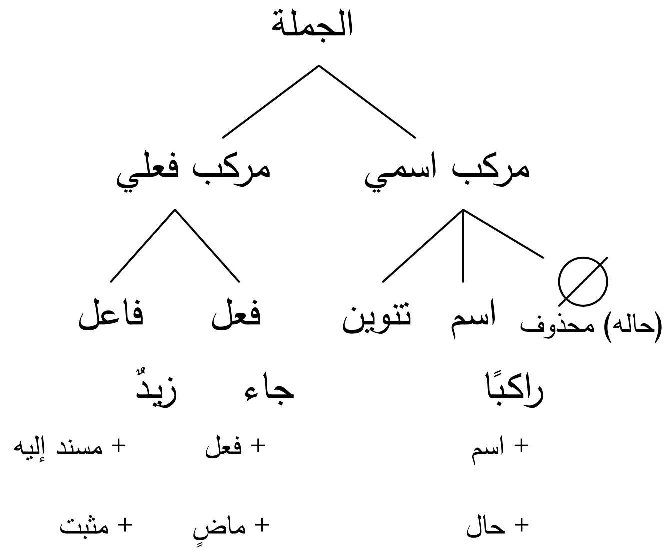
٣- **الإحلال** : فقد حلّ (راكبًا) محلّ (جاء) فكانت البنية السطحية :

جاء زيدٌ راكبًا ← راكبًا جاء زيدٌ

ويمكن تحليلها بطريقة المشجَّر على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٣٢) : ١/٢١٠ – ٢١١ .



٥- تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف

للمبرِّد نوع آخر من أنواع التحويل الموضعي ، وهو تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف ، إذ إنّ رتبة التمييز في الجملة العربية هي أن يتأخر عن فعله ، نحو : (تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا) لكن هذه الجملة هي جملة توليدية فعلية ، وقد تتغير إلى جملة تحويلية بعد دخول أحد عناصر التحويل عليها ، فيتقدّم التمييز على عامله الفعل المتصرف ، وهذا ما أراده المبرّد بقوله : " واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرّف الفعل فقلت : تفقأتُ شحمًا ، وتصببتُ عرقًا ، فإن شئتَ قدّمت فقلت : شحمًا تفقأتُ ، وعرقًا تصببتُ "[١] ، وتابعه المازني والكسائي[٢] ووافقه ابن السراج بقوله : " وغير ممتنع عندي أن ينتصب على التمييز أيضًا ، بل الأصل ينبغي أن يكون هذا "[٣] .

وجوّزه ابن مالك بقوله : " والجواز عندي مذهب الكسائي والمازني والمبرّد ، وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرف "[٤] ، أمّا مذهب

---

(١) المقتضب : ٣٦/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والأصول في النحو : ٢٢٣/١ ، ودليل السالك : ٥٠٠/١ .

(٣) الأصول في النحو : ٢٢٤/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٨٩/٢ .

سيبويه وأكثر البصريين فعندهم المنع[1] ؛ لأنّهم يرون أنّ التمييز هو فاعل في المعنى ، فالأصل في (تفقّأ زيدٌ شحمًا) (تفقّأ شحمُ زيدٍ) ، فنُسب الفعل إلى (زيد) فخرج الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل مخرج الفضلات فجعلوه مميزًا ؛ ليزول به الإبهام بعد ما نُسب الفعل إلى زيد[2] .

وقد نعت ابن جني هذا الضرب من التقديم بالقبح بقوله : " ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفًا ، فلا نجيز شحمًا تفقأتُ "[3] .

ولذلك نقول : إن كان التمييز فاعلاً في المعنى فإنّه قد تحوّل إلى فضلة منصوبة ولا يستوي مع تقديم الفاعل على فعله الذي منعه البصريون ؛ لأنّ في تقديم الفاعل لا يمكن أن يتحول إلى مميز (الفاعل)،وهذا ممكن مع التمييز (جملة التمييز) .

وقد مرّت الجملة (عرقًا تصببتُ) في نص المبرّد بقواعد (قوانين) تحويلية هي :

١- **الحذف** : فأصل الجملة التوليدية هي (تصبّب زيدٌ عرقًا) فحُذِفَ (زيدٌ) واستعاض عنه بالضمير المتصل (تاء الفاعل) على النحو الآتي :

تصبّبَ زيدٌ عرقًا ←تصبّبتُ + ∅ + عرقًا

٢- **إعادة الترتيب** : فالترتيب الأول لجملة التمييز الفعلية التوليدية هو (تصبب زيدٌ عرقًا) ثمّ أُعيد ترتيب الجملة باعتبار الترتيب عنصرًا تحويليًا فكانت الجملة :

تصبَّبَ زيدٌ عرقًا ← تصبّبتُ عرقًا ← عرقًا تصبّبتُ

والمعنى الأهم الذي نتج عن هذا التحويل هو كشفه لنا " جانبًا من التحويل في العربية ... وهو أنّ الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلّم بها ، بل قد تكون أيضًا من الجمل التي يمكن استعمالها ، ولكن يُعدل عنها لغرضٍ من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال ... أو

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٣٥) : ٢٢١/١ – ٢٢٥ ، وأسرار العربية : ١٩٦ – ١٩٧ .

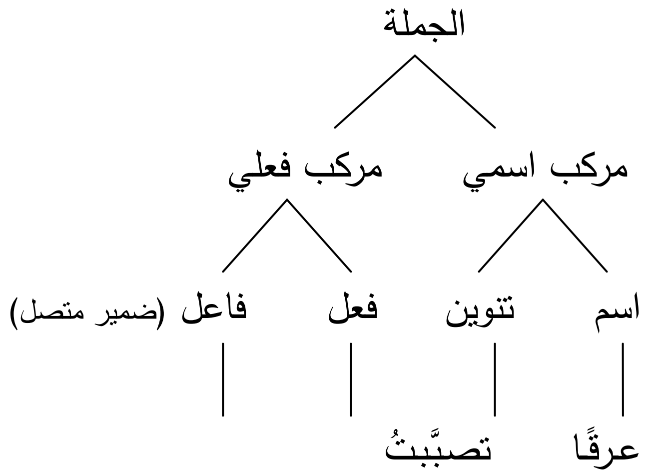
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٣٥) : ٢٢١/١ – ٢٢٥ .

(٣) الخصائص : ٣٨٤/٢ .

إلى الاستخفاف ... وقد يكون الغرض من التحويل هو القصد إلى المبالغة والتأكيد ، وهذا معنى يضاف إلى معنى الجملة الأصلي المعدول عنها أو المحوّل منها "[١] .

وهذه أغراض جاء بها النحو العربي وسبق النحو التوليدي إليها ، فإنّ تشومسكي قد أعطى البنية العميقة أو الأساس الأهمية باعتمادها في إمداد الجملة بالمعنى الأساس ، إلاّ أنّه أعطى البنية السطحية وعناصر التحويل بعض تلك الأهمية – بالعدول عن اعتقاده الأول – في إمداد التركيب بالمعنى ، مشاركةً مع البنية العميقة في تحديد الدلالة[٢] .

ويمكن تحليل الجملة التحويلية بالمشجَّر على النحو الآتي :



٦- تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها

يُعدُّ تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها تحويلاً موضعيًا آخر في كتاب المقتضب ، إذ يؤدي إلى تغيير البنية الأصلية (السطحية) للجملة ، فعند تقديم خبر (كان) عليها تتغير البنية السطحية ، إذ إنّ جملة الأفعال الناسخة هي (الفعل الناسخ + اسمه + خبره) وقد أجازه المبرّد بقوله : " و (كان) فعل متصرف يتقدّم مفعوله ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة ، أيَّ ذلك فعلتَ صَلَحَ ، وذلك قولك : كان زيدٌ أخاك ، وكان أخاك زيدٌ ، وأخاك كان زيدٌ ... "[٣] ، وهو مذهب سيبويه[١] والبصريين – أيضًا – سواء أكان الخبر جامدًا أم مشتقًّا[٢] .

---

(١) من الأنماط التحويلية في النحو العربي : ٢٨ – ٢٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩ .

(٣) المقتضب : ٤/٨٧ .

ونُقِلَ عن الكوفيين المنع وأجازه منهم الكسائي شريطة أن لا يُثنّى (قائم) ولا يجمع ؛ لرفعه الظاهر (زيد) ، أي أنّ (زيدًا) رُفِعَ بـ (قائم)(٣) ، وأمّا حكمه عند الفراء فهو جائز " إلاّ أنّه يُثنّي (قائمًا) ويجمعه ؛ لأنّه لا يسوّغ في محله الفعل ، فلا تقول : قامَ كان زيدٌ ، ولا : يقومُ كان زيدٌ "(٤) ، وقد رفض أبو حيان مذهبهما قائلاً : " ومذهبهما [يريد الكسائي والفراء] فاسدٌ ... "(٥) .

ولذلك فقد أجاز البصريون هذا التحويل في النحو العربي ، وذهب أبو حيان إلى القول بفساد ماذهب إليه كل من الكسائي والفراء ؛ لأنّه إنّما جاز تقديم معمولها عليها وعلى اسمها ، كما جاز التقديم في خبر المبتدأ(٦) . وجملة (قائمًا كان زيدٌ) جملة اسمية متحولة من بنية عميقة لجملة فعلية وقد مرَّت بالقواعد التحويلية الآتية :

١- **الزيادة** : إنّ البنية العميقة للجملة هي (زيدٌ قائمٌ) فدخلها عنصر الزيادة الفعل الناقص (كان) للدلالة على الزمن الماضي ، فكانت الجملة :

زيدٌ قائمٌ ← كان زيدٌ قائمًا

٢- **إعادة الترتيب** : ترتيب الجملة هو (كان زيدٌ قائمًا) فتحوّلت الجملة بعد التحويل (الترتيب) فأصبحت :

كان زيدٌ قائمًا ← قائمًا كان زيدٌ

بتقديم خبر (كان) عليهما مما أدّى إلى تحويل البنية السطحية لها .

٣- **الإحلال** : وقد تحولت الجملة بإحلال العنصر (قائمًا) خبر (كان) محلّ (كان) الفعل الناسخ ، فكانت الجملة التحويلية على النحو الآتي :

كان زيدٌ قائمًا ← قائمًا كان زيدٌ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٥/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١٦٩/٤ ، ودليل السالك : ٢٠٢/١ .

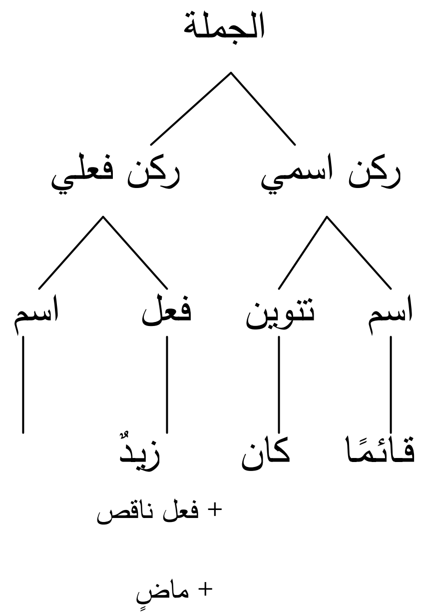
(٣) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١٦٩/٤ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣٦٦/٢ .

أمّا تحليلها بطريقة المشجَّر فيكون :



المبحث الثاني
التحويــل بالزيــادة

تُعدُّ الزيادة عنصرًا من عناصر التحويل ، فهي ما يُضاف إلى الجملة النواة من فضلات وتتمّات ، وذلك لتحقيق زيادة في معنى الجملة ، فكلّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى [1] في الأعمّ الأغلب ، ولكن نجد أحيانًا خلاف ذلك ، فمثلاً لفظة (حاذِر) اسم فاعل (رباعي) يدل على معنى ، في حين لفظة (حَذِر) أبلغ في المعنى من (حاذِر) .

وقد تؤدي الزيادة إلى تحسين البنية السطحية ، وهي عند تشومسكي لا أثر لها في البنية العميقة ، فلو عبّرتَ بجملةٍ تدل على الخير ، ثمّ غيرتَ بنيتها السطحية ؛ لتدلّ على الخير أيضًا ، فإنّ بنيتها العميقة واحدة ؛ لأنّ الجملتين تعبّران عن فكرةٍ واحدة[2] .

والزيادة بوصفها عنصرًا من عناصر التحويل ، فهي تعطي التركيب أشكالاً جديدة ودلالات إضافية ، فهي : " تدخل ضمن المنهج التحويلي الذي يُغيِّر الجمل المولَّدة من المكون الأساسي من حالة إلى أخرى ، بزيادات أدوات وصيغ "[3] .

وقد أشار التحويليون إلى أنّ " هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدلّ على معنى في العمق ، وإنّما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تُعدُّ [الزيادة] لونًا من ألوان الزخارف Trappings "[4] .

فالزيادة أو الكلمات المضافة إنّما هي مضافة إلى بنية الجملة السطحية ، فلو أُسقِطَت الكلمات المضافة وبَقِيَت البنية العميقة ؛ لبقيت تامّة بأركانها الأساسية (المسند + المسند إليه) في العربية ، أو (s + v + o) في اللغة الإنجليزية ، فهذه أركان لا

---

(١) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ٩٦ ، ومقدمة في اللسانيات : ٩٦ .

(٢) ينظر : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي ، د. خليل أحمد عمايرة (بحث) : ٤٤ .

(٣) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد : ٢٨٧ .

(٤) النحو العربي والدرس الحديث : ١٥٢ .

تنهض الجملة من دونها ، فإن استغنت الجملة عن ركن ما فإنّما يكون استغناؤها عن الفضلة ، وهي زيادة في الجملة[١] .

فالزيادة عند التحويليين هي : " إضافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية ؛ لتصبح تحويلية "[٢] ، وقد تؤدي الزيادة إلى تغير في الحركة الإعرابية مع بقاء الجملة اسمية إن كانت اسمية ، أو فعلية إن كانت فعلية .

وقد تكون الزيادة عند التحويليين ، أو في اللغة الإنجليزية بكلمات مثل : (It) أو (There) ، كما في الجملة الآتية[٣] :

- There are many people out of work .

– هناك العديد من الناس عاطلون عن العمل .

فكلمة (There) دلالتها سطحية ؛ لأنّها فاعل في الجملة للفعل الموجود ، فهي لا تقدّم دلالة للبنية العميقة ؛ لذا فهي نوع من أنواع الزيادة ، وبنيتها العميقة هي :

- Many people are out of work .

فالزيادة نمط من العمليات التحويلية في الجملة ؛ لأنّها تمثّل إضافة عنصر جديد لم يكن موجودًا في البنية العميقة لها ، ويمكن التعبير عنها رياضيًا بالقانون الآتي[٤] :

$$\mathbf{A \longrightarrow A + B}$$

أ ← أ + ب

وقد يكون القانون الرياضي للزيادة على النحو الآتي[٥] :

$$\mathbf{A \longrightarrow A + B : B \notin A}$$

أ ← أ + ب : ب ∉ أ

(١) ينظر : النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٥٩ .

(٢) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، د. خليل أحمد عمايرة : ٨٧ .

(٣) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : ١٥٢ .

(٤) ينظر : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية (بحث) : ٤٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ .

ملامح الزيادة في المقتضب

وردت لفظة (الزيادة) في كتاب المقتضب مراتٍ متعددة ، وبهذه الصيغة على سبيل المثال لا الحصر[١] ، وهي عنده بمعناها الاصطلاحي : إضافة عناصر للبنية العميقة تؤدي إلى تغيير المبنى والمعنى معًا لغرضٍ يقتضيه السياق ، أو المعنى ، كما استعمل مصطلح (الإلحاق)[٢] ؛ للدلالة على الزيادة أيضًا .

والزيادة لغةً : هي من زِيْدَ ، وهو أصلٌ يدل على الفَضْل ، وزاد الشيء فهو زائد[٣] ، وزاد الشيء يزيدُ زَيْدًا وزيادةً ، أي : ازداد[٤] ، والزَيْدُ والزِيْدُ : الزيادة[٥] .

فالزيادة هي : كلّ ما زاد على البنية السطحية دون البنية العميقة ، فهي فضلة تدخل على الجملة ؛ لتؤدي غرضًا ما كأن يكون توكيدًا أو غير ذلك .

وقد تعددت أوجه الزيادة في المقتضب فمنها مثلاً : أسلوب التوكيد ، والنفي ، والأفعال الناسخة ، والأحرف المشبهة بالفعل ، وغيرها .

نأخذ بعضًا من أوجه الزيادة :

أ – النفي

يعدُّ النفي عنصرًا أو وجهًا من أوجه الزيادة التي تطرأ على الجملة ، وهو باب من أبواب المعنى ، فبه يهدفُ المتكلم إلى " إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبتٍ إلى ضدّه ، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه ، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك "[٦] .

والمبرِّد لم يخصص بابًا خاصًّا للنفي في كتابه (المقتضب) ، وإنّما وُجِدَ النفي منثورًا في أبواب مختلفة ، والنفي في استعمال المبرِّد هو : " إنّما يكون على جهة ما كان موجبًا ، فإنّما أعلمتَ السامع من الذي نفيتَ عنه أن يكون فاعلاً ، فكذلك إذا قلت

(١) ينظر : المقتضب : ١٤٤/١ ، ١٧٣ ، ١٩١ ، ١٠٢/٢ ، ١٥/٣ ، ٢١٠ ، ١٨/٤ ، ٣٦ ، ٨٠ ، وغيرها .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٤٣/١ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، وغيرها .

(٣) ينظر : مقاييس اللغة (زيد) : ٤٠/٣ .

(٤) ينظر : الصحاح (زيد) : ٤٨١/٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٨٢/٢ .

(٦) أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ، د. خليل عمايرة : ٥٦ .

: لم يضربْ عبدُ الله زيدًا ، عُلِمَ بهذا اللفظ من ذكرنا أنّه ليس بفاعل ومَنْ ذكرنا أنّه ليس بمفعول ، ألا ترى أن القائل إذا قال : (زيدٌ في الدار) فأردتَ أن تنفي ما قال ، أنّك تقول : ما زيدٌ في الدار فتردَّ كلامَهُ ثمّ تنفيه "[١] .

أمّا أدوات النفي التي تجعل الجملة المثبتة (المولَّدة) جملة منفية (محوَّلَة) فهي : (لم[٢] ، ولن[٣] ، وما[٤] ، ولا[٥] ، وإنْ[٦] ، ولمّا[٧] ، وليس[٨]) ، فهذه أدوات لنفي الجملة المولَّدة المثبتة ، وأنّ بعضها يدخل على الجملة الفعلية ، وبعضها الآخر يدخل على الجملة الاسمية مع بقائها على ما كانت عليه ، فإن كانت جملة اسمية تبقى على حالها اسمية ، وإن كانت جملة فعلية تبقى فعلية بعد التحويل[٩] ؛ لأنّ " الاسمية أو الفعلية تركيبي بنائي ، أمّا القول بالتحويل والتوليد ، فإنّ ارتباطه يكون بالمعنى الأصل القريب ، أو التوليدي بالمعنى البعيد ، أو التحويلي "[١٠] .

وقد ورد النفي في كتب النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه والمبرِّد وأفردوا له أبوابًا مستقلة ، ولو أخذنا الجملة في نصّ المبرد (لم يضربْ عبدُ الله زيدًا) نرى أنّ بنيتها

---

(١) المقتضب : ١/١٤٦ – ١٤٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٨٥ ، والكتاب : ١/١٣٦ ، ٣/٨ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١/١٨٥ ، ٢/٦ ، والكتاب : ١/١٣٥ ، والأصول في النحو : ٢/١٦٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/٣٨ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١/١٨٦ ، ٤/٩٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، والكتاب : ١/٥٧ ، والأصول في النحو : ١/٩٤ ، وشرح المفصل : ١/٢٦٧ – ٢٦٨ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤/٣٨٢ ، والكتاب : ٢/٢٩٩ ، وشرح التسهيل : ١/٣٦٨ – ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ١/٢٦٢ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢/٣٥٩ ، والكتاب : ٣/١٥٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٢/٤٣ ، والكتاب : ٣/٨ .

(٨) ينظر : المقتضب : ٤/٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، والكتاب : ١/٥٧ ، والأصول في النحو : ١/٩٣ ، وشرح التسهيل : ١/٣٦٨ .

(٩) ينظر : أسلوبا النفي والاستفهام في العربية : ٥٩ .

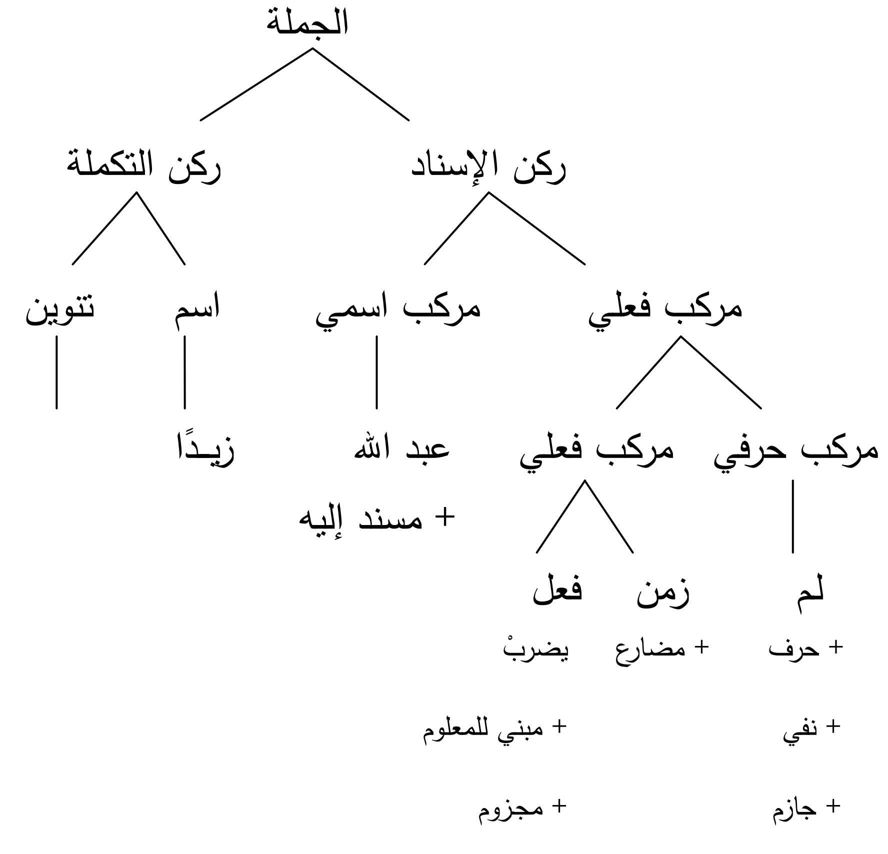
(١٠) المصدر نفسه .

الأولى التوليدية هي (يضربُ عبدُ اللهِ زيدًا) فدخل عليها عنصر تحويلي بأداة النفي (لم) فتحوّلت بزيادة أداة النفي عليها ، أمّا القواعد التي مرّت بها الجملة ، فهي :

١- الزيادة : وبيَّنا أنّ بنيتها التوليدية هي (يضربُ عبدُ الله زيدًا) فتحوّلت بزيادة عنصر النفي (لم) إلى جملة تحويلية مع بقائها فعلية ، فتمّ نفي وقوع الضرب على (زيد) من قِبَلِ (عبد الله) ، وعلى النحو الآتي :

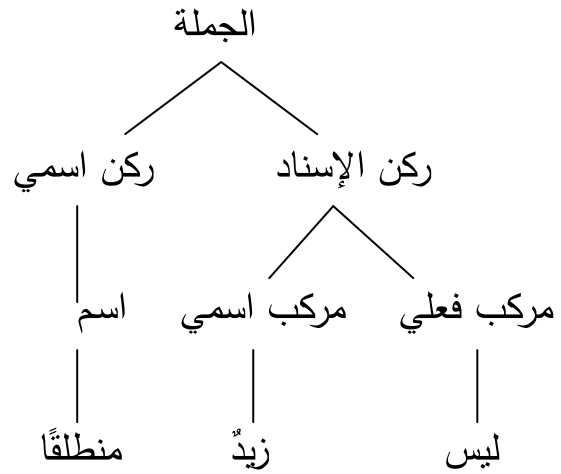
يضربُ عبدُ الله زيدًا ⟵ لم يضربْ عبدُ اللهِ زيدًا

٢- الإحلال : تمّ إحلال السكون محلّ الضمة في المركب الفعلي (يضرب) بسبب تأثير المركب الحرفي (لم) الجازم ، وتمّ إحلال المركب الحرفي (لم) محلّ المركب الفعلي (يضرب) فتقدّم عليه . ويمكن تمثيل الجملة التحويلية بالمشجّر الآتي :



لم يضربْ عبدُ اللهِ زيدًا ، جملة تحويلية منفية (فعلية)

ونأخذ مثالاً آخر من كتاب المقتضب ونحلله بالطريقة نفسها (طريقة المشجّر) : (ليس زيدٌ منطلقًا)(١) :



وبهذا نستطيع القول : إنّ النفي هو عنصر تحويلي يطرأ على الجملة التوليدية فيحولها إلى بنية سطحية تحويلية ، كما أنّ الجملة في اللغة الإنجليزية تتمتع بعنصر النفي لكن لكلّ لغةٍ طبيعتها .

٢- التوكيــــد

التوكيد هو التوثيق ، ومنه وكَّدتُ اليمين ، والتوكيد يُخرجُ الكلامَ من الشك(٢) ، وهو وجه آخر من أوجه التحويل بالزيادة ، فبهِ " يتمّ تحويل الجملة من جملة مولدة غير مؤكّدة إلى جملة تحويلية مؤكدة "(٣) ، مع بقاء الجملة الاسمية أو الفعلية على حالها كما كانت قبل التحويل(٤) ، وقد ورد مصطلح التحويل عند المبرِّد في (المقتضب) باللفظ نفسه(٥) ، كما عبَّر عنه بـ (النعت)(٦) في أحد المواضع ، وإنّ

(١) ينظر : المقتضب : ١٨٩/٤ ، والقواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، د. حسام البهنساوي : ١٣٢ .

(٢) ينظر : لسان العرب (وكد) : ٤٩٠٥/٦ .

(٣) جذور النظرية التوليدية التحويلية : ١٠٤ .

(٤) ينظر : في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي : ٢١٦ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢١٠/٣ ، ٢١٢ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٧٣/٤ ، ٣٧٤ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢١١/٣ .

العرب إذا أرادت إيضاح ما جاءت به ، زادت عليه وتركت الإيجاز ، ومكَّنت المعنى لذلك توكيدًا[1] .

فالفائدة من التوكيد هي : " التحقيق وإزالة التجوّز في الكلام ؛ لأنّ من كلامهم المجاز "[2] ، وهو على ضربين : الأول : لفظي ، والآخر : معنوي[3] ، وذكر المبرِّد المصادر التي تقع موقع التوكيد ، مثل : (حقًّا)[4] ، والقَسَم[5] ، وألفاظ أخرى[6] .

وكَثُرَ حديثه عن التوكيد بالحرف والضمير ، وألفاظ التوكيد المعنوي ، فمن حديثه عن التوكيد بالحرف ، جعل كلاً من الحروف الآتية توكيدًا للجملة ، والحروف هي : (إنّ[7] ، إنّما[8] ، لكنّ[9] ، اللام[10] ، نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة[11] ، الباء[12]) .

ومن حديثه عن التوكيد بالحرف ما جاء في كلامه عن التوكيد باللام ، إذ قال : " فإن قلت : لا أَبَا له ، فالتقدير : لا أباهُ ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ... "[13] ،

---

(١) ينظر : الخصائص : ١٠١/٣ .

(٢) أسرار العربية : ٢٨٣ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٠١/٣ – ١٠٢ ، وأسرار العربية : ٢٨٤ ، وشرح التسهيل : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٨/٣ ، وشرح المفصل : ٢١٨/٢ – ٢١٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٦٦/٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣٣/٢ .

(٦) مثال ذلك : طرًّا ، قاطبةً ، خمستهم ، ينظر : المقتضب : ٢٣٨/٣ – ٢٣٩ ، ٢٤١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩/٤ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦٠/٢ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٩/١ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧٣/٤ ، والجنى الداني (للمرادي) : ١٠٧ .

(١١) ينظر : المقتضب : ١١/٣ ، والجنى الداني : ١٤١ ، والجمل في النحو : ٤٩٠ .

(١٢) ينظر : المقتضب : ٣٧١/٤ ، والجنى الداني : ٥٥ ، والتراكيب النحوية في سورة المائدة ، بهيجة أبو الشعير : ٨٤ .

(١٣) المقتضب : ٣٧٤/٤ .

فجاء باللام ؛ لتوكيد الكلام وتقوية المعنى ، ولبيان ذلك نجري تحليلاً لقوله : (لا أبا له) ، إذ الجملة التوليدية لها هي : (لا أباهُ) وقد مرّت بالقوانين التحويلية الآتية :

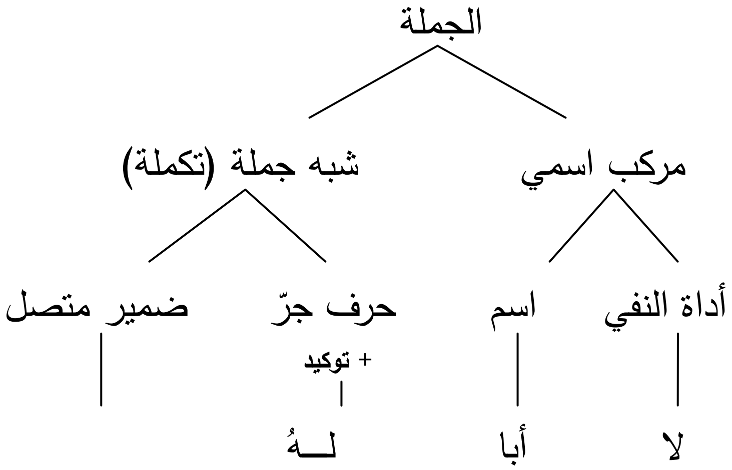
١- **الزيـــادة** : إذ دخلت (لام التوكيد) على الجملة التوليدية ، فتحوّلت إلى جملة تحويلية وعلى النحو الآتي :

لا أباه ← لا أبا لَهُ

٢- **إعادة الترتيب** : فرتبة (الهاء) الضمير المنفصل قبل دخول اللام هي بعد (ألف) أبا ، فتغيرت رتبتها بعد دخول لام التوكيد عليها ، وعلى النحو الآتي :

لا أباه ← لا أبا لَهُ

ويمكن تمثيل الجملة التحويلية بالمشجّر الآتي :



أمّا الزيادة بالتوكيد المعنوي في المقتضب ، فمنه حديثه عن (كِلا) ، إذ قال : " ... وإنّما أقولُ : جاءني أخواك كلاهما ؛ لأُعْلِمَ السامع أنّه لم يأتِ واحدٌ "[١] ، وإنّما جاء التوكيد بـ (كلاهما) ؛ لأنّ المؤكَّد مثنى ، فالتوكيد يتبع المؤكَّد في أحواله جميعها[٢] ، فالجملة بنيتها السطحية – هذه – محولة عن جملة توليدية خالية من التوكيد (كلاهما) ، وقد مرّت الجملة بالقانون التحويلي الآتي :

---

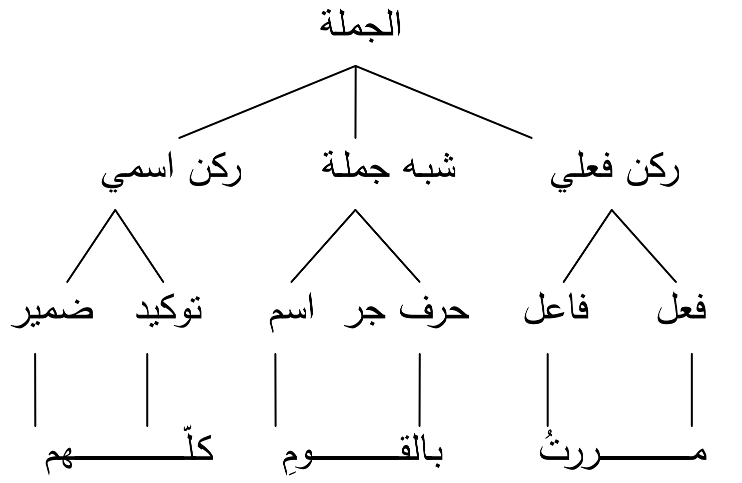
(١) المصدر نفسه : ٢٤٣/٣ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٩٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٩٤/٣ .

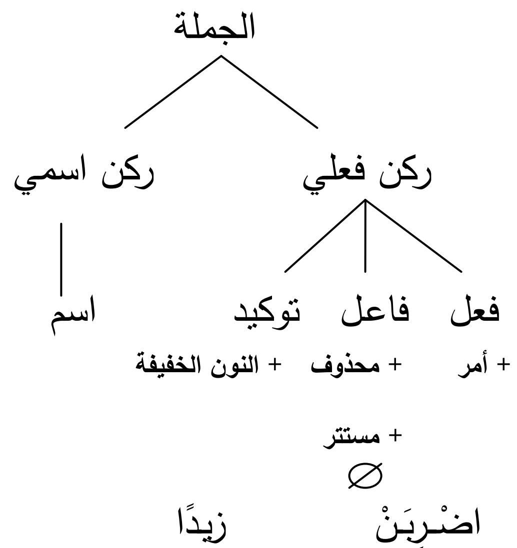
١- **الزيادة :** فقد زِيدت الجملة التوليدية بدخول لفظ توكيدي ؛ لتُصبحَ تحويلية وعلى النحو الآتي :

جاءني أخواك ⟵ جاءني أخواك كلاهما

ونأخذ مثالاً آخر : (مررتُ بالقومِ كلّهم)[1] ونحلله بطريقة المشجّر على النحو الآتي :



ومثال آخر : (اضرِبَنْ زيدًا)[2] :



(١) ينظر : المقتضب : ٢٣٩/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢/٣ .

٣- التعجب

ومن أنواع الزيادة في المقتضب (أسلوب التعجب) وهو من أساليب الإفصاح في العربية ، والتعجب: " انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمرٍ يخفى سببُهُ "[١] ، والمراد بالانفعال : " تأثّر النفس عند الشعور بالأمر المذكور "[٢] ، وهو ضربان : الأول : لا ضابطَ له ويُعرف بالقرينة ، وهو ما اصطلح عليه النحاة بـ (سماعي) ، والآخر : نوع قياسي ، وله صيغتان : ما أفعلَهُ ، وأَفْعِلْ بهِ[٣] ، وقد تناوله جلُّ النحاة، وأفردوا له بابًا، وفصّلوا فيه القول .

أمّا المبرِّد فقد ورد عنده التعجب في باب تحت تسمية (باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرُّف غيره من الأفعال ،ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب)[٤] ، ومثّله بقوله : " وذلك قولك : " ما أحسنَ زيدًا "[٥] ، ووضّح المبرّد كيفية دخول معنى التعجب في الصيغة بقوله : " فإن قال قائلٌ : فإذا قلت : ما أحسنَ زيدًا ، فكان بمنزلة : شيءٌ حسَّنَ زيدًا فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك في قولك : شيءٌ أحسن زيدًا ؟ قيل له : قد يدخل المعنى في اللفظ ، ولا يدخل في نظيره ، فمن ذلك قولهم : عَلِمَ اللهُ لأفعلَنَّ ، لفظه لفظ : رزق الله ، ومعناه القسم "[٦] ، و (ما) قد أدخلت معنى التعجب في الصيغة أيضًا ، فـ (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسنَ) فعل وهو خبر ، و (زيدًا) مفعول به للفعل ، وتقدير ذلك : شيءٌ أحسنَ زيدًا[٧] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٢٨/٤ ، وينظر : شرح المفصل : ٤١١/٤ ، ودليل السالك : ١٤١/٢ .

(٢) دليل السالك : ١٤٢/٢ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٩٨/١ – ٩٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٨/٤ ، ودليل السالك : ١٤١/٢ ، وشرح قطر الندى : ٣٢٠ .

(٤) المقتضب : ١٧٣/٤ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه : ١٧٥/٤ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٣/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٦٩/٣ .

وذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) إلى أنّ (ما) موصولة والجملة التي بعدها صلتها وخبرها محذوف ، وتقديرها : (الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ أو موجود)[١] .

فالتعجب يتمّ به تحويل الجملة من توليدية عميقة إلى تحويلية سطحية ، ومصطلح التعجب ورد في المقتضب بصيغته (التعجب)[٢] .

إذن فالتعجب وجه من أوجه الزيادة في المقتضب ، ونجري تحليلاً لتبيين ذلك :

ما أحسنَ زيدًا !

الجملة التوليدية هي : شيءٌ أحسن زيدًا ، وقد مرّت الجملة بالقوانين التحويلية الآتية :

١- **الحذف** : فقد حُذِف المسند إليه (شيءٌ) من البنية العميقة ، وجيء بـ (ما) محلّها ؛ لتفيد معنًى جديدًا وهو التعجب .

شيءٌ أحسنَ زيدًا ← ما أحسنَ زيدًا !

٢- **الزيادة** : فقد دخلت (ما) ؛ لتجعل الجملة تعجبية تحويلية :

شيءٌ أحسنَ زيدًا ← ما أحسنَ زيدًا !

٣- **الإحلال** : فقد حلّ العنصر (ما) محلَّ المسند إليه المحذوف (شيءٌ) فصارت الجملة :

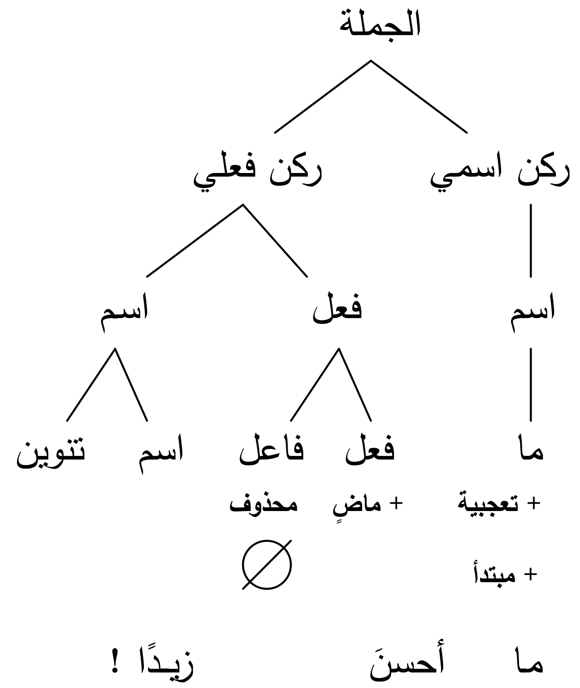
شيءٌ أحسنَ زيدًا ← ما أحسنَ زيدًا !

ويمكن تحليل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، وعلى النحو الآتي :

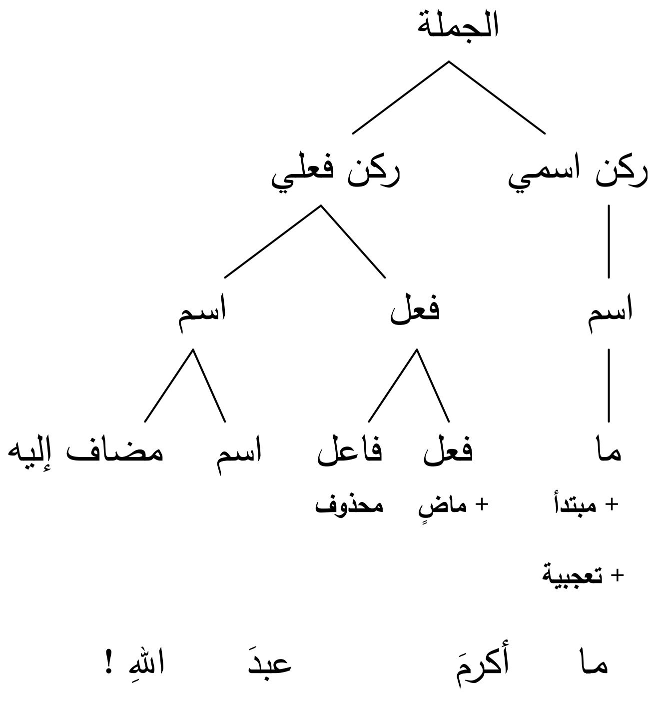
---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٦٩/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٧٣/٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ .



ونأخذ مثالاً آخر ونحلله بالطريقة نفسها : ما أكرمَ عبدَ اللهِ ! ، والتقدير : شيءٌ أكرمَ عبدَ اللهِ(١) :



(١) ينظر : المقتضب : ١٧٣/٤ .

٤- كـان وأخـواتهـا

النواسخ هي وجه من أوجه الزيادة عند المبرِّد في المقتضب ، والنواسخ في العربية ستة : ثلاثة منها أفعال ، وثلاثة أحرف[١] ، والنواسخ جمعُ ناسخ ، وهو في اللغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة[٢] ، وتحويل الشيء إلى شيء آخر[٣] .

أمّا في الاصطلاح : فهي ترفع حكم المبتدأ والخبر وتغيّره[٤] ، فـ (كان) وأخواتها من الأفعال الناسخة تدخل على الجمل الاسمية فتغيرها وتزيل الحكم عنها ، فهي بذلك تعدُّ من عناصر التحويل بالزيادة في الجملة ، فدخولها على الجملة يعطي معنى آخر غير الذي كانت عليه – الجملة – قبل دخول هذه النواسخ ، فهي تزيد من توكيد معنى الجملة ، وتحوِّل زمن بنيتها إلى الماضي[٥] ، ؛ لذا فدخولها على الجملة تحوّلها من بنيتها العميقة التوليدية إلى بنية سطحية تحويلية .

وقد ذكر المبرّد هذا النوع من التحويل وأفرد له بابًا وذلك تحت تسمية : (باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[٦] ، فقد عبّر المبرّد عن اسم (كان) بـ (اسم الفاعل) مجازًا ؛ وذلك لشبهه به ، وعبّر عن خبرها بـ (مفعول) أيضًا مجازًا للسبب نفسه .

ووضَّح معنى ذلك قائلاً : " واعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه : الابتداء والخبر ، وإنّما دخلت (كان) ؛ لتُخبرَ أنّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك "[٧] .

وذكرنا أنّها أفعال بدليل قول المبرّد : " وإنّما صُرِّفْنَ تصرّف الأفعال ؛ لقوتهنّ وأنّك تقول فيهنّ : يفعلُ ، وسيفعلُ ، وهو فاعل ، ويأتي فيهنّ جميع أمثلة الفعل "[١] .

---

(١) ينظر : دليل السالك : ١٩٤/١ ، وشرح قطر الندى : ١٢٦ .

(٢) ينظر : لسان العرب (نسخ) : ٤٤٠٧/٦ .

(٣) ينظر : مقاييس اللغة (نسخ) : ٤٢٤/٥ .

(٤) ينظر : دليل السالك : ١٩٤/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ ، ٤١٤ .

(٧) المصدر نفسه .

فدخولها على المبتدأ والخبر يجعل المبتدأ اسمها وهو مرفوع والخبر خبرها وهو منصوب ، وقد اختلف النحاة في مَنْ رفع المبتدأ هل هي كان أو غيرها ؟ فمذهب البصريين أنّ الاسم ارتفع بـ (كان) وإنّما عملت " تشبيهًا لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو : ضرب ، فرفع اسمها تشبيهًا بالفاعل من حيث هو مُحدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهًا بالمفعول "[٢] ، وهذا مذهب سيبويه[٣] ، وتابعه المبرّد[٤] .

أمّا الفراء فيرى أنّ الاسم ارتفع ؛ لشبهه بالفاعل ، والخبر قد انتصب لشبهه بالحال ، وهذا ما يراه الكوفيون[٥] .

وأخوات (كان) هي : " صار ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس "[٦] ، وما كان في معناهنّ من " ما فتئ ، وما انفكّ ، وما بَرِحَ "[٧] ، ولهنّ من الحكم ما لـ (كان) ، وقد أطلق سيبويه على اسم (كان) (اسم الفاعل) ، وعلى خبرها (اسم المفعول) مجازًا[٨] .

ويرى المبرّد أنّها " أفعال صحيحة كضَرَبَ ... إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ؛ وذلك أنّك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك ، فالأخ هو عبد الله في المعنى ، وإنّما مجاز هذه الأفعال ... مجاز الابتداء والخبر "[٩] ، والدليل على أنّ دخول هذه الأفعال على الجملة هو للزيادة ، والتحوّل في المعنى ، قول المبرّد : " و

---

(١) المقتضب : ٣/٩٧ ، ٣٣ ، وأسرار العربية : ١٣٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٣٥٣ .

(٣) ينظر :الكتاب:١/٥٤.

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/٩٧ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١/٣٥٣ .

(٦) المقتضب : ٣/٩٧ ، وينظر : شرح التسهيل : ١/٣٣٣ ، وشرح ابن عقيل : ١/١٢١ ، وشرح قطر الندى : ١٢٦ .

(٧) شرح قطر الندى : ١٢٦ ، وينظر : شرح التسهيل : ١/٣٥٢ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١/٤٥ ، وشرح التسهيل : ١/٣٥٢ .

(٩) المقتضب : ٤/٨٦ .

(كان) بهذه المنزلة إنّما دخلت على قولك : زيدٌ منطلقٌ ؛ لتوجبَ أنّ هذا فيما مضى ، والأصل الابتداء والخبر ، ثمّ تلحقها معانٍ بهذه الحروف "(١) .

والآن نجري تحليلاً للجملة التي قدّمها المبرّد، ونبيّن ما جرى عليها من قوانين تحويلية : كان عبدُ اللهِ أخاك :

١- **الزيادة** : فالجملة قبل دخول (كان) عليها هي (عبدُ الله أخوك) ابتداء وخبر ، فزيدت الجملة بدخول (كان) فأصبحت : كان عبدُ الله أخاك ، ودخولها حوّل زمن الجملة إلى الماضي.

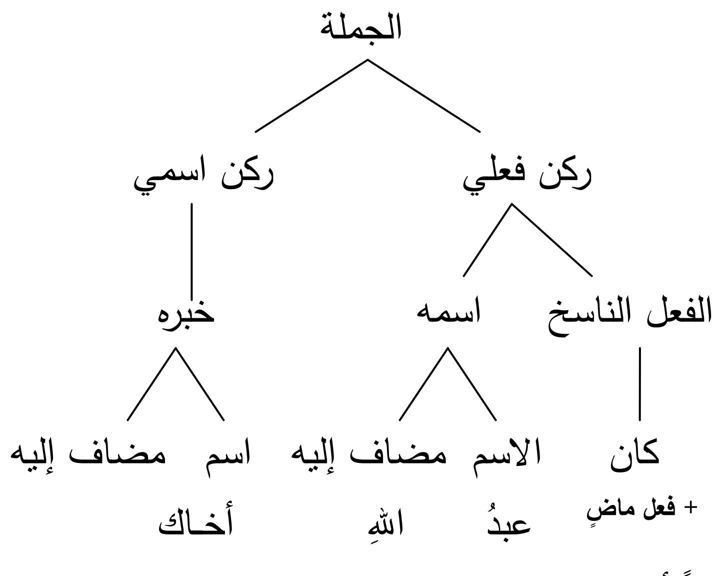
عبدُ الله أخوك ←بالزيادة كان عبدُ الله أخاك

٢- **إعادة الترتيب** : فترتيب الجملة هو (م + خ) فدخلت (كان) على المبتدأ فكانت رتبتها قبله : عبدُ الله أخوك ←—— كان عبدُ الله أخاك

٣- **الإحلال** : فقد حلّ الفعل الناسخ (كان) محلّ المبتدأ :

عبدُ الله أخوك ←—— كان عبدُ الله أخاك

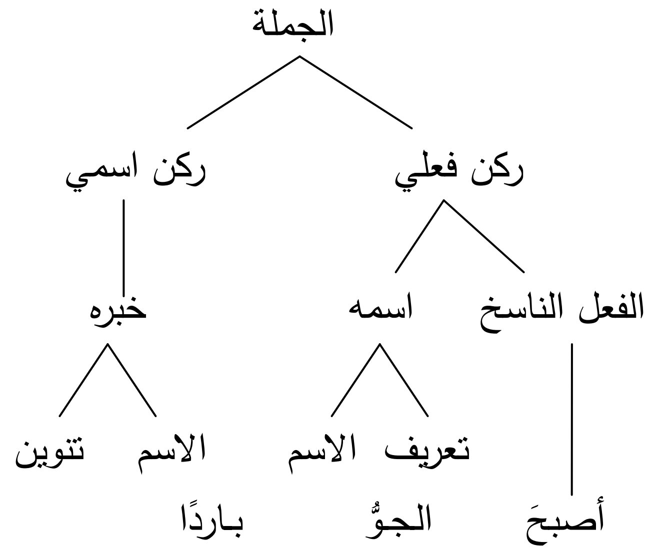
أمّا تحليل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، فيكون على النحو الآتي :



ونأخذ جملةً أخرى، ونجري عليها التحليل بطريقة المشجّر ، وعلى النحو الآتي :

أصبح الجوُّ باردًا ، والأساس : الجوُّ باردٌ

(١) المصدر نفسه .



فإنّ (أصبح) بمنزلة (كان) التي يكون لها اسمٌ وخبر[١] .

<u>٥ – إنَّ وأخـــواتـهـا</u>

جاءت تحت تسمية (باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال)[٢] ، وقد عدَّها المبرِّد خمسة ؛ لأنّه عدَّ (إنَّ وأنَّ) حرفًا واحدًا ، وهي في جزء من أحكامها تكون كـ (كان) وأخواتها ؛ لذا لن أطيل الكلام عنها ، وإنّما نذكر ما ذكر المبرِّد عنها من أحكام .

وهذه الأحرف هي : " إنّ ، وأنّ ، ولكنَّ ، وكأنّ ، وليتَ ، ولعلَّ "[٣] ، ووضّح سبب تسميتها بـ (الحروف المشبهة بالفعل) ؛ " لأنّها لا تقع إلاّ على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بُنِيت أواخرها على الفتح ، كبناء الواجب الماضي "[٤] ، وعملها هو أنّها تنصب الأول اسمًا لها ، وترفع الثاني خبرًا لها ، فهي بذلك تشبه ما قُدِّم مفعوله من الأفعال نحو : ضَرَبَ زيدًا عمرو[٥] ، وإن قيل : لِمَ قُدِّم المنصوب وتأخّر المرفوع

---

(١) ينظر : المقتضب : ٩٦/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠٧/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٧/٤ ، ١١٤ ، وينظر : شرح المفصل : ٢٥٤/١ .

(٤) المقتضب : ١٠٨/٤ ، وينظر : أسرار العربية : ١٤٨ ، والمقدمة الجزولية في النحو : ١٠٩ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٠٩/٤ .

؟ قيل لوجهين : " أحدهما : إنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنًى ، فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب لم يُعْلَم هل هي حروف أو أفعال ؟ ، والوجه الثاني : إنّ هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنًى حُمِلَت عليه في العمل ، فكانت فرعًا في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ ، فألزموا الفرع الفرع "(١) .

وعلى ما تقدّم يمكننا القول : إنّ (إنّ) وأخواتها عناصر زيادة تدخل على الجملة الاسمية ؛ لتفيد المعنى الذي تحمله كلّ أداة منها ، فدخولها على الجملة الاسمية التوليدية الخبرية يحوّلها إلى جملة تحويلية مؤكَّدة(٢) .

ونجري تحليلاً لجملة المبرّد (إنّ زيدًا منطلقٌ) نجدها قد مرّت بالقواعد التحويلية الآتية :

١- **الزيادة** : فالجملة التوليدية هي (زيدٌ منطلقٌ) تحمل معنى الإخبار المجرّد وبدخول (إنّ) عليها أضاف إلى الجملة معنى التوكيد ، والتنوين في الاسم علامة النصب :

زيدٌ منطلقٌ ←—— إنّ زيدًا منطلقٌ

م + خ　　　V* (م + خ)

٢- **إعادة الترتيب** : فترتيب الجملة قبل دخول (إنّ) عليها هو :

م + خ ←　(م) مرفوع + (خ) مرفوع ← جملة اسمية خبرية توليدية

وبعد دخول (إنّ) تحوّلت الجملة إلى تحويلية سطحية :

زيدٌ منطلقٌ ← إنّ زيدًا منطلقٌ

٣- **الإحلال** : إذ حلّ عنصر الزيادة التحويلي (إنّ) محلّ المبتدأ المرفوع (زيدًا) فتحوَّلت إلى جملة تحويلية سطحية :

زيدٌ منطلقٌ ←—— إنّ زيدًا منطلقٌ

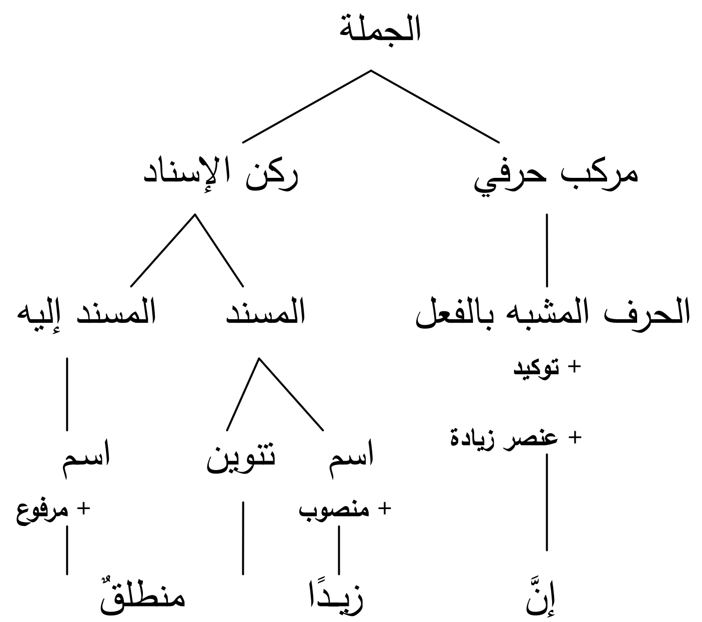
ونُمثل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، وعلى النحو الآتي :

---

(١) أسرار العربية : ١٤٩ – ١٥٠ .

(٢) ينظر : مقدمة في اللسانيات : ٣٠٤ .

* الرمز (V) يشير إلى معنى التوكيد .



٦ – أفعــال المقـاربـة

تُعدُّ هذه الأفعال من أوجه التحويل بالزيادة في المقتضب ؛ لأنّ دخولها على الجملة يحوّل الجملة التوليدية إلى سطحية تحويلية . وتناول المبرِّد هذه الأفعال في باب " الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة في المقاربة "[١] ، والأفعال هي : (عسى ، ولعلّ ، وكادَ ، وجعل ، وأخذ ، وكَرَبَ)[٢] ، وقد عدَّ المبرّد (لولا)[٣] من هذه الأفعال إلاّ أنّه أفرد لها بابًا ، وبيّن أنّ هذه الأفعال كـ (كان) وأخواتها بدخولها على المبتدأ والخبر ، ولا بدَّ لها من فاعل ، وقد نصَّ على ذلك قائلاً : " اعلم (أنّه) لا بدَّ لها من فاعل ؛ لأنّه لا يكون فِعلٌ إلاّ وله فاعل ، وخبرها مصدر ؛ لأنّها لمقاربته ، والمصدر اسم الفعل ، وذلك قولك : عسى زيدٌ أنْ ينطلق ، وعسيتُ أنْ أقومَ ، أي دنوتُ من ذلك وقاربته بالنية و (أنْ أقوم) بمعنى : القيام "[٤] .

---

(١) المقتضب : ٦٨/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٨/٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، والكتاب : ١٥٧/٣ – ١٥٨ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٩/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٧٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٨/٣ .

وذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنّ حقّ هذه الأفعال أن تكون في باب (كان وأخواتها) ؛ وذلك لمساواتها لها في دخولها على المبتدأ والخبر ، ورفعها الاسم ونصبها الخبر إلاّ أنّها أُفْرِدت في باب ؛ لأنّها نَدَرَ مجيء الخبر فيها اسمًا[1] .

ونجري تحليلاً للجملة التحويلية في نصّ المبرّد (عسيتُ أن أقومَ) لنُبيّن القواعد التحويلية التي مرّت بها :

١- **الزيادة** : فالجملة التوليدية لها (دنوتُ من القيام) وتحوّلت إلى تحويلية سطحية بدخول (عسى) عليها :

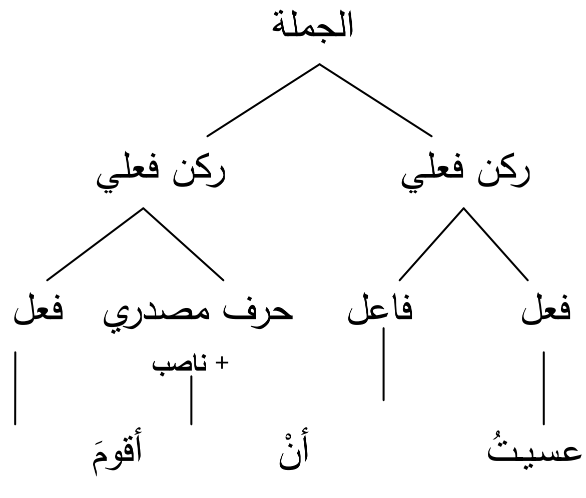
دنوتُ من القيام ←── عسيتُ أنْ أقومَ

٢- **إعادة الترتيب** : فبدخول فعل المقاربة (عسى) تحوّل ترتيب الجملة .

٣- **الإحلال** : فقد حلّ عنصر الزيادة محلّ الركن الفعلي (دنوت) على النحو الآتي :

دنوتُ من القيام ←── عسيتُ أنْ أقوم

ونوضّح الجملة التحويلية بطريقة المشجّر :



ولذلك يكون أصل هذه النواسخ المبتدأ والخبر ، ودخلت هذه النواسخ لتعطيَ معنًى ،أو غرضًا يقتضيه السياق ؛ لأنّ عملية الإسناد باقية على حالها على الرّغم من

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٩/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٩/١ - ١٥٠ .

تغيّر حركة المبتدأ فيها ، من دون أن تمسَّ جوهر التركيب ، أو تحوّر طبيعة العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه[1] .

وربّما هذا ما جعل بعض الباحثين يُعدّون " جملة كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، فروعًا متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) "[2] ، ولذلك تكون النواسخ من عناصر التحويل بالزيادة في الجملة النواة التوليدية الاسمية[3] ، ونصّ ابن هشام (ت٧٦١هـ) على وجود هذا الأصل التوليدي للجملة الاسمية ، إذ قال في زيادة الباء : " إنّها زِيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر "[4] .

٧ – أفعال المدح والذم

تقع أفعال المدح والذمّ على مضمر يفسره ما بعده ، ويكون التفسير لذلك لازمًا ، هذا ما وضّحه المبرِّد بقوله : " أمّا (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فلا يقعان إلاّ على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازمٌ "[5] ، وهما فعلان ماضيان وفاعلهما يرتفع بهما[6] على مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليها ؛ لأنّ حرف الجرّ يختصّ بالأسماء[7] .وذهب الفرّاء الى أنّهما فعلان غير متصرّفَيْن ، بجواز دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، ويمثّله قوله (نِعْمتِ المنزلُ دارَك) [4] .

---

(١) ينظر : النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٦١ .

(٢) نظرية النحو العربي : ٥٩ ، وينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٠١ وما بعدها ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٦٢ .

(٣) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٠٢ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٦٢ .

(٤) مغني اللبيب : ١٦٩/٢ .

(٥) المقتضب : ١٣٩/٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، والأصول في النحو : ١١١/١ .

(٧) ينظر : أسرار العربية : ٩٦ – ٩٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن (للفرّاء) : ١/ ٢٦٧ ، ٢/ ١٤١-١٤٢ .

ويأتي فاعلهما على حالات منها : معرفٌ بـ (ال) وهذا ما وضّحه المبرّد بقوله : " فأمّا ما كان معرفة بالألف واللام فنحو قولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبِئْسَ الرجلُ عبدُ الله ، ونِعْمَ الدارُ دارُكَ ... وإنْ شئت قلت : نِعْمت الدارُ ... وبِئْست الدابةُ دابّتُكَ "(١) ، ورفع المخصوص بالمدح والذمّ يكون على ضربين : " أحدهما : أنّك لمّا قلتَ : نِعْمَ الرجلُ ، فكأنّ معناه : محمودٌ في الرجال ، قلت : زيدٌ على التفسير كأنّه قيل : مَنْ هذا المحمود ؟ فقلت : هو زيد ، والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فأخّرته ، وكان موضوعه أن تقول : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ "(٢) ، وتَظهر الصبغة التحويلية على كلام المبرّد فيما ذكرنا .

وقد أجاز المبرّد مجيء المظهر (التمييز) مع فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) للتوكيد قائلاً : " واعلم أنّك إذا قلت : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فقولك : (رجلاً) توكيد ؛ لأنّه مستغنٍ عنه بذكر الرجل أولاً ، وإنّما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهمًا ، إنّما ذكرتَ الدرهم توكيدًا ، ولو لم تذكره لم تَحْتَجْ إليه "(٣) . وتابعه في ذلك الجزولي (ت٦٠٧هـ)(٤) ، ومنعه سيبويه(٥) .

أمّا حديثه عن (حبّذا) فيرى أنّ الأصل فيها هو " حبّذا الشيءُ ؛ لأنّ (ذا) اسم مبهم يقع على كلّ شيء ، فإنّما هو حبَّ هذا ، مثل قولك : كَرُمَ هذا "(٦) ، فهو جعل (حبَّ) و (ذا) اسمًا واحدًا مبتدأ ، ولَزِمَ طريقة واحدة كـ (نِعْمَ وبِئْسَ) فتقول : حبّذا عبدُ اللهِ ، ولا يجوز : حبّذه ؛ لأنّها اسمٌ واحدٌ(٧) .

---

(١) المقتضب : ١٣٩/٢ ، وينظر : الأصول في النحو : ١١٢/١ .

(٢) المقتضب : ١٣٩/٢ – ١٤٠ ، وينظر : الأصول في النحو : ١١٢/١ .

(٣) المقتضب : ١٤٨/٢ ، وينظر : الأصول في النحو : ١١٧/١ ، والمقدمة الجزولية في النحو : ١٦٠ .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو : ١٦١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه (الحاشية الأولى) .

(٦) المقتضب : ١٤٣/٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه .

فالجملة (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) جملة تحويلية من جملة توليدية أصلها : (زيدٌ محمودٌ في الرجال) ، ومرّت هذه الجملة بقوانين تحويلية هي :

١- **الحذف** : فقد حُذِفَ المركب الاسمي (محمود في الرجال) بدخول عنصر الزيادة (نِعْمَ) ؛ لأنّها تدلّ على المدح :

زيدٌ محمود في الرجال ⟵ زيد + ∅

زيدٌ + ∅ (حُذِفَ ما دلَّ على المدح) ⟵ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ

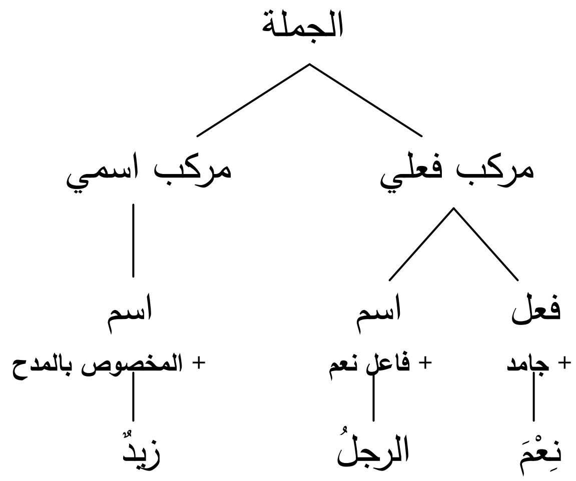
الزيادة : فقد زِيدت (نِعْمَ) بوصفها عنصرًا تحويليًا بالزيادة :

زيدٌ + ∅ ⟵ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ

٣- **الإحلال** : فقد حلَّ (نعم) عنصر الزيادة الدال على المدح محلَّ المركب الاسمي (محمود في الرجال) :

محمودٌ في الرجال زيدٌ ⟵ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ

ويكون تحليل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر على النحو الآتي :



٨ – التـمـيـيـز

التمييز في كتب العربية هو : " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة "(١) ، فالجملة التوليدية التي فيها التمييز مبهمة قبل دخوله عليها ، وبدخوله

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥٣/٢ ، وينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٧ .

تكون بنيتها السطحية أكثر وضوحًا وتفسيرًا ، يقول المبرّد : " اعلم أنّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره ، ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عوامله "[1] ، وبيّن أن التمييز يأتي مُبيِّنًا عن نوعه كقولك : (عندي عشرون درهمًا) ، فلو قلت : (عندي عشرون) ذكرتَ العدد مبهمًا ، وبقولك : (درهمًا) فقد عرَّفت الشيء المبهم بذكر واحدٍ يدلّ على سائره ، وبما أنّ الذي قبله جَمعٌ فإنّه لا يجوز ذكر التمييز جمعًا ، وقد انتصب التمييز ؛ لأنّ النون والتنوين منعتا الإضافة[2] .

والعامل فيه النصب هو فعل وغير فعل ، فما كان منه فعلٌ نحو : (تصبّبَ زيدٌ عرقًا) فقد انتصب (عرقًا) بالفعل (تصبّب) ، وما كان منه غير فعل نحو : (عندي عشرون درهمًا) فقد عَمِلَ فيه العدد ؛ لأنّه مُشبّهٌ بالصفة المشبهة باسم الفاعل[3] .

ووجب أن يكون التمييز نكرة ؛ لأنّه " يُبيِّنُ ما قبله ، كما أنّ الحال يُبيّن ما قبله ولمّا أشبه الحال ووجب أن يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة "[4] ، وهذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فجوّزوا أن يكون التمييز معرفة [2]وعلى ما تقدّم يمكن القول : إنّ التمييز في الجملة هو عنصر تحويل بالزيادة، ولو أخذنا الجملة التحويلية (عندي عشرون درهمًا) وأجرينا عليها تحليلاً لوجدنا أنّها قد مرّت بالقانون التحويلي الآتي :

١- **الزيادة** : فالجملة قبل دخول التمييز جملة مبهمة (عندي عشرون) توليدية اسمية، ودخلها عنصر الزيادة (درهمًا) التمييز ؛ لبيان المبهم وتوضيحه ، فأصبحت تحويلية :

عندي عشرون ←عندي عشرون درهمًا

وتمثيلها بطريقة المشجّر يكون على النحو الآتي :

---

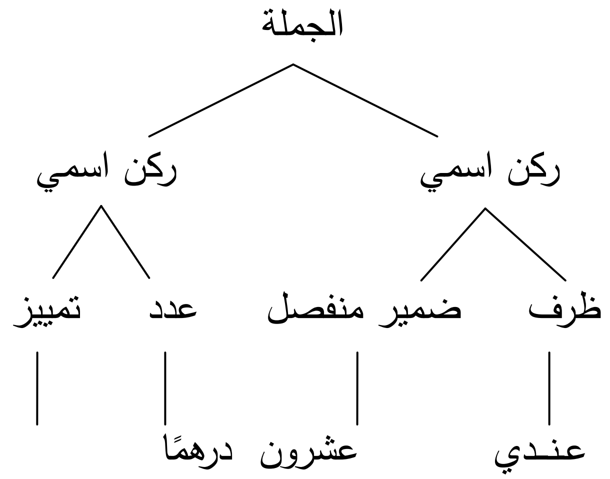
(١) المقتضب : ٣٢/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والجمل في النحو : ٤٦ .

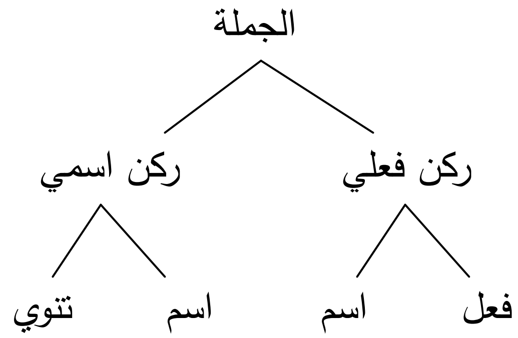
(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٩٦ – ١٩٨ ، والأصول في النحو : ٢٢٢/١ .

(٤) أسرار العربية : ١٩٩ ، وينظر : المقتضب : ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٧٩/٢ ، والجمل في النحو : ٤٦ .

[2] ينظر : معاني القرآن (للفرّاء) : ١ / ٧٩ ، ٢ / ٣٠٨ .



– تصبّبَ زيدٌ عرقًا :



٩–مواضع اخرى ذُكرتْ فيها الزيادة

ومن المواضع التي ذُكرت فيها الزيادة ، وذلك في حديثه عن (ما) فقد تكون زائدة لا يُخل طرحُها بالمعنى[١] ، وعضَّدَ رأيَهُ بقوله تعالى :﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [النساء : ١٥٥] ، ومنها حديثه عن (مِنْ) فقد تكون زائدة ودخولها في الجملة كسقوطها وإِنّما كان دخولها ؛ لتدلّ على أنّ ما بعدها واحدٌ في موضع جميع[٢] ، وذلك كقولك : (ما جاءني من أحدٍ) وكقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[البقرة : ١٠٥][٣] ، فالأصل هو : خيرٌ . ووقوعها زائدة يكون على النكرات دون المعارف ، فقد تقول : ما جاءني من رجلٍ ،

(١) ينظر : المقتضب : ١/١٨٦ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤/١٣٦ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤/١٣٧ ، والكشاف : ١/٣٠٨ .

لكن لا يجوز أن تقول : ما جاءني من زيدٍ ، فـ (رجل) يكون في موضع الجميع ، أمّا (زيد) أو المعرفة فلا يقع هذا الموقع فهو (المعرف) شيءٌ قد عرفته بعينِهِ[1] .

نَخلصُ إلى أنّ زيادة(من، ما) في الجملة يُحولها من توليدية عميقة إلى تحويلية سطحية.

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٧/٤ – ١٣٨ .

المبحث الثالث
التحويـل بالحــذف

يعدُّ الحذف عنصرًا من عناصر التحويل في النحو التوليدي التحويلي ، فهو " ظاهرة تشترك فيها اللغات الإنسانية "(١) ، فبه يميل المتكلم إلى حذف ركن من أركان الجملة إيجازًا واختصارًا من دون الإخلال بمعنى الجملة ونظامها اعتمادًا على قرائن موجودة تكفل فَهْم السامع للجملة ، وعدم تكرار العناصر في الكلام(٢) ، " وتحظى هذه الظاهرة بعناية خاصة من قِبَل أتباع المنهج التحويلي ، فهم يحاولون وضع القواعد والأحكام التي تنتظمها في لغةٍ من اللغات على أساس من نظرية تشومسكي في التراكيب النحوية "(٣) .

وطريقة التحويليين في تفسير هذه الظاهر هي الطريقة نفسها التي قدّمها النحو العربي(٤) ، ومثال ذلك(٥) :

- Richard is as stubborn as our father 's

– ريتشارد عنيد بقدر أبينا

فالتحويليون يرون أنّ (our father 's) تولّدت من بنية عميقة تقديرها : our father 's stubborn عن طريق قاعدة تحويلية تخضع لها الجملة بحذف الصفة المكررة وهي (stubborn) ، فما يسمّيه " التحويليون بقواعد الحذف الإجباري شبيهة بما سمّاهُ نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب ، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًا إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام ، أي : في بنية السطح "(٦) .

فالحذف في المنهج التحويلي هو : " نقصٌ في الجملة النواة التوليدية "(٧) ، أي : إنّ الحذف مرتبطٌ " بفكرة البنية الأساسية أو الجملة النواة ، فلا يمكن الحكم بأنّ أحد

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة : ٩ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤ ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٢٧ .
(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٤ .
(٤) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٩ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٢٧ .
(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٤ .
(٧) في نحو اللغة وتراكيبها : ١٣٤ .

العناصر محذوف إلاّ إذا كانت البنية الأساسية تقتضي ترتيبها على نحوٍ معين يظهر في البناء والمنطوق ، أو البنية السطحية ، أي : إنّ قاعدة الحذف التحويلية تقوم بحذف عنصر من العناصر المكونة لهذه البنية "[1] .

فالحذف عند تشومسكي هو عملية نقص يمكن بها إزالة عنصر من الجملة يعدّ عنصرًا فراغيًا ، أي : إنّ الجملة تستغني عنه[2] ، أمّا شرط الحذف عند تشومسكي فيتمثل بقوله : " الشرط العام الذي يقتضي بأنّ المسموح به هو الحذف الذي يمكن استخلاصه "[3] ، أمّا قانون الحذف عنده ، فيشمل " حذف أحد عناصر التركيب عندما لا يكون العنصر المحذوف متضمنًا في التركيب "[4] ، أي : يمكن حذف المبتدأ إنْ لم يكن جزءًا من الخبر ، ولا الخبر جزءًا منه ، ويمكن حذف الفاعل إن لم يكن جزءًا من الفعل ، لكن لا بدّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ، وقد عدّهُ البصريون جزءًا لا يتجزأ من الفعل ؛ لذا منعوا تقديمه على فعله (وقد ذكرنا ذلك في مبحث التقديم والتأخير)* ، فحذف أحد هذه العناصر لا يؤثر في التركيب ، بما أنّ الأول ليس جزءًا من الثاني[5] .

وهذا ما دفعهم إلى البحث عن بنية التركيب العميقة الكامنة فيه ، ومقارنتها بالبنية السطحية " فالحديث عن الحذف ، أو الزيادة ، أو إعادة الترتيب يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية في اللغة ، أي : لا بدَّ من وجود تركيب أصلي ، أو صيغة أصلية اعتراها الحذف ، أو الزيادة ، أو تغيير ترتيب عناصرها ، وهذا الأصل هو ما يسمّونه بالبنية العميقة ، ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر البنية السطحية "[6] .

---

(١) النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : ١٢٧ – ١٢٨ .

(٢) ينظر : جوانب من نظرية النحو : ١٨٠.

(٣) جوانب من نظرية النحو : ١٨٠ .

(٤) الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية : ٤٣ .

* ينظر : المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الرسالة .

(٥) ينظر : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية : ٤٣ .

(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٧ .

ويرى أصحاب المنهج التحويلي أنّ الحذف يُغيّر من البنية السطحية للتركيب من دون أن يكون له أثرٌ كبيرٌ في بنيته العميقة ، فجملة (قرأ محمدٌ الدرسَ) لا تتغير كثيرًا عند قولنا : (قُرِئَ الدرسُ) فالجملتان ترميان إلى التعبير عن فكرة ذهنية عميقة واحدة[١] .

ويمكن التعبير عن قانون الحذف بالصيغة الرياضية الآتية[٢] :

أ + ب ←— أ : أ ∌* ب ، أو أ + ب ←— ب : ب ∌ أ

ويشترط في الحذف " ألاَّ يكونَ مخلاً بنظام الجملة ، فيترك أثرًا ذا بالٍ في دلالتها ؛ وذلك أنّ الحذف يعني أداء الجملة من المعنى ما تؤديه قبل الحذف "[٣] .

وقد يكون الحذف أقرب إلى الإيجاز ، وقد يكون أبلغ في الكلام مع ما فيه من الاختصار ، فقد يؤدي معنًى لم يؤدِّهِ الذكر والإطالة[٤] ، قال الجرجاني : " وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبن "[٥] .

ودلالة السياق قد تدفع المتكلم إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة في أحيان كثيرة ، ومنه للتوسّع في إيقاع العلاقات النحوية ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾ [يوسف : ٨٢] يريد : أهل القرية ، فعَمِلَ الفعل في القرية كما لو أنّه لم يُحذف ، فحُذف اختصارًا واتّسع كلامًا[٦] .

---

(١) ينظر : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي (بحث) : ٤٥ .
(٢) ينظر : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية : ٤٣ .
* يشير الرمز إلى عبارة (لا ينتمي) .
(٣) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٢٩٣ .
(٤) ينظر : التراكيب النحوية الدالة على ثنائية التساهل والتشدد في القرآن الكريم ، ماجد حميد آوختي ، رسالة ماجستير : ١٠٥ .
(٥) دلائل الإعجاز : ١٤٦ .
(٦) ينظر : التفسير الكبير : ٤٥/١٨ ، والخصائص : ٣٦٢/٢ ، والنحو والدلالة ، د. محمد حماسة : ١٣٠ .

ملامح الحذف في المقتضب

يعدُّ الحذف في العربية مظهرًا من مظاهر التخفيف ؛ لأنّ " الكلام إذا طال كان الحذف أجمل "(١) ، والحذف لغةً : " حذفُ الشيء : إسقاطه "(٢) ، أمّا اصطلاحًا فهو : " إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل "(٣) ، فالحذف لا يؤثر سلبًا في وضوح المعنى للجملة ، أو لفظها بلبسٍ ، أو إجحاف ، أو إبهام ، وإنّما يتمّ الحذف ؛ لوجود دليل أو قرينة تدلّ على المحذوف ، وبه يتمّ المعنى ، أو تعويض المحذوف بشيءٍ أكثر خِفةً منه ، فيصبح أحدهما دالاً على المعنى المراد قبل الحذف ؛ لأنّ للمحذوف أثرًا في حذف أحد عناصر الجملة(٤) .

وقد تناول النحاة العرب ظاهرة الحذف ، وأولوها عنايتهم ، وفي ذلك يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : " وإنّ العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل : يحذفون الكلمة إذا فُهِمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها "(٥) .

أمّا مظاهر الحذف فهي " كثيرة على مستوى التركيب ، سواء كان الحذف لحرف أصلي ،أو لحرفٍ من حروف المعاني ، أو للاسم بكلّ وظائفه النحوية ، أو للفعل ، وأحيانًا يكون الحذف لجملةٍ في سياق يُفهم معناه مع الحذف. كلّ هذه الألوان من الحذف تأتي مع وضوح المعنى "(٦) .

ولكي يتمّ الحذف ، فهناك شروط يجب توافرها في الجملة ، منها(٧) :

---

(١) المقتضب : ٣٣٦/٢ .

(٢) الصحاح (حذف) : ١٣٤١/٤ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١٠٠/٣ ، وينظر : التوسع في المعنى ، منذر محمود جاسم ، رسالة ماجستير : ٥٩ .

(٤) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي : ٢٧٤ .

(٥) إحياء النحو : ٤٨ ، وينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢٧٤ .

(٦) ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٦ – ٢٧٩ .

أ- أن يكون اللبس مأمونًا بعد الحذف .

ب- ألاّ يؤدي الحذف إلى غموض في المعنى المراد .

ت- ألاّ يكون المحذوف مؤكدًا .

ث- ألاّ يؤدي الحذف إلى ثِقل على الجهاز النطقي أشدّ من الثِقَل الأول قبل الحذف .

وقد نبّه ابن جني إلى أهمية الدليل عند المحذوف ؛ لأنّ " المحذوف إذا دلّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به "(١) ، وجعله من شجاعة العربية ، وزاد قائلاً : " قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه ، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته "(٢) .

وقد عدَّ ابن فارس (ت٣٩٥هـ) هذه الظاهرة من سنن العرب ، بقوله : " ومن سنن العرب الحذف والاختصار ، يقولون : (واللهِ أفعلُ ذلك) يريد : لا أفعل ، و (أتانا عند مغيب الشمس ، أو حين أراد ، أو حين كادت تغرب) "(٣) .

وقد نعته الجرجاني ببيان أسراره البلاغية قائلاً : " هو بابٌ دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ... "(٤) .

أمّا عناية المبرِّد بهذه الظاهرة فكانت واضحة في كتابه (المقتضب) ، فقد أشار في حديثه عن الحذف إلى أنّ في العربية ما يُحذف استخفافًا ؛ لأنّهم أمِنُوا اللَّبْس فيه ، وهناك ما يُحذف لدليلٍ يدلّ عليه أو قرينة(٥) .

ووضَّح المبرّد بأنّ للأشياء أصولاً ، وبالحذف تخرج الأشياء عن أصولها بلوغًا بالشيء أصله عن طريق المحذوف(٦) ، ومنه " ما يُحذف ؛ لأنّ ما بَقِيَ دالّ عليه وإن

---

(١) الخصائص : ٢٨٤/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦٠/٢ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ١٧٥ .

(٤) دلائل الإعجاز : ١٤٦ ، وينظر : الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين (بحث) : ٢٢ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣٨٣/١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

يكن ذلك أصله "[١] ، وكلام المبرّد دليل على أنّ للجملة بنيتين : عميقة (وهي الأصول) ، وسطحية (وهي الخروج عن الأصل) .

ومن صور الحذف عند المبرّد في المقتضب :

<u>حذف المبتدأ:</u>

أجاز النحاة ومنهم المبرد حذف المبتدأ جوازًا (اختياريًا) إذا ذُكِرَ ما يفهمه السامع ، بقوله : " ولو قلت على كلامٍ متقدّم : عبدُ الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدّم من ذكرِهِ ما يفهمه السامع "[٢] ، وزاد موضّحًا : " فمن ذلك أن ترى جماعةً يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلالُ واللهِ ،أي: هذا الهلال "[٣] ، فقد أجاز حذف المبتدأ بما أسماهُ (الإضمار) ولجأ إلى تأويله .

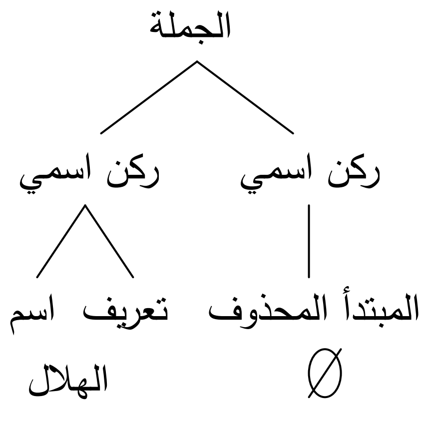
فبالحذف خرجت الجملة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية ، وقد مرّت بالقواعد التحويلية الآتية :

١- **الحذف** : فقد تمّ حذف الركن الاسمي (هذا) وإبقاء ما دلّ عليه (الهلال) وذلك على النحو الآتي :

(قبل الحذف) ، (عملية الحذف) ، (بعد الحذف)

هذا الهلالُ ← ∅ + الهلالُ ← الهلالُ والله

٢- **الإحلال** : فبعد حذف المبتدأ (اسم الإشارة) قد حلّ الخبر (الهلالُ) محلّه لفظًا ، أمّا تمثيل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، فيكون على النحو الآتي :



(١) المصدر نفسه ، وينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٧٥ .

(٢) المقتضب : ١٢٩/٤ ، وينظر : دلائل الإعجاز : ١٤٧ .

(٣) المقتضب : ١٢٩/٤ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦/٣ .

<u>حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية :</u>

ورد عند المبرّد حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية ؛ لوجود دليل يدلّ عليه ، أمّا اسمها فمرفوع بالابتداء[(1)] ، ولولا " حرف يوجب امتناع الفعل ؛ لوقوع الاسم "[(2)] ، ودليل حذف الخبر بعد (لولا) قولك : لولا عبدُ اللهِ لأكرمتُكَ ، فإنّ (عبد الله) قد ارتفع بالابتداء ، أمّا خبره فمحذوف ؛ لوجود دليل عليه ، تقديره : لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسببٍ كذا لأكرمتُكَ[(3)] ، ولولا لا تقع إلاّ على اسم .

فالجملة في بنيتها السطحية التحويلية هي (لولا عبد الله لأكرمتُك) أمّا بنيتها العميقة فهي (لولا عبد الله بالحضرة لأكرمتُكَ) ، وقد مرّت الجملة بقواعد تحويلية هي :

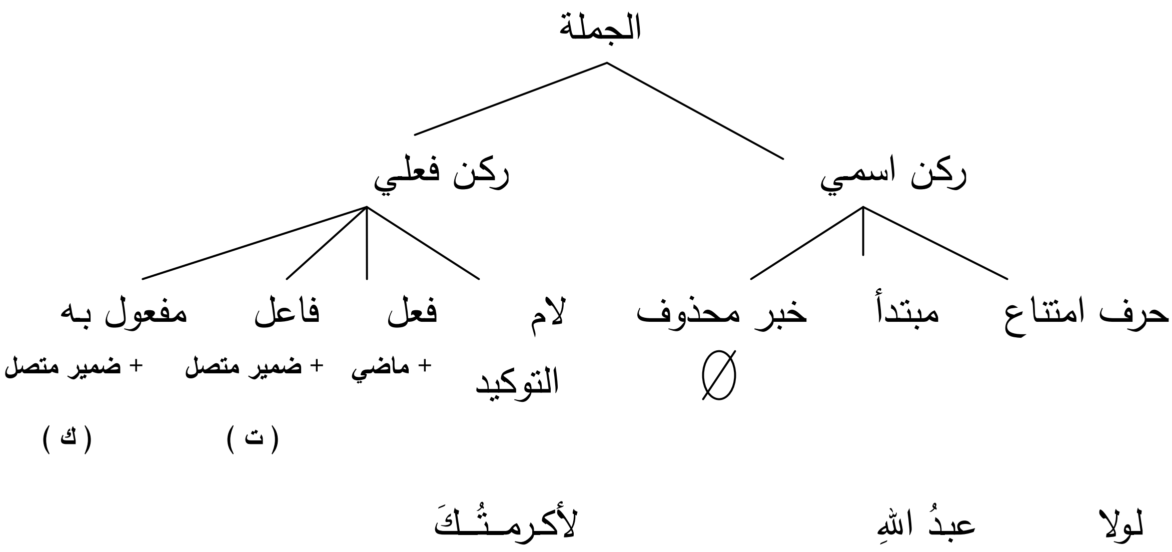
١- **الحذف** : إذ حُذِفَ الخبر (بالحضرة) وهو الجار والمجرور ؛ لدليل دلّ عليه.

لولا عبدُ اللهِ بالحضرة لأكرمتُك ← لولا عبد الله + ∅ + لأكرمتُكَ ← لولا عبد الله لأكرمتُكَ

٢- **الإحلال** : فقد حلّ الركن الفعلي (لأكرمتُك) محلّ المحذوف (الخبر) على النحو الآتي :

لولا + عبدُ الله + ∅ + لأكرمتُكَ ← لولا عبدُ الله لأكرمتُك

أمّا تمثيل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، فيكون على النحو الآتي :



---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٧٦ ، وشرح قطر الندى : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٢) المقتضب : ٣/٧٦ ، وينظر : شرح المفصل : ١/٢٤١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣/٧٦ ، وشرح المفصل : ١/٢٤١ .

<u>حذف الفعل :</u>

لجأ المبرّد في تأويلاته إلى حذف الفعل ، وذلك إن كان السامع يفهم أنّه مستغنٍ عن ذكر المحذوف ، وقد نصّ على ذلك بقوله : " ونظير هذا [يريد : حذف المبتدأ] الفعل الذي يُضمر إذا علمتَ أنّ السامع مستغنٍ عن ذكره – نحو قولك – إذا رأيتَ رجلاً قد سدّد سهمًا فسمعتَ صوتًا : القرطاسَ واللهِ ، أي : أصابَ القرطاس ، أو رأيتَ قومًا يتوقعون هلالاً ، ثمّ سَمِعتَ تكبيرًا ، فقلت : الهلالَ واللهِ ، أي : رأوا الهلالَ ... "(١) ، فقد لجأ المبرّد إلى تأويل البنية العميقة إلى البنية السطحية المحوَّلة بالحذف ، وعليه قدّر البنية لقوله : (القرطاس) بالفعل (أصاب) .

وقد مرّت الجملة التحويلية (القرطاس والله) بقواعد تحويلية من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، وذلك على النحو الآتي :

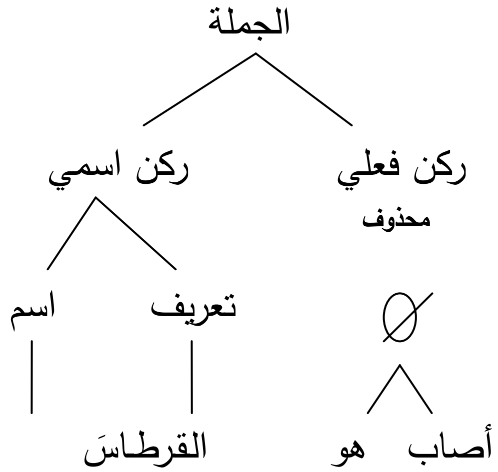
١- **الحذف** : فقد حُذف الفعل الذي تقديره (أصاب) مع الفاعل المستتر (هو) بدليل فهم السامع واستغنائه عن ذكر المحذوف :

أصابَ هو القرطاسَ ⟵ ∅ + ∅ + المفعول به (القرطاس) + القَسَم ⟵ القرطاس

٢- **الإحلال** : إذ حلَّ المفعول به (القرطاسَ) محلّ الركن الفعلي المحذوف (أصاب هو) لفظًا ، فأصبحت الجملة على النحو الآتي :

أصاب هو القرطاسَ ⟵ القرطاسَ واللهِ

أمّا تمثيل الجملة التحويلية بطريقة المشجّر ، فيكون على النحو الآتي :



---

(١) المقتضب : ١٢٩/٤ ، ٣١٧/٢ ، وينظر : الخصائص : ٣٦٠/٢ .

ومنه أيضًا حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل نحو قولك موبخًا وليس مستفهمًا : أقيامًا وقد قعد الناس ، تريد : أتثبتُ قيامًا ، كأنّك رأيته في حال قيام وقد قعد الناس ، فتوبخه لما هو عليه فحذفت الفعل(١) ؛ لأنّ " الفعل إنّما يُضمر إذا دلّ عليه دالٌّ "(٢) ، ومثله : زيدٌ سيرًا ، تريد : زيدٌ يسير سيرًا ؛ لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا لا يكون إلاّ بالفعل ،وأنّ المصدر إنّما يدلّ على فعله(٣) ، فالبنية السطحية هي (زيدٌ سيرًا) محوّلة عن بنية عميقة تقديرها : (زيدٌ يسير سيرًا) .

حذف خبر (إنّ) وأخواتها

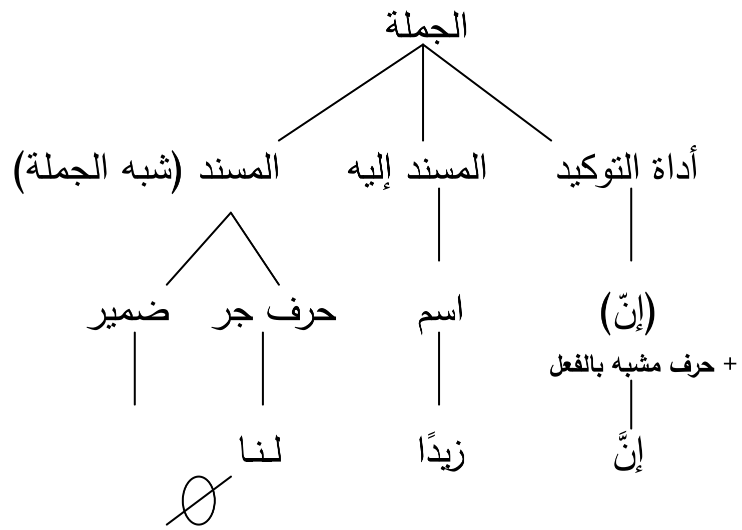
ومما ورد حذفه عند المبرّد ، هو خبر (إنّ) وأخواتها ، ومثال ذلك قول القائل : " أمَا بَقِيَ لكم أحد فإنّ الناس أَلْبٌ عليكم ، فتقول : إنّ زيدًا ، وإنّ عمرًا ، أي : لنا "(٤) ، فقد لجأ إلى تأويل البنية العميقة للتركيب بقوله : (أي : لنا) فهذا دليل على جواز حذف خبر (إنّ) .

أمّا القاعدة التحويلية التي مرّت بها الجملة ، فهي :

- **الحذف** : فقد حُذِفَ خبر (إنّ) وتقديره (لنا) وأبقى اسمها ؛ لفهم السامع له :

إنّ زيدًا لنا ← إنّ + زيدًا + ∅

أمّا تحليل الجملة بطريقة المشجّر فيكون على النحو الآتي :



---

(١) ينظر : المقتضب : ٢٢٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) المقتضب : ١٣٠/٤ .

التحويل بالمبني للمجهول:

ورد عند المبرّد حذف الفاعل وقيام المفعول به مقامه إذا بُنِي الفعل للمجهول وتحوّل من المبني للمعلوم ، ونصّ المبرّد على ذلك بقوله : " هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله وهو رفْع ، نحو قولك : ضُرِبَ زيدٌ ، وظُلِمَ عبدُ الله "(١) ، ومن المعلوم أنّ المفعول به يكون نصبًا ، ولكن وروده في النص مرفوعًا ؛ لأنّ الفاعل قد حُذف ، ولا بدَّ لكلّ فعلٍ من فاعل ، إذ لا يكون فعل دون فاعل ، فهما كالشيء الواحد كالابتداء والخبر ، لا يستغني كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر ، فالفعل قد يستغني عن المفعول لكنّه لا يستغني عن فاعله(٢) .

فالتركيب (ضُرِبَ زيدٌ) بنية سطحية متحوّلة عن بنية عميقة ، تقديرها : ضَرَبَ عمرٌو زيدًا ، أو ضربَ أخوك زيدًا ، أو غير ذلك ، فحُذِفَ الفاعل وقام المفعول مقامه وأخذ إعرابه كنائبٍ عن الفاعل .

وقد تحدّث النحاة عن تحويل الفعل عند بنائه للمجهول بتغيير صورة الفعلين الماضي والمضارع المعلومَيْن ، أمّا الأمر فلا يُصاغ منه المبني للمجهول ؛ لأنّ فعل الأمر يكون للمخاطب ولا يكون للماضي أو الغائب ، والفعل المبني للمجهول لا يكون إلاّ للغائب(٣) .

فعند تحويل الفعل المعلوم إلى مبني للمجهول يُضمُّ أوّله ويُكسر ما قبل آخره ، وعلّل ذلك أبو البركات الأنباري بقوله : " قيل ؛ لأنّ المفعول يصح أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يُغيّر الفعل لم يُعْلَم هل هو الفاعل بالحقيقة أم قائم مقامه ؟ فإن قيل : فلِمَ ضمُّوا الأول وكسروا الثاني نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنّما ضمّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذا كان من علاماته ، وإنّما كسروا

---

(١) المصدر نفسه : ٥٠/٤ ، وينظر : الكتاب : ٣٣/١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٥٠/٤ ، والفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي : ٩٣ ، وأشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، د. عباس محمود العقاد ، دار المعارف : ٦٢ – ٦٣ .

(٣) ينظر : المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم ، د. شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية : ١٠ – ١١ .

الثاني ؛ لأنّهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يُشركه فيه شيء من الأبنية ، فبنوه على هذه الصيغة "[١] .

وقد مرّت الجملة التحويلية بقواعد منها :

١- **الحذف** : فقد حُذِفَ الفاعل من الجملة، وقام المفعول مقامه ،وأخذ حركته :

ضَرَبَ عمرٌو زيدًا ←— ضرب + ∅ + زيدًا

ثمّ تحوّل الفعل الماضي (ضَرَبَ) في الجملة إلى فعل مبني للمجهول (ضُرِبَ)

٢- **إعادة الترتيب** : تقدّم المفعول ؛ ليحلَّ محلَّ الفاعل :

ضَرَبَ عمرٌو زيدًا ←— ضُرِبَ زيدٌ

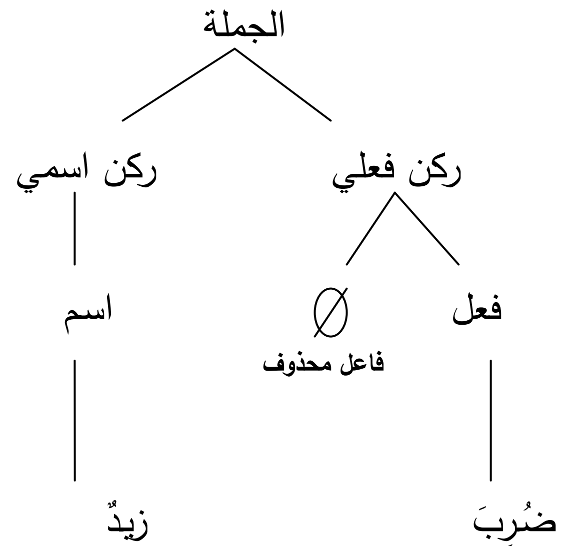
قام المفعول به مقام الفاعل، وأخذ حركته بعد تحوّل الفعل المبني للمعلوم إلى فعل مبني للمجهول .

٣- **الإحلال** : حلَّ المفعول به محلَّ الفاعل،وحُوِّلَتْ إليه:

ضَرَبَ عمرٌو زيدًا ←— ضُرِبَ زيدٌ

وقد بيّنا تحوّل الفعل إلى المبني للمجهول ، فجملة (ضُرِبَ زيدٌ) تمَّ فيها تحويل أساس وهو من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول ، مع مرور الجملة بالقواعد التحويلية (الحذف ، إعادة الترتيب ، الإحلال) .

وتمثيل الجملة بطريقة المشجّر يكون على النحو الآتي :



---

(١) أسرار العربية : ٩١ .

فالتحويل هنا : " وسيلة من وسائل تعرّف طبيعة العلاقات بين الوحدات التي نعرفها باسم الكلمات "[١] .

فتحويل الجملة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول أظهر الفرق الوظيفي للوحدات الصرفية للجملة[٢] .

حذف حرف النداء :

ومما ورد حذفه عند المبرد ، حذف حرف النداء ، ومثال ذلك قوله : " زيدٌ أقبل ، ومَنْ لا يزال محسنًا ، تعالَ ، وغلامَ زيدٍ ، هَلُمَّ ، ربِّ اغفرْ لنا "[٣] ، وعضَّد المبرِّد رأيَهُ بقوله تعالى : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ﴾ [يوسف : ١٠١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يوسف : ١٠١] ، وأراد بذلك عدم جواز حذف حرف النداء مع ما يُوصف بـ (أي) ، مثل قولك : رجلُ أقْبِلْ ، تريد بذلك النداء ، ولا تقول : هذا ؛ لأنّها نعوتٌ لـ (أيّ) وجعله شرطًا في جواز الحذف ، فتقول : يا أيّها الرجلُ ، ويا أيُّهذا ، فإنّ (أيًّا) مبهمة ، فلا يجوز أن تُنعت (أيّ) إلاّ بما كان مبهمًا مثلها ، أو بما كان فيه الألف واللام[٤] ، وهذا مذهب سيبويه[٥] .

فالجملة التوليدية العميقة هي : يا زيدُ أقبلْ ، ويجوز تحويلها إلى بنية سطحية تحويلية بقاعدة الحذف ، فتكون : زيدُ أقبلْ .

حذف فعل القسم :

ومن صور الحذف في المقتضب ، حذف فعل القسم ، ويُعدُّ جواز حذفه من الكلام اختصارًا ؛ لعلم السامع به ، وقد يكون مستغنًى عنه ، كما يجوز إظهاره إنْ شاء

---

(١) علم اللغة ، د. حاتم صالح الضامن : ٦٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) المقتضب : ٢٥٨/٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٨/٤ – ٢٥٩ ، وشرح المفصل : ١٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ – ١٩٧ .

المتكلِّم ، فهو حذفٌ اختياري وليس إجباريًا ، فمن ذلك قولك : بالله لأفعلَنَّ ، تريد : أحلفُ بالله لأفعلنَّ ، فهكذا يكون القسم في إضمار الفعل وإظهاره[1] .

وهنا حُذفت الجملة ، الفعل والفاعل ، وبَقِيَ الدليل على الجملة المحذوفة[2] ، وهكذا تحوّلت الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية بقاعدة الحذف :

أحلفُ باللهِ لأفعلنَّ ⟵ ∅ + باللهِ لأفعلنَّ

حذف اسم (لا) النافية للجنس:

ومما ورد حذفُهُ اسم (لا) النافية للجنس ؛ لعلم المخاطب بما يقصده المتكلم نحو قولهم : (لا عليكَ) وتقديره : لا بأسَ عليك ، ومنه أيضًا : ليس إلاّ ، يريدون : ليس إلاّ ذلك[3] ، فالبنية العميقة للجملة تحوّلت إلى بنية سطحية عن طريق الحذف (عنصر التحويل) :

لا بأسَ عليكَ ⟵ لا + ∅ + عليكَ

حذف ناصب المنادى:

ذهب المبرِّد إلى أنّ ناصب المنادى هو فعلٌ محذوف تقديره : أدعو ، أو أريدُ ، وإنّما (يا) هي بدل عنه وتعويض ، فإن قلت : يا عبدَ الله ، فالتقدير : أدعو عبدَ الله ، أو أريد عبد الله ، فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فعلك ، لا أنّك تُخْبرُ أنّك تفعل ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعتَ فعلاً[4] ، فهذا كلام المبرّد صريحٌ بأنّ ناصب المنادى فعل محذوف وجوبًا و (يا) بدلاً منه . ويصطبغ كلامُهُ بصبغةٍ تحويلية ؛ لأنّه يرى أنّ للجملة بنيتين : الأولى : عميقة في الذهن والتي يقدّرها بالفعل المحذوف (أدعو) أو (أريد) ، والأخرى : سطحية وجاءت (يا) بدل من المحذوف العميق .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢/٣١٧ ، والخصائص : ٢/٣٦٠ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤/١٣٠ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤/١٢٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤/٢٠٢ .

ومن صور الحذف في المقتضب حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه نحو قولك : (هذه هودٌ) و (هذه نوحٌ) تريد : (هذه سورةُ هود) و (هذه سورة نوح) ومما يدلك على أنّك حذفت (سورة) قولهم : هذه الرحمن ؛ لأنّ هذا لا يكون أبدًا إلاّ وأنت تريد : سورة الرحمن[1] ، فهنا حذفت المضاف (سورة) وأقمت المضاف إليه (نوح) مقامه ، فهي صورة تحويلية أخرى تكمن فيها بنيتان : عميقة وسطحية :

هذه سورةُ هودٍ ⟵ هذه + ∅ + هودٌ

حذف العائد:

ومما ورد حذفه جوازًا عند المبرد ، هو حذف العائد ومثّله بقوله : " ... وكذلك بلغني ما صنعتَ ؛ لأنّ ههنا هاءً محذوفة ، والمعنى : ما صنعته . وكذلك : رأيتُ مَنْ ضربتَ ، وأكرمتُ مَنْ أهنتَ . في كلّ هذا قد حذفتَ هاءً ، وإنّما حذفتها ؛ لأنّ أربعةَ أشياء صارت اسمًا واحدًا ، وهي : الذي ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فخفّفتَ منها ، وإنْ شئتَ جئتَ بها "[2] ، فالهاء ههنا محذوفة ؛ لأنّه يمكن الاستغناء عنها ؛ لوجود دليل وهو (الذي) الاسم الموصول ، فهو يقع عليه المعنى ، أمّا الذي يوضّح ذلك المعنى فهو الفعل ، وهذا ما جعل حذف (الهاء) لا لَبْسَ فيه[3] ، كما أنّ الهاء حُذفت ؛ لأنّها في موقع المفعول به ، والمفعول يجوز حذفه من الجملة ؛ لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ، أمّا الفاعل فلا يجوز حذفه ؛ لأنّه لا يكون الفعل إلاّ بفاعل ، نحو : قام زيدٌ ، فاستغنى الفعل عن مفعوله ولم يستغنِ عن فاعله[4] ، وهو مذهب البصريين[5] .

وقد جوّز المبرِّد حذف العائد ؛ لأنّه ضمير متصل فلو كان منفصلاً لم يجزْ حذفه[6] ، وقد أجاز النحاة حذف المفعول ؛ لأنّه فضلةٌ ينعقد الكلام دونه[1] ، وذكر د.

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥٥/٣ ، والكتاب : ٣٠/٢ .

(٢) المقتضب : ١٥٧/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤/٣ – ٢٥ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٥٧/١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٨/١ ، وهمع الهوامع : ٥١١/١ – ٥١٣ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٥٨/١ .

فاضل السامرائي أنّه يجوز حذف الصلة إذا قصدتَ بحذفها " إبهامًا على السامع ؛ ليذهبَ الذهنُ بها كلّ مذهب ، أو لأنّك تدّعي أنّ الصلة لعظمتها وفخامتها لا تدخل في حيّز البيان ولا يحيط بها اللفظ "[٢] ؛ولذلك يجوز حذف الموصول لدليلٍ يدلّ عليه ، كما يجوز ذكره[٣] .

<u>حذف التنوين من اسم (لا) النافية للجنس :</u>

يجوز حذف تنوين اسم (لا) النافية للجنس ؛ لأنّها إن دخلت على نكرة نصبتها بغير تنوين وحُذِفَ أيضًا ؛ لأنّها " جُعلت وما عَمِلَت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عَشَرَ "[٤] كقولك : (لا رجلَ في الدار) فإنّك لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنّما كان نفي صغير هذا الجنس وكبيره عن الدار[٥] .

ومما يجوز حذفه عند المبرّد استخفافًا وكراهيةَ التضعيف هو لام التعريف التي تظهر في كلّ قبيلة مثل قولهم : بنو الحارث ، وبنو الجُهَيم ، فيقولون فيها : بلحارث ، وبلجُهَيم ، فحُذفت النون ؛ لأنّهم يكرهون التضعيف ؛ لقرب النون من اللام[٦] .

ومنها حذف النون في (إنّني ، وكأنّني ، ولكنّني) فهذه حروف مشبّهة بالفعل مفتوحة أواخرها، ولِتسلم حركتها زِيدت النون فيها ، فالحذف فيهنّ جائز[٧] ، وإنّما جاز الحذف ؛ لأنّ " النون في (إنّ) و (كأنّ) ثقيلة وهي مع ذلك مشبهة بالفعل وليست بأفعال ، فحذفت كراهية التضعيف "[٨] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤١٨/١ – ٤١٩ .

(٢) معاني النحو : ١٣٥/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٣١/١ .

(٤) المقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٦/١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٤/١ .

(٨) المصدر نفسه : ٣٨٥/١ .

وقال في موضع آخر عن حذف النون الخفيفة في مثل قولك : اضربا ، وقولك : لم يكُ زيدٌ ذاهبًا[١] ، " فحُذفت ؛ لسكونها استخفافًا "[٢] ، ولو تحركت لم يجز حذفها فلا تقول : لم يكُ الرجلُ ؛ لتحرّكها لالتقاء الساكنين بقولك : لم يكنِ الرجلُ[٣] .

ومما يحذف لالتقاء الساكنين ما كَثُرَ في كلام العرب : (لم أُبَلِهْ) فيقال في الوقف : لم أُبالْ ، إذ التقى ساكنان أدّى إلى حذف الألف ؛ لكثرة هذه الحروف فكثرتها سوَّغت الحذف[٤] .

أمّا الفاعل فلا يجوز حذفه والاستغناء عنه ؛ لأنّه لا يكون فعل إلاّ بفاعل[٥] ، وذهب ابن هشام إلى جواز حذفه ،إمّا لغرضٍ لفظي أو معنوي ، أو للجهل به ، فهذه أغراض لا تتعلق بذكره ، فحُذف جوازًا[٦] .

ومن الحذف عند المبرِّد في المقتضب ، حذف حروف القسم ويُسمّيها المبرّد بـ (حروف الإضافة)[٧] فهو يُطلق هذه التسمية على حروف الجر جميعاً،لا القسم فقط، من ذلك قولك : اللهَ لأفعلنَّ ؛ لأنّك تريد : أحلفُ باللهِ لأفعلنَّ ، أمّا المُقْسَم به فحالته النصب ؛ لأنّ الفعل يصل فيعمل ، ومثله كلّ خافضٍ في موضع نصب ، إذا حذفته وصل الفعل فعَمِلَ فيما بعده[٨] ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] أي : من قومه[٩] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٦٧/٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٧/١ ، وهمع الهوامع : ٥١١/١ .

(٦) ينظر : شرح قطر الندى : ١٨٧ ، وهمع الهوامع : ٥١١/١ ، والنحو الوافي ، عباس حسن : ٦٩/٢ – ٧٠ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣٢٠/٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه .

(٩) ينظر : المصدر نفسه .

ويُعَدُّ حذف فعل الاستثناء من صور الحذف لدى المبرِّد ، فقد ذهب إلى أنّ ناصب المستثنى هو فعل تقديره : أعني ، وليست (إلاّ) هي التي تنصب المستثنى بقوله : " لما قلت : جاءني القومُ ، وقع عند السامع أنّ زيدًا فيهم ، فلمّا قلت : إلاّ زيدًا كانت إلاّ بدلاً من قولك : أعني زيدًا ، واستثني فيمن جاءني زيدًا فكانت بدلاً من الفعل "[١] ، وفي مذهبه هذا خلاف ، لما ذهب إليه الكوفيون إلى أنّ ناصب المستثنى هي (إلاّ)[٢] .

فقول المبرّد يوضّح بأنّ في العربية بنيتين : عميقة وسطحية ، فالمقدرة هي عميقة ذهنية ، والسطحية هي المنطوقة التي تحصل بها الفائدة للمتكلم والمخاطب .

ومما ورد حذفه في المقتضب ، حذف الفعل في التكرير ، أو العطف فمن الحذف في التكرير والإطالة قولهم : رأْسَكَ والحائطَ ، فإنّما حُذف الفعل للإطالة والتكرير ، والتقدير : نحِّ رأسَك من الحائط ، ومن أمثال العرب على ذلك قولهم : (رأسَكَ والسيفَ) يريدون :اتّقِ رأسَك من السيف ، أو نحِّ رأسَكَ من السيف[٣] ، فقد حُذف الفعل وهذا جائز .

فالحذف في الأمر جائز ؛ لأنّ " الأمر لا يكون إلاّ بفعل "[٤] ، ومثله قولك : اضربْ زيدًا ، اقرأْ درسَكَ وغيرها ، إذ تحوّلت بنية الجملة العميقة إلى بنية سطحية بحذف الفاعل وجوبًا ؛ لأنّ الفاعل ضمير مستتر وجوبًا مع فعل الأمر إن كان للمخاطب المذكر المفرد[٥] .

وبعد هذا العرض للحذف في كتاب المقتضب عند المبرّد ،يتبيّنُ لنا أنّ عنايتهُ بالحذف ولاسيّما بكيفية تقديره للبنية، يؤكد تأكيداً جليّاً أنّ اللغة عنده ظاهرة ذاتُ

---

(١) المصدر نفسه : ٣٩٠/٤ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٢) : ٢٦١/١.

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٢) :٢٦١/١.

(٣) ينظر : المقتضب : ٢١٥/٣ ، والمثل تقدّم تخريجه في موضع سابق .

(٤) المصدر نفسه : ٢١٦/٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢١/١ .

بنيتين: عميقة وسطحية، والبنية العميقة المقدرة ذات أهمية من البنية السطحية؛ لأنّ السطحية ناتجة عن بنية ناقصة محوَّلة عن أُصولها.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد فضل الله تعالى خلص البحث إلى نتائج أبرزها :

١- إنّ لهذه النظرية صفة انمازت بها ، وهي ثبوت مبادئها وأسسها الأصلية على الرغم من التعديلات والتغييرات التي طرأت عليها ، والفرضيات التي مرّت بها ، وهذه صفة انماز بها النحو العربي الذي ظلّ ثابتًا على الرغم من محاولات التيسير والتجديد التي نادى بها بعضُ المُحْدَثِين .

٢- ورد عند المبرِّد وتشومسكي أنّ لكلِّ فردٍ سليقة يتكلم بها تُولَد معه ، وليس كلام الفرد هو مجرد انعكاس لما يحدث معه أو يراه في بيئته التي يعيش فيها .

٣- إنّ ملامح النظرية التوليدية التحويلية قد وُجِدَت في المقتضب عند المبرِّد ، وإنْ لم تكن تحمل المصطلحات أنفسها .

٤- كانت تفسيرات المبرّد وتقديراته وتعليلاته للتراكيب والأحكام النحوية واضحةً وأكثر اتّساعًا وشمولاً ، ودليل ذلك أنّه لم يتمّ تغييرها ، أو تعديلها على العكس من النظرية التوليدية التحويلية ،فهي ليست ثابتة ، وهي في تطور وتعديل مستمرين.

٥- يكاد المنطلق الفكري عند المبرّد يتشابه مع المنطلق الفكري عند تشومسكي في رفض الأخير المنهج الوصفي في النحو ؛ لقصوره في إدراك الجوانب الإنسانية في اللغة ، عندما ركّز الوصفي في الواقع اللغوي وحدَهُ من خلال التعامل بين أفراد الجماعات اللغوية .

٦- أظهرت الدراسة ملامح الصحة النحوية والفساد النحوي عند كلٍّ من المبرِّد وتشومسكي ، وذلك من خلال حكمهما على الجملة المقبولة ، والجملة غير المقبولة نحويًا ودلاليًا .

٧- لم يعتنِ المبرّد بظاهر اللفظ وتركيبه السطحي فقط ، بل تعدّاه إلى تقديم تفسير دلالي وتقدير يوافق الصحة النحوية ، والتركيب السطحي ، وقد عُنِيَ بالمعنى الباطني كعنايته بالمعنى الظاهري ، وهذا ما أَسّس تشومسكي نظريته عليه بأنّ للتركيب بنيتين : عميقة وسطحية .

٨- ربط المبردّ المعنى الباطني بظاهر اللفظ عن طريق ظواهر نحوية ، أدّت إلى إظهار المعنى الباطني بتركيب سطحي ، وهو ما أطلق عليه التحويليون (عناصر التحويل) وهي : الرتبة (التقديم والتأخير) ، والزيادة (الإقحام) ، والحذف أو التقدير .

٩- أظهرت الدراسة ملامح المنهج التحويلي في قضية خضوع النص للتأويل ؛ لأنّه منهجٌ يضمّ دلالتين : دلالة المعنى وهي دلالة ذهنية ، ودلالة لفظية سطحية ، من جانب كون اللغة مجموعة من العلاقات القائمة فيما بين الألفاظ من جانب التوليدية والتحويلية في ضوء البنية السطحية والبنية العميقة من جانب آخر .

١٠- أكدت الدراسة أنّ اللغة نظامٌ من العلاقات والسمات يُتوصلُ بها إلى المعنى الكائن في الذهن على وفق آلية مبناها الانتقال من الدال إلى المدلول ، بمعنى أنّ تشكيل الدال يمثل تصويرًا للكفاية اللغوية للمتكلِّم .

وآخرُ دَعوَانَا أنِ الحمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِين

ثبت المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(أ)

- أبو العباس المبرِّد وأثره في العربية ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية ، د. حليمة أحمد عمايرة ، دار وائل للنشر – عمان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة – دراسة تحليلية نقدية ، د. دليلة مزوز ، عالم الكتب الحديث – الأردن ، ط١ ، ٢٠١١م .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ، د.ت .
- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي ، د. خليل عمايرة ، جامعة اليرموك ، د.ت .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ) ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف – القاهرة ، ط٦ ، د.ت .
- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط٢،١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

أضـواء علـى الدراسـات اللغويـة المعاصـرة ، د. نـايف خرمـا ، عـالم المعرفـة ،الكويت، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، مطبعة دار التربية ،بغداد، د.ت .

الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ت .

الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

الألسـنية التوليديـة والتحويليـة وقواعـد اللغـة العربيـة (النظريـة الألسـنية) ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، د.ت .

الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٣م .

إنبـاه الـرواة علـى أنبـاه النحـاة ، لجمـال الـدين القفطـي (ت٦٢٤هـ) ، تحقيـق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة ابـن مالـك ، لابـن هشـام الأنصـاري (ت٧٦١هـ) ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، د.ت .

الإيضـاح فـي علـل النحـو ، لأبـي القاسـم الزجـاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيـق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(ب)

📖 بحـوث لغويـة ، د. أحمـد مطلـوب ، دار الفكـر – عمـان – الأردن ، ط١ ، ١٩٨٧م .

📖 البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق : أحمد متولي منصور ، مكتبة التراث – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

📖 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

📖 البنى النحوية ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : د. يؤيل يوسف عزيز ، مراجعة : مجيد الماشطة ، دار الشؤون العامة – بغداد – العراق ، ط١ ، ١٩٨٧م .

(ت)

📖 تـاج اللغـة وصـحاح العربيـة ، لإسـماعيل بـن حمـاد الجـوهري (ت٣٩٨هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

📖 تاريخ النحو ، علي النجدي ناصف ، دار المعارف – القاهرة ، د.ط ، د.ت .

📖 التحويل في النحو العربي : مفهومه ، أنواعه ، صوره ، د. رابح بو معزة ، عالم الكتب الحديث – الأردن ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

📖 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

📖 التراكيب التوليدية التحويلية في شعر الراعي النميري ، إسماعيل حميد حمد أمـين ، دار الرايـة للنشـر والتوزيـع – عمـان – الأردن ، ط١ ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

📖 التراكيب النحوية في سورة المائدة ، بهيجة فاضل عبد الرسول أبو الشعير ، ٢٠٠٣م .

📖 التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، د. عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ – الرياض – المملكة العربية السعودية ، د.ت .

التطور النحوي للغة العربية ، للمستشرق الألماني برجستراسر ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، مصر ، ط١ ، ١٣٠٦هـ .

التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) ، دار الفكر – لبنان – بيروت ، ط١ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

(ج)

جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، د.ت .

جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر – عمان – الأردن ، ط٣ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ود. محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

جوانب من نظرية النحو ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : د. مرتضى جواد باقر ، طُبع بمطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥م .

جومسكي : جون لاينز ، ترجمة : بيداء علي العبيدي ، ونغم قحطان العزاوي ، مراجعة : د. سلمان داود الواسطي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – العراق ، ط١ ، ٢٠٠١م .

(خ)

- خزانـة الأدب ولـبّ لبـاب لسـان العـرب ، لعبـد القـادر بـن عمـر البغـدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د.ت .
- الخلاف النحوي في ترتيب الجملة ، د. شيماء رشيد محمد زنكنة ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

(د)

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر، مطبعة الإرشاد ،بغداد، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .
- دلائـل الإعجـاز ، لعبـد القـاهر الجرجـاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ، قـرأه وعلّـق عليـه : أبـو فهـر محمـود محمـد شـاكر ، مطبعـة المـدني – مصـر ، ط٣ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بقلم : عبد الله صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- دور البنيـة الصـرفية فـي وصـف الظـاهرة النحويـة وتقعيدها ، د. لطيفة إبراهيم النجار ، دار البشير – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان الفرزدق ، ضبط وشرح : علي فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(ر)

- الـرَّد علـى النحـاة ، لابـن مضـاء القرطبـي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيـق : د. محمـد إبراهيم البنا ،دار الاعتصام، القاهرة، ط١ ، ١٩٧٩م .

(س)

سرّ صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(ش)

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٤م .

شرح التسهيل ، لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ،دار هجر ،مصر، ط١،١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الإسترابادي (ت٦٨٦هـ) ، تعليق : د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة – المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .

شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هديدي ، دار المأمون للتراث – جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

شرح المفصل ، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(ص)

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، عنيت بتصحيحه ونشره : مطبعة المؤيد – المكتبة السلفية – القاهرة ، ١٣٢٨هـ – ١٩١٠م .

(ط)

طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة – مصر ، ط٢ ، د.ت .

(ظ)

ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر – مصر ، ١٩٩٨م .

(ع)

العربية والبحث اللغوي المعاصر ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، منشورات المجمع العلمي العراقي – مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

العربية وعلم اللغة البنيوي ، د. حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية – الأزاريطة ، د.ط ، د.ت .

العقد الفريد ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب – القاهرة ، ط٥ ، ١٩٩٨م .

علم اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، بيت الحكمة – جامعة بغداد ،١٩٨٩م.

العُمُد كتاب في التصريف ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، دار المعارف – القاهرة – مصر ، ط٣ ، ١٩٩٥م .

📖 علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي ،أربد ،٢٠٠٥م.

(ف)

📖 الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٩٦٦م .

📖 في بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار القلم – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

📖 في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ، د. خليل أحمد عمايرة ، تقديم الأستاذ : سلمان حسن العاني ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

📖 في علم اللغة التقابلي – دراسة تطبيقية ، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية – القاهرة ، ١٩٨٩م .

📖 في اللسانيات ونحو النص ، د. إبراهيم خليل ، دار المسيرة – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م .

📖 في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

📖 في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ، د. خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة – جدة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(ق)

📖 قضايا ألسنية تطبيقية – دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية ، د. ميشال زكريا ، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .

📖 القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، د. حسام البهنساوي ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، د.ط ، د.ت .

📖 قواعد تحويلية للغة العربية ، د. محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٩٩٩م .

- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د. سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر – عمان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

(ك)

- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(ل)

- لسان العرب ، لابن منظور (ت٧١١هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرين ، د.ط ، د.ت .
- اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ، د. نعمان بو قرة ، عالم الكتب الحديث – الأردن ، ط١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- اللسانيات الاجتماعية عند العرب ، د. هادي نهر ، دروب للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ، ٢٠١١م .
- اللسانيات التوليدية التحويلية ، د. عادل فاخوري ، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- اللسانيات واللغة العربية ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط ، ١٩٨٢م .
- اللغة والعقل اللغة والطبيعة ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : د. رمضان مهلهل سدخان ، مراجعة : د. سلمان الواسطي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – العراق ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل – الأردن ، ط٢ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

(م)

- مباحث في اللسانيات ، د. أحمد حسان ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، ١٩٩٤م .
- مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمد قدور ، الدار العربية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١١م .
- مبادئ في اللسانيات ، د. خولة طالب الإبراهيمي ، دار القصبة للنشر – الجزائر ، ط٢ ، ٢٠٠٦م .
- المبرِّد (أديب النحاة) ، أحمد حسنين القرني وعبد الحفيظ فرغلي علي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١م .
- المبرِّد سيرته ومؤلفاته ، د. خديجة الحديثي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم ، د. شرف الدين الراجحي ، دار المعرفة الجامعية – القاهرة ، ١٩٩٩م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني (ت٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الملة المحمدية ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .
- المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة ، محمد الصغير بناي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، ١٩٨٥م .
- المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي ، جامعة بغداد ، ١٩٨١م .
- مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ، دار النمر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٣م.
- مدخل إلى اللسانيات ، د. محمد محمد يونس علي ، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- مدخل في اللسانيات ، صالح الكشو ، الدار العربية للكتاب – تونس – ليبيا ، ١٩٨٥م .

- المسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، دار الثقافة ، ٢٠٠٢م .
- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ماري نوال غازي بريور ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني،الجزائر ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) ، تحقيق : حبيب عبد الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، العراق،١٩٨٦ – ١٩٨٧م .
- معجم الأدباء : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
- معجم اللسانيات الحديثة ، د. سامي عيّاد حنّا ، ود. كريم زكي حسام الدين ، ود. نجيب جرجيس ، مكتبة لبنان ، د.ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية – الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- مفهوم الجملة عند سيبويه ، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- مقالات في اللغة والأدب ، د. تمّام حسّان ، عالم الكتب – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

- مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) ، دار ابن الهيثم – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، أم القرى للطبع والنشر ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- مقدمة في اللسانيات ، د. عاطف فضل محمد ، دار المسيرة – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، د. مرتضى جواد باقر ، دار الشروق – عمان – الأردن ، ٢٠٠٢م .
- من أسرار البيان القرآني ، د. فاضل صالح السامرائي ، د.ط ، د.ت .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط٧ ، ١٩٩٤م .
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب – القاهرة ، د.ت .
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ،٢٠٠١م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

📖 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد أحمد حسن ، دار دجلة – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .

(ن)

📖 نحو التيسير ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

📖 النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة – بيروت ، ١٩٧٩م .

📖 النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف – مصر ، ط٣ ،١٩٧٤م.

📖 النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

📖 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، د. مازن الوعر ، دار طلاس – دمشق ،١٩٨٧م.

📖 نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

📖 النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح : علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .

📖 نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ ، دار الشروق – عمان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١م .

📖 نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(هـ)

همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(و)

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلّكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، د.ط ، د.ت .

الرسائل والأطاريح الجامعية

البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيدر محمد جبر مسلم ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

التراكيب النحوية الدالة على ثنائية التساهل والتشدد في القرآن الكريم ، ماجد حميد آوختي ، رسالة ماجستير ، جامعة السليمانية – كلية اللغات ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

التفكير النحوي عند المبرد ، علي فاضل عبود الشمري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل – كلية الآداب ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

التقدير النحوي عند سيبويه ، سعد حسن ضاروب ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأميركية في بيروت – بيروت – لبنان ، ١٩٩٦م .

تقويم الفكر النحوي عند المحدثين ، سلمان عباس عبد ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد) ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

التوسُّع في المعنى في التعبير القرآني عند القاضي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) في كتابه (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، منذر محمود جاسم ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

- جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه ، جابر عبد الأمير جبّار ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الجملة العربية في دراسات المحدثين ، حسين علي فرحان ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- الشواهد القرآنية في النحو عند المبرّد ، علي محمد يوسف المعموري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية التربية ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
- العامل النحوي عند ابن مالك – دراسة نحوية ، زينب عيدان حليحل ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، حازم طارش حاتم ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- المنهج التوليدي والتحويلي – دراسة وصفية تاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات ، رفعت كاظم السوداني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، سلوى يونس خضر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل – كلية التربية ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .
- نظام الجملة العربية ، سناء حميد البياتي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م .
- النظرية التوليدية التحويلية في الدراسات النحوية العربية ، كريم عبيد عليوي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية التربية ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

البحوث والدوريات

- الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مجلة المـورد ، المجلـد (١٨) ، العـدد (٣) ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م ، الجمهوريـة العراقية .
- الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية ، د. سمير شريف ستيتية ، مجلة المورد ، م (١٨) ، ع (١) ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، الجمهورية العراقية.
- علامات في الفكر النحوي العربي بحث في نظام الجملة عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) القواعد والمنطلقات التأسيسية، د.مازن عبد الرسول سلمان، مجلة جامعة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد(٤١)، ٢٠٠٩م.
- اللسانيات والمصطلح ، د. أحمد قدور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، م (٨١) ، ع (٤) ، دمشق .
- النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي ، خليل عمايرة ، م (٤) ، ع (١) ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

ABSTRACT

ABSTRACT

Studying Arabic language using the language of modernity means a social and scientific study that works on shedding light on the common scientific principles between the modern and traditional linguistics through description, analysis, and interpretation. A study like this may result in creating a linguistic plant that grows to give theoretical and applied linguistic fruits.

This research is entitled ((The Generative Transformative Theory and its features in Al-Moqtadhab book of Al-Mobarrid (Died 285)). The nature of this subject requires it to consist of a preface, two chapters and a conclusion that contains a number of results. The preface contains two parts, they are:

1- The first deals with Al-Mobarrid, and his scientific biography because he is one of the premier Arab Grammarian. He has his own big name among other Grammarians due to his big works that served Arabic language a lot.
2- The second part deals with the generative transformational theory which is considered the modest linguistic theory among the studies and writings of modern Grammarians and researchers. Its proximity to Arab Grammar thinking makes its high position.

Chapter one is entitled (The principles of the theory and its features in Al-Moqtadhab) it contains the most important points where the theory meets the book.

Chapter two comes under the title (the elements of transformation between theory and application) through which, the most important common transformation means between the Arabic grammar in Al-

Moqtadhab and Transformational Generative Grammar such as Rank (presentation and the delay), Increase (Caret), and Deletion (Abbreviation). The research reaches to a conclusion that contains the most important results of the study depending on the modern and traditional Arab Grammar resources in addition to the modest scientific linguistic results that has enriched the research.

Theses, dissertations and researches of the same concern have been taken into consideration in this research.

The research shows the effect of linguistic thinking in building new horizons of awareness concerning linguistic structures. It also shows the features of transformational method in the case of imposing text to interpretation because it contains two indications: meaning indication, that is a morale, mental one and a verbal surface indication from the point that language is a group of relations among vocalizationson one hand and the generative and transformational in the light of surface structure and deep structure on the other hand.

The study also stresseson the fact that language is a system of tags and attributes by which meaning is gained from the inside of the mind according to a technique of moving from the signifier to the signified. This means that the formation of the signifier represents imagining language proficiency.

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
Diyala University / the College
Of Education human faculties

The Generative Transformative Theory and its features in Al – Moqtadhab book of Al – Mobarrid (Died 285)

This study is prepared by
Basha'er Ali Abid Abbas

To The college of Education Human faculties university as part of the requirements to obtain master degree in Arabic language and its Arts .

supervised by

Asst . Prof . Dr . Nsaif Jasim Mohammed

2012 1433